وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد ـ الطارف ـ

Université CHADLI BENDJEDIDJ EL TAREF

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

sciences Faculté des sciences économiques Commerciales et de Gestion

الرقم التسلسلي :.....

السنة الجامعية : 2024 – 2025

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

أهمية التوجه نحو تبني إقتصاد المعرفة في خلق المؤسسات الناشئة في الجزائر

– دراسة حالة بحاضنة جامعة الشاذلي بن جديد الطارف –

تخصص : إدارة أعمال

من إعداد الطلبة:

- بولنوار ريان
- بوشوشة كوثر

تحت إشراف الدكتورة:

- عمروسي حنان

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على واقع اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر، وتسليط الضوء على بعض انجازات الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة، وكذا إبراز أهم آليات الدعم التي تبنتها الجزائر لمرافقة وتطوير المؤسسات الناشئة، بالإضافة إلى معرفة الطرق والآليات التي تعتمدها حاضنة الأعمال جامعة الشاذلي بن جديد من اجل دعم المؤسسات الناشئة. مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، إضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة عند التطرق لحالة الجزائر في الفصل الثالث، من خلال التطرق إلى واقع اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر، مع الإشارة إلى حاضنة الأعمال جامعة الشاذلي بن جديد بولاية الطارف.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في سبيل توسيع انتشار الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أي مواكبة الاقتصاديات القائمة على المعرفة، إلا أنها لم تحقق تقدما كبيرا، في حين تأتي الجزائر في مراتب متأخرة بالمقارنة مع معظم الدول العربية الأخرى، حيث صنفت في المرتبة 111 عالميا من أصل 154 دولة شملها التصنيف وفي المرتبة 12 عربيا سنة 2021، في ظل غياب الجزائر عن تصنيفات مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2024، كما شهدت المؤسسات الناشئة في الجزائر تطورا ملحوظا خلال سنة 2024 يجعل منها قطاعا واعدا، حيث بلغت 812 مؤسسة ناشئة، إضافة إلى انخراط جامعة الشاذلي بن جديد بقوة في برنامج الإنعاش الوطني وترقية المؤسسات الناشئة وتشجيع الاستثمار، حيث كانت السباقة لتطبيق فحوى القرار الوزاري 1275.

الكلمات المفتاحية : اقتصاد المعرفة، المؤسسات الناشئة، حاضنة الأعمال، مؤشر المعرفة العالمي.

Abstract

This study aims to examine the reality of the knowledge economy and startups in Algeria, highlighting some of Algeria's achievements in the context of the knowledge economy, as well as showcasing the main support mechanisms adopted by Algeria to accompany and develop startups. Additionally, it seeks to understand the methods and mechanisms used by the Chadli Bendjedid University Business Incubator in El Tarf to support startups. This will be done using descriptive and analytical methods, along with a case study approach when discussing the situation in Algeria in the third chapter, focusing on the reality of the knowledge economy and startups in Algeria, with reference to the Chadli Bendjedid University Business Incubator in El Tarf.

The study concluded several key findings : Despite the efforts made by Algeria to expand the spread of the internet and information and communication technology, in order to keep up with knowledge-based economies, it has not made significant progress. Algeria ranks low compared to most other Arab countries, being classified 111th globally out of 154 countries included in the ranking and 12th among Arab countries in 2021. In light of Algeria's absence from the Global Knowledge Index rankings for 2024, the startup sector in Algeria witnessed notable development in 2024, making it a promising sector with 812 startups. Additionally, the University of Chadli Bendjedid has actively engaged in the national recovery program, promoting startups and encouraging investment, being the first to implement the provisions of Ministerial Decision 1275.

Keywords : Knowledge economy, startups, business incubator, Global Knowledge Index.

إهداء

﴿لله رب العالمين﴾
إلى النور الذي أضاء دربي ، إلى العزيز
الذي حملت اسمه فخرًا ، إلى معلمي الأول
الرجل الذي سعى طوال حياته لـ نكون الأفضل
أبي الغالي
إلى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحي
إلى من كانت ملجأي ويدي اليمنى في
هذه المرحلة ..
إلى من أبصرت بها طريق حياتي وأعتزازي
بذاتي .. إلى القلب الحنون إلى من كانت
دعواتها تُحيطني
أمي الحبيبة
ريان
﴿وآخر دعواهم أن الحمد﴾

إهداء

إهداء

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ ﴾

[سورة النمل: 19]

إلى من كانا بعد الله سبب وصولي،

إلى والديَّ العزيزين، سَندي و رضاهما غايتي،

لكما في قلبي دعاء لا ينقطع، وحب لا يفنى.

إلى ريان وضحى،

أجمل ما في العمر، وبهجة أيامي القادمة.

إلى أخي حاتم،

رفيق الطفولة، وأمان القلب.

و إلى زوجي الحبيب محمد،

رفيق الدرب، ورفيف القلب، ودعمه نبض هذا الإنجاز.

لك شكري العميق، وامتناني الذي لا يُحصى.

إليكم جميعًا...

أهدي هذا العمل، عربون وفاء، وثمار دعاء، وتعب أيام.

كوثر

شكر وتقدير

شكر وتقدير

إن الحمد لله نحمده ونشكره، ونثني عليه الخير كله، ونسأله التوفيق والسداد.

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى المشرفة عمروسي حنان، التي لم تدخر جهداً في تقديم التوجيه والدعم طوال فترة هذا العمل، فكانت نعم الاستاذة والمرافقة، تمدنا بخبرتها وتفتح لنا آفاقاً جديدة من الفهم والثقة. فكل كلمات الشكر لا تفي حقها، جزاها الله عني خير الجزاء وبارك في علمها وجهودها.

كما لا يفوتنا أن أتقدم بخالص عبارات الامتنان والعرفان إلى مديرة الحاضنة بجامعة الشاذلي بن جديد، على ما وفرته من بيئة محفزة وداعمة، وما قدمته من تسهيلات وإمكانيات ساهمت بشكل كبير في إنجاز المذكرة، فشكراً لها على رؤيتها الثاقبة وتشجيعها المستمر.

ختاماً، أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكتب التوفيق والسداد لكل من ساندنا في هذه الرحلة.

قائمة المحتويات

الفهرس
الشكرو العرفان
الاهداء
الملخص 3
مقدمة 13
المقدمة .....أ
الفصل الأول 11
الإطار النظري لإقتصاد المعرفة 11
تمهيد 2
المبحث الأول : مدخل مفاهيمي إلى المعرفة 3
المطلب الأول : مفهوم المعرفة وخصائصها 3
المطلب الثاني: انواع وتصنيفات المعرفة.....9
المطلب الثالث : أهمية المعرفة والعوامل المؤثرة فيها 13
المبحث الثاني : ماهية اقتصاد المعرفة 15
المطلب الأول : مفهوم الاقتصاد المعرفي..... 15
المطلب الثاني : نشأة الاقتصاد المعرفي 18
المطلب الثالث: أهمية وخصائص الاقتصاد المعرفي..... 21
المبحث الثالث: أساسيات حول إقتصاد المعرفة 23
المطلب الأول : الفرق بين اقتصاد المعرفة (الاقتصاد الجديد) والاقتصاد التقليدي..... 23
المطلب الثاني : متطلبات اقتصاد المعرفة ومستلزماته 27
المطلب الثالث : مؤشرات اقتصاد المعرفة 30
خلاصة.....33
الفصل الثاني : الإطار النظري للمؤسسات الناشئة..... 34
تمهيد 36

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول المؤسسات الناشئة..... 37
المطلب الأول: مفهوم ونشأة المؤسسات الناشئة 37
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الناشئة 42
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة..... 44
المبحث الثاني : نماذج حول العوامل المؤثرة على بقاء المؤسسات الناشئة و مصادر تمويلها..... 46
المطلب الأول: دورة حياة المؤسسة 46
المطلب الثاني: نماذج حول العوامل المؤثرة على بقاء المؤسسات الناشئة.....48
المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة 56
المبحث الثالث : هياكل دعم المؤسسات الناشئة وأهم التحديات التي تواجهها 61
المطلب الأول : هياكل دعم المؤسسات الناشئة..... 61
المطلب الثاني: مراحل احتضان المؤسسات الناشئة 67
المطلب الثالث : التحديات التي تواجه إنشاء ونمو المؤسسات الناشئة 71
خلاصة.....75
الفصل الثالث: دور إقتصاد المعرفة في خلق المؤسسات الناشئة في الجزائر..... 76
دراسة حالة حاضنة جامعة الشاذلي بن جديد الطارف 62
تمهيد 77
المبحث الأول : واقع إقتصاد المعرفة في الجزائر 78
المطلب الأول: بعض إنجازات الجزائر في ظل إقتصاد المعرفة..... 78
المطلب الثاني: تحليل اقتصاد المعرفة في الجزائر وفق مؤشر المعرفة العالمي (**GKI**) 81
المطلب الثالث: تحديات اقتصاد المعرفة في الجزائر 87
المبحث الثاني : المؤسسات الناشئة في الجزائر..... 91
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الناشئة في الجزائر..... 91
المطلب الثاني:تطور عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر 93
المطلب الثالث: المؤسسات الناشئة كمدخل لتحقيق الاقتصاد معرفي في الجزائر 96
المبحث الثالث : دراسة حالة حاضنة جامعة الشاذلي بن جديد الطارف 99
المطلب الأول : عرض وتعريف حاضنة أعمال جامعة الشاذلي بن جديد 99

المطلب الثاني : المراحل التي يمر بها المشروع داخل الحاضنة ونوع الدعم المقدم 105
المطلب الثالث : مساهمة حاضنات الأعمال الجامعية في تعزيز اقتصاد المعرفة 108
خلاصة.....115
الخاتمة 116

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	الفرق ما بين الإقتصاد الجديد القائم على المعرفة والإقتصاد التقليدي	24
الجدول رقم (2-1)	الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	40
الجدول رقم (3-1)	الجزائر في مؤشر المعرفة العالمي مقارنة ببعض الدول العربية	82
الجدول رقم (3-2)	تطور المؤشرات القطاعية للجزائر (2019-2021)	83
الجدول رقم (3-3)	أداء الجزائر ضمن المؤشر القطاعي للتعليم العالي ومؤشراته الفرعية سنة 2021	85
الجدول رقم (3-4)	أفضل 20 دولة في العالم من حيث إجمالي المؤسسات الناشئة في سنة 2024	94
الجدول رقم (3-5)	ترتيب الدول الإفريقية من حيث عدد المؤسسات الناشئة في سنة 2020 وسنة 2024	95

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	هرم البيانات و المعلومات و المعرفة والحكمة	7
الشكل رقم (1-2)	المعرفة الظاهرة و المعرفة الضمنية وفق نظرMichael Polanyi	10
الشكل رقم (2-1)	منحنى المؤسسة الناشئةstartup	46
الشكل رقم (2-2)	نموذج (H Littunen.2000) العوامل التي تفسر بقاء المؤسسات الناشئة	49
الشكل رقم (2-3)	نموذج (Frank Lasch& Frédéric Le Roy,2005)	50
الشكل رقم (2-4)	نموذج kessler	51
الشكل رقم (2-5)	النموذج النظري للعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة	53
الشكل رقم (2-6)	النموذج النظري ل(Korunka et al 2010)	54
الشكل رقم (2-7)	مراحل احتظان المؤسسات الناشئة من قبل حاضنات الاعمال	67

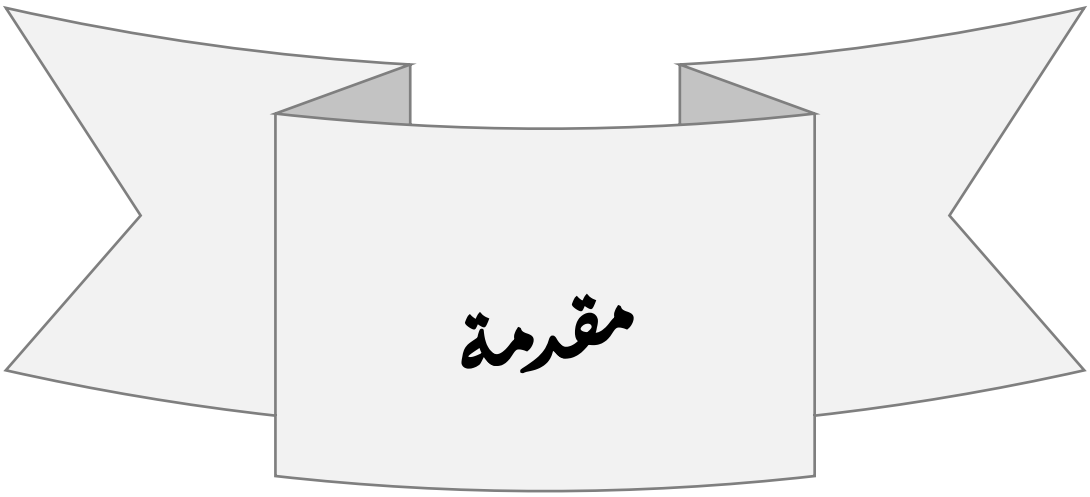
مقدمة

المقدمة

شهد النصف الثاني من القرن الماضي بالإضافة إلى العشرية الأولى من الألفية الثالثة جملة من التغيرات، تمثلت أساسا في التطور الكبير لمفهوم التقدم العلمي والتكنولوجي خاصة في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات وزيادة معدلات الاستثمار في رأس المال البشري، وهذا ما ساعد على بروز مفاهيم جديدة خاصة في الحياة الاقتصادية كالعولمة بمختلف أشكالها، والاقتصاد المبني على المعرفة، ومجتمع المعرفة ...الخ، وهذه التغيرات أدت إلى تحول الاقتصاد العالمي من اقتصاد صناعي يعتمد بصورة كبيرة في تقدمه على الموارد الطبيعية والقدرة التصنيعية، إلى عالم أساسه المعرفة ومستوى التقدم فيه يتحدد بصورة كبيرة عليها.

ولا يختلف اثنان في أن المعرفة تعد المحرك الرئيسي للنمو المستديم، ودعامة أساسية لتقدم الأمم وازدهارها، وبناء المجتمعات المسلحة بقوة العلم، ومصدرا للثروات التي لا تنفذ، وأداة فاعلة لمواجهة الأزمات ونفاذ الموارد. فالمعرفة بمفهومها الاقتصادي لا تقتصر على انتشار العلم وجودته وإنما هي بحاجة إلى بيئة اجتماعية حاضنة، وإلى بنى تحتية تسمح للأذكياء والمتعلمين بالإبداع والابتكار من خلال توفير المعلومات، ووسائل البحث والتواصل السريعين، فإذا كانت المعرفة في الاقتصاد الحديث تعادل إمكانات رأس المال والموارد الطبيعية في الاقتصاد القديم، فإن المعلومات تمثل اليوم الشريان الرئيس للتطور والنمو.

وقد عمل اقتصاد المعرفة، أو الاقتصاد غير الملموس، أو الرأسمالية المعرفة على إعادة الاعتبار للمورد البشري الذي يعد المورد الرئيسي المولد للمعرفة، بعدما اتخذتها الدول الرائدة منتوجا مستداما غير قابل للنفاذ متجسدا في الأجهزة التكنولوجية العالية الدقة، برامج حاسوب، التقنيات الجديدة للإنتاج، النقل، التسويق، التعليم .... لتطال جميع النشاطات، حتى أصبح عالم الروبوت أو الرجل الآلي، النسيج الخيالي حقيقة واقعية تغزوا العالم لصناعة مستقبلية حديثة الولادة تسمى بالذكاء الاصطناعي.

في حين يمر العالم اليوم بفترة أزمة ذات أبعاد متعددة تتراكم وتغذي بعضها البعض، ومن أجل مواجهة التحديات التي تنتظر العالم (تحديات الطاقة، التحديات الديموغرافية، التحديات المجتمعية، التحديات التكنولوجية) يتطلب الأمر تغييرات هيكلية عميقة، وفي ظل كل هذه التغيرات، تظهر الكثير من الفجوات تشمل بروز عديد الاحتمالات للابتكار والإبداع والنماذج الجديدة التي يجب أن يخترعها الأشخاص المغامرون، وحتى نرى، نلمس، ونشعر بهذا العالم الجديد الذي هو في طور التكوين يجب تعزيز المقاولين وأصحاب المشاريع من خلال مرافقتهم في العديد من المجالات، بداية بأساليب وممارسات وعمليات جديدة (التفكير التصميمي، طرق الإبداع)، وتقوية العلاقات الاجتماعية (الشبكة، الترابط، التعاون)، ثم دعم الذكاء الاصطناعي (أدوات تكنولوجيا المعلومات الجديدة، المنصات التعاونية، التمويل الجماعي، البيانات الضخمة)، وصولا إلى دعم الذكاء العاطفي (الوعي الذاتي والتحكم، التحفيز، التعاطف، المهارات الاجتماعية).

وفي هذا السياق يرى الكثير من الاقتصاديين أن تطوير المؤسسات الناشئة وتشجيع إقامتها يشكل قوة اقتصادية كبيرة تساهم بجزء كبير في الناتج القومي، كما أنها تلعب دورا في تنميه وتطوير الاقتصاد الوطني والقضاء على البطالة، نظريا يبدو الأمر بسيطا وواضحا تقريبا، غيرا أنه عند النزول إلى الميدان والواقع فيصبح الأمر أكثر صعوبة وغموض خاصة بالنسبة للمؤسسات الناشئة التي تعاني من نقص الموارد، انخفاض درجة الابتكار فيها، لذا فإن هذه المؤسسات الناشئة وأصحاب المشاريع وجب عليهم الاندماج في مختلف الهيئات، والبحث على مختلف الأدوات التي من شأنها مساعدتهم على تجاوز النقائص التي يعانون منها، واكتساب مهارات، وشبكة علاقات تسمح لهم بإنشاء مؤسساتهم وضمان نجاحها، واستدامتها، ومن بين هذه الأدوات ظهرت حاضنات الأعمال كهيكل داعم ووسيلة ملائمة للمرافقة، تقديم المشورة، والجمع بين المؤسسات الناشئة حيث تعمل بجهد من أجل الجمع بين الموارد المتخصصة المخصصة لدعم ومساعدة المقاولين والمؤسسات الناشئة حتى قبل الإنشاء، مع ضمان مرافقتهم أثناء وبعد عملية الإنشاء، كون الهدف الرئيسي من حاضنة الأعمال هو إنتاج مؤسسات ناجحة تترك الهيكل مستقلا بشكل كامل.

وقد شهد الاقتصاد الجزائري منذ مدة كبيرة تحولات وتطورات كثيرة ناتجة بدرجة كبيرة عن ظاهرة العولمة والتطور التكنولوجي والمعلوماتي السريع، غير أنه عرف اهتمام متزايد ومتقطع النظير في السنوات الأخيرة بالفكر المقاولاتي وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة، حيث أصبحت هذه الموضوعات تحتل حيزا كبير من اهتمام صانعي القرار في الجزائر، وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من جهة، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من جهة أخرى، ورغم وجود الكثير من العراقيل والمشاكل التي تواجه هياكل الدعم والمرافقة كالحاضنات، خاصة في ما يخص التفسيرات والتطلعات التي يقدمها المقاول من جهة والحاضنات من جهة أخرى في ما يخص عملية المرافقة والحضانة، إلا أن إنشاء المؤسسات الناشئة على المستوى الوطني يشهد ديناميكية جيدة، خاصة مع ترسانة المراسيم، القوانين واللوائح التي تصدرها الدولة الجزائرية بشكل متسارع، من أجل تحسين مناخ الاستثمار وهيكلة هيئات الدعم والمرافقة المختلفة.

إشكالية الدراسة

يعتبر اقتصاد المعرفة نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزا بقوة على المعرفة والابتكار والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة، وهو بذلك يعني التحول من التركيز على الموارد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز على المعلومات والمعرفة ومراكز التعليم والبحث.

وبالتالي فمرافقة المؤسسات الناشئة يمكن من خلق نموذج اقتصادي جديد بعيدا عن الريع الذي اعتمد عليه اقتصاد البلاد منذ عقود، وبالتالي أصبح الاستثمار ودعم المؤسسات الناشئة من أولويات صانع القرار الاقتصادي الجزائري، من أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعزيز الآلة الإنتاجية المحلية.

وعليه يمكن صياغة إشكالية دراستنا كالتالي :

ما هو دور التوجه نحو تبني اقتصاد المعرفة في خلق المؤسسات الناشئة في الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية للدراسة

من أجل توضيح أكثر للإشكالية المطروحة، وفهم واستيعاب مختلف جوانبها نعتمد على الأسئلة الفرعية التالية :

1.ما هو دور منظومة التعليم العالي في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر وفقا لمؤشر المعرفة العالمي ؟

2.ما هي الهياكل التي اعتمدتها الجزائر في مرافقة المؤسسات الناشئة ؟

3.ما هي الخدمات التي تقدمها حاضنة الأعمال جامعة الشاذلي بن جديد للمؤسسات الناشئة ؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

1.منظومة التعليم العالي تلعب دورا بارزا في تحضير الموارد البشرية التي يعتمد عليها النموذج الاقتصادي المعتمد على المعرفة.

2.تعتمد الجزائر على هياكل دعم وظيفتها مرافقة المؤسسات الناشئة.

3.تقدم حاضنة الأعمال جامعة الشاذلي بن جديد دعما شاملا للمؤسسات الناشئة بهدف مساعدتها على نجاح وتطوير أعمالها.

أهمية الدراسة

يكتسي موضوع التوجه نحو اقتصاد المعرفة أهمية قصوى في الجزائر كونه يتوجه بشكل مباشر نحو أساس التنمية، ونقصد بها الأصول المعرفية الوطنية التي ينبغي توجيه العناية القصوى لها، وتنشئتها وصقلها وتنميتها وتوجيهها لخدمة الاقتصاد والعملية الإنتاجية، بما يسمح لنا بالخروج من دائرة التخلف والتبعية، وتحقيق حياة أفضل للمجتمع، واستغلال أمثل لمواردنا الطاقوية وتحقيق تنمية مستدامة خارج دائرة المحروقات.

كما أن المتتبع للتطورات الحاصلة خلال السنوات الأخيرة في الجزائر يدرك تماما رغبتها وإرادتها في التحول من النموذج الاقتصادي الذي كان مرتكز على الصناعات الثقيلة أو المؤسسات كبيرة الحجم، وتبني إستراتيجية بعث المؤسسات الناشئة، التي باتت تعد مدخلا استراتيجيا مهما للخروج من اقتصاد الريع إلى اقتصاد خلق الثروة، فالحكومة الجزائرية قد جندت مختلف السلطات الرسمية والهيئات الأكاديمية للإشراف على بعث الرغبة في الاستثمار في هذا النوع من المؤسسات، كما اعتمدت على مجموعة من الركائز والدعامات الإستراتيجية كتأسيس وزارة خاصة بها، ووكالات مهمتها تمويلها، وحاضنات أعمال وديار مقاولاتية تعمل على مرافقة هذه المؤسسات.

– أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف الهامة التالية :

- عرض الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة؛
- محاولة الوقوف على واقع اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر؛
- تسليط الضوء على بعض انجازات الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة؛
- إبراز أهم آليات الدعم التي تبنتها الجزائر لمرافقة وتطوير المؤسسات الناشئة؛
- معرفة الطرق والآليات التي تعتمدها حاضنة الأعمال جامعة الشاذلي بن جديد من اجل دعم المؤسسات الناشئة.

مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة

يعود اختيار موضوع البحث إلى جملة من المبررات و الدوافع نذكر منها :

- الاهتمام بموضوع اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، بحكم ارتباطه بالتخصص الأكاديمي للطالبتين "إدارة الأعمال"، ومحاولة توسيع المعارف النظرية والفكرية في هذا المجال؛
- إبراز الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية للاندماج في اقتصاد المعرفة؛
- لفت انتباه الطلبة والباحثين لأهمية اقتصاد المعرفة ودور حاضنات الأعمال في إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر؛
- الرغبة في التعرف على أهم الخدمات التي تقدمها حاضنة الأعمال جامعة الشاذلي بن جديد للمؤسسات الناشئة.

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، والمعالجة السليمة للإشكالية المطروحة، فقد استخدمنا المنهج الوصفي، الذي يقوم على جمع مختلف المعلومات والبيانات التي تصف المشكلة، وهذا أثناء التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة باقتصاد المعرفة وخصائصه وأهم متطلباته ومؤشرات قياسه، وكذا مختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الناشئة، إلى جانب توضيح خطوات إنشائها وكذا هياكل دعمها والتحديات التي تواجهها. من تم اعتمدنا على المنهج التحليلي للربط بين المتغيرين وبناء العلاقات بينهما، ثم تحليل النتائج وتقديم التفسيرات. بالإضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة عند التطرق لحالة الجزائر في الفصل الثالث، من خلال التطرق إلى واقع اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر، مع الإشارة إلى حاضنة الأعمال جامعة الشاذلي بن جديد بولاية الطارف.

أما فيما يخص أدوات التحليل المستخدمة، فقد تم الاعتماد على مجموعة من الكتب والمجلات والمراسيم التنفيذية الصادرة في الجريدة الرسمية الجزائرية، بالإضافة إلى الرجوع لدراسات سابقة من أطروحات دكتوراه، ملتقيات وطنية، ومواقع إنترنيت رسمية.

حدود الدراسة

الحدود المكانية : من الناحية المكانية انصب موضوع البحث حول واقع اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر، مع الإشارة إلى تجربة حاضنة الأعمال جامعة الشاذلي بن جديد بولاية الطارف.

الحدود الزمانية : أما من الناحية الزمنية فقد اختلفت الفترة الزمنية حسب المتغيرات و إمكانية توفر البيانات والمعطيات لكل متغير، حيث تم تحديد الفترة الزمنية بين سنتي (1990-2024) والمتعلقة بواقع التعليم العالي في الجزائر ضمن مؤشر المعرفة العالمي، والفترة الزمنية بين سنتي (2019-2021) والتي تعنى بتطور المؤشرات القطاعية لمؤشر المعرفة العالمي في الجزائر، في حين تم الإشارة إلى تطور عدد المؤسسات الناشئة من خلال الفترة الزمنية (2020-2024).

وتتمثل الحدود الزمنية لدراسة حالة حاضنة الأعمال جامعة الشاذلي بن جديد بولاية الطارف في الفترة الممتدة من 04 ماي إلى غاية 29 ماي من سنة 2025.

نموذج الدراسة

يوضح الشكل الموالي متغيرات البحث، والمتمثلة في اقتصاد المعرفة (المتغير المستقل) ، والمؤسسات الناشئة (المتغير التابع)، حيث سيتم إبراز أهمية التوجه نحو تبني اقتصاد المعرفة في خلق المؤسسات الناشئة في الجزائر.

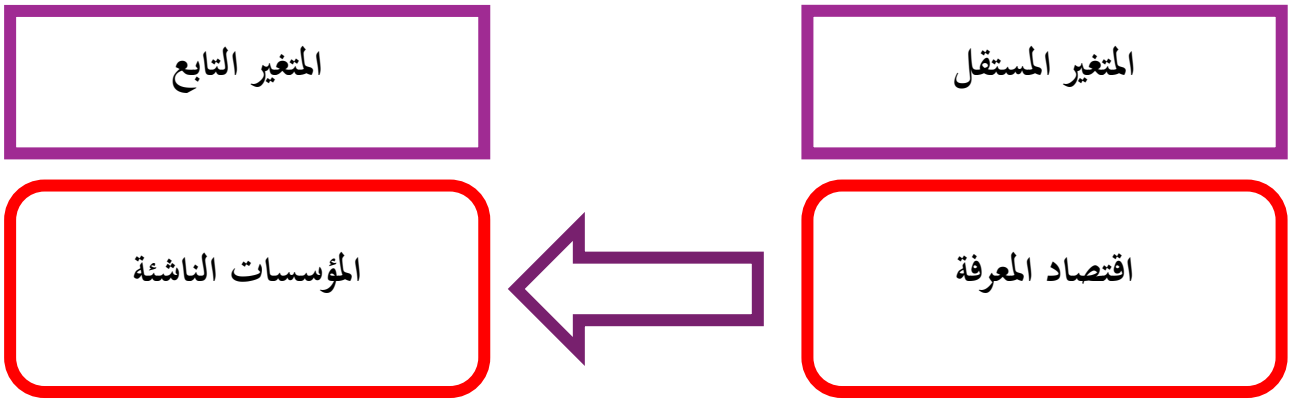

الدراسات السابقة

أطروحات دكتوراه

بغداد باي غالي، (2017)، " دور الدولة في تنمية اقتصاد المعرفة : دراسة حالة الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.

وتمحورت الدراسة حول الإشكالية التالية : **ما هي أهم متطلبات تنمية اقتصاد المعرفة والواجب توفيرها من قبل الدولة الجزائرية ؟**

حيث يهدف من خلال هذه الدراسة إبراز مفاهيم اقتصاد المعرفة، وتشخيص واقعه بالنسبة للجزائر، من خلال الوقوف على أبرز التحديات الذي يواجهها هذا النوع الجديد من الاقتصاد، والبحث عن الآليات الواجب اتخاذها من قبل الدولة والتي تمكن من تخطي هذه الحواجز.

ومن أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة أنه وفي إطار الاعتماد على دور الدولة في تحقيق الاندماج في اقتصاد المعرفة وتنميته، أصبحت الدول الناجحة تولي أهمية كبيرة بتطبيق مبادئ دور الدولة، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في العنصر البشري

باعتباره مصدر للمعرفة وخلقها، زد على ذلك أن الجزائر لا تتوفر على بيئة مناسبة تمكنها وتساعدها في الاندماج في اقتصاد المعرفة.

ياسين تليلي، (2022)، " دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على نجاح أو فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر : دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المنشأة في إطار أجهزة الدعم في الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص إدارة وتسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

وتمحورت الدراسة حول الإشكالية التالية : **ما هي العوامل المؤثرة على بقاء المؤسسات الناشئة في الجزائر ؟**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل أهم العوامل المؤثرة على بقاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، ومن اجل تحقيق هذا استندت الدراسة على النموذج النظري لـ (Gartner 1985) الذي يتضمن أربع أبعاد رئيسية، حيث قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على عينة مكونة من 224 مؤسسة جزائرية ناشئة.

توصلت هاته الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها : أولا بخصوص البعد المتعلق بخصائص شخصية المقاول، فإن المؤسسة تكون أكثر قدرة على البقاء وتنجح إذا كان صاحبها رجلا ، من الفئة العمرية بين 30-39 سنة، ذو مستوى تعليمي جامعي إضافة إلى وجود مقاولين في محيطه (العائلة، الأصدقاء)، ولديه خربة مهنية سابقة، ويكون مدفوعا بحب العمل الحر لإنشاء مؤسسته أما متغيرات وضع المقاول قبل الإنشاء (الخبرة المقاولاتية) فهي غري مؤثرة. ثانيا فيما يخص البعد المتعلق بخصائص المؤسسة فإن تحسن فرص بقاء ونجاح المؤسسة الناشئة إذا كان هناك تشابه بين نشاط المؤسسة الحالي ونشاط صاحبها في الماضي، إذا كان رأس مالها صغريا أقل من 1000000دج، وشكلها القانوني إما شخص معنوي أو عن طريق الاعتماد، ومواردها البشري يعتمد على صاحب المؤسسة وأفراد من العائلة، وأهم عملائها هم إما أفراد أو مؤسسات، وعددهم يفوق 10، يتركزون على المستوى المحلي والجهوي، أما بالنسبة لمتغيرات حجم العمالة فهو غير مؤثر على بقائها. ثالثا فيما يخص بعد العمليات المقاولاتية فإن احتمال بقاء المؤسسات الناشئة يزيد إذا تم اللجوء للمشورة المهنيين عند إنشائها. رابعا، فيما يخص متغيرات البيئة الخارجية فإن احتمال بقاء المؤسسات الناشئة يزيد إذا كانت المنافسة إما ضعيفة ومنعدمة أو متوسطة، إذا كان قطاع النشاط ضمن المهن الحرة، وإذا كانت تنشط في منطقة حضارية.

السعيد فتني، (2023)، " دور التسويق الرقمي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الناشئة : دراسة حالة المؤسسات الناشئة الجزائرية "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تسويق مصرفي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد العربي التبسي، تبسة، الجزائر.

وتمحورت الدراسة حول الإشكالية التالية : **ما مدى مساهمة التسويق الرقمي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الناشئة الجزائرية ؟**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة التسويق الرقمي في خلق ميزة تنافسية للمؤسسات الناشئة، فالتسويق الحديث اليوم هو تسويق قائم على الرقمنة، خاصة في ظل الاقتصاديات الصغيرة والناشئة، حيث تولي الدول الشركات الناشئة الاهتمام المتزايد بكل من العلوم والأعمال، كما أن تطورها يجلب مزايا عديدة للاقتصاد ككل، في الأبعاد الإقليمية والوطنية والعالمية إذ تحفز الزيادة في عدد الشركات الناشئة زيادة براءات الاختراع، وتولد وظائف جديدة خاصة لدى الشباب وتساهم بشكل غير مباشر في تقدير كفاءاته ومهاراته وتطويرها ذاتيا، وبتحفيزها للإبداع لدى الشباب تضمن التطور التكنولوجي، وتؤثر على خلق اقتصاد حديث يتميز بالتقنيات المبتكرة وتوسع نطاق المنتجات والخدمات الرائدة، فهي تساهم في تعزيز الدولة والمنطقة وتحسن مكانة الدولة في مختلف التصنيفات.

ومن خلال دراسة ميدانية لعينة من موظفي المؤسسات الناشئة الجزائرية تم التوصل إلى أن لديهم فعلا أراء إيجابية نحو استخدام أدوات التسويق الرقمي لمتعامليهم، كما أنها تؤثر في الميزة التنافسية لشركائهم، حيث تساعد في توفير العديد من الفوائد، وتجنبهم العديد من التكاليف سواء ما تعلق منها بالخدمة في حد ذاتها أو بالعلاقة مع المؤسسة.

المقالات

سميرة لغويل، أحمد عبد الحكيم بن بعطوش، (2020)، " المؤسسات الجامعية واقتصاد المعرفة في الجزائر "، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد 04، العدد 12.

تنطلق هذه الدراسة من التساؤل الآتي : **ما هي التحديات التي تواجه الجامعات في تفعيل حراك اقتصاد المعرفة في المجتمع الجزائري ؟**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية : بلورة تصور نظري عن مفهوم اقتصاد المعرفة، وعناصره المختلفة وفقا للمصادر التي توفرت لدى الباحثين حول هذين المتغيرين، وكذا إبراز أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة وكيفية قياسه، إضافة إلى استعراض أهم التحديات التي تواجه الجامعات في عصر المعرفة وتقديم بعض الحلول لمواجهتها.

ومن خلال استقراء الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة فقد خرجت هذه الأخيرة بالنتائج التالية : الاقتصاد المعرفي أحد أوجه التنمية الحديثة، وبناؤه ضرورة حتمية لاستكمال منظومة التطور الاقتصادي، كما تمثل الجامعات مركز انطلاق لنمو الاقتصاد المعرفي، وتخطيطه واستثماره في المجتمع من خلال عدد من الأنشطة البحثية والتعليمية وفتح الشراكات المجتمعية، زد على ذلك تتوفر للجامعات الجزائرية الإمكانيات المناسبة لتطوير البحث العلمي والإسهام في بناء الاقتصاد المعرفي.

نصر الدين أسرار، سفيان فوكة، (2023)، " دور حاضنات الأعمال الجامعية في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر: دراسة على ضوء القرار الوزاري 1275 "، مجلة السياسة العالمية، المجلد 07، العدد 02.

وتمحورت الدراسة حول الإشكالية التالية : **إلى أي مدى ساهم القرار الوزاري 1275 في تعزيز تحول الجزائر إلى اقتصاد المعرفة ؟**

تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال الجامعية في تنمية الاقتصاد الوطني، وفق التوجه الجديد الذي مزج بين المعرفة والابتكار كرأسمال للعملية الإنتاجية، وبين الاقتصاد كقطاع منتج للثروة، وذلك بالوقوف على واقع حاضنات الأعمال في الجزائر، ومهامها الهادفة إلى مرافقة المؤسسات الناشئة وتقديم الدعم والتدريب المناسب لرواد الأعمال حاملي المشاريع الابتكارية، لاسيما خريجي الجامعات والمعاهد العليا خاصة بعد دمج الجامعة الجزائرية في هذا المسعى، من خلال تفعيل آليات تطبيق القرار الوزاري 1275 الصادر في 27 سبتمبر 2022 ، إلا أن الدراسة خلصت إلى أن مساعي الدولة بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة، بسبب تأخر البيئة الاقتصادية والتشريعية والإدارية والمالية والتكنولوجية التي تعيق تحقيق اقتصاد المعرفة .

مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

في مقارنة بين دراستنا هذه والدراسات السابقة، نجد هناك توافق مع مختلف هذه الدراسات فيما يخص متغيري الدراسة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، ومن حيث دور الحاضنات والتي تبحث على دعم ومرافقة حاملي المشاريع والمؤسسات الناشئة من أجل تجسيد مشاريعهم، ورغم هذا التوافق الجوهري إلا أن دراستنا هذه تختلف مع الدراسات السابقة من حيث سياق دراستها وربطها لمتغيري الدراسة بصفة مباشرة، حيث اهتمت الدراسة الحالية بحاضنة الأعمال جامعة الشاذلي بن جديد بصفة خاصة وبما تلعبه من دور في نجاح المؤسسات الناشئة من خلال عملية المرافقة التي تقوم بها، والتي تتعدى المفهوم المعروف للمرافقة، حيث تكون هذه العملية قبل وأثناء وبعد عملية الحضانة.

هيكل الدراسة

بغرض الإلمام بأهم الجوانب الرئيسية للدراسة، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي :

الفصل الأول : الذي جاء تحت عنوان " **الإطار النظري لاقتصاد المعرفة** "، ويتضمن ثلاثة مباحث، الأول منه يتناول مدخل مفاهيمي إلى المعرفة، أما المبحث الثاني فيتمحور حول ماهية اقتصاد المعرفة، في حين يتطرق المبحث الثالث إلى أساسيات حول اقتصاد المعرفة.

الفصل الثاني : فتم تخصيصه لدراسة " **الإطار النظري للمؤسسات الناشئة** "، حيث تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاثة مباحث، تتطرقا على التوالي إلى : مدخل مفاهيمي حول المؤسسات الناشئة، العوامل المؤثرة على بقاء المؤسسات الناشئة ومصادر تمويلها، هياكل دعم المؤسسات الناشئة وأهم التحديات التي تواجهها.

وأخيرا **الفصل الثالث** والذي نسعى من خلاله التعرض إلى " **دور اقتصاد المعرفة في خلق المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة حالة حاضنة جامعة الشاذلي بن جديد *الطارف* –** "، وهو بدوره يضم ثلاثة مباحث رئيسية، الأول نتعرض فيه إلى واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، وفي المبحث الثاني نتطرق فيه إلى واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر، في حين يتناول المبحث الثالث إلى دراسة حالة حاضنة جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –.

الفصل الأول

الإطار النظري لإقتصاد المعرفة

تمهيد

في ظل التغيرات الجديدة التي شهدها العالم في شتى المجالات، وما أحدثته ثورة التكنولوجيا والمعلومات من تطور سريع وواسع النطاق، أصبحت فيه القدرة على الإنتاج والتقدم تعتمد على القدرة والإبداع والإبتكار، وتحويل المعلومات الى معرفة، تم تحويل هذه المعرفة إلى منتج متميز، حتى أصبح يطلق على هذا العصر عصر المعرفة. هذا الدور الذي أصبحت تلعبه المعرفة في توليد الثروة وزيادتها وتراكمها من خلال الإسهام في تحسين الأداء، ورفع الإنتاجية، وتخفيض تكلفة الإنتاج أدى إلى ظهور اقتصاد جديد هو اقتصاد المعرفة، الذي أخذ يتطور بسرعة وعلى نطاق واسع، وبدأت خصائصه تتجذر ومبادئه تتوسع في مواجهة الاقتصاد التقليدي.

وأصبحت المعرفة في هذا الاقتصاد الصاعد، المحرك الاساسي للمنافسة الاقتصادية والنجاح، حيث أضافت قيما هائلة للمنتجات الإقتصادية، فإذا سلمنا بوجود اقتصاد المعرفة فإن ذلك يقودنا حتما إلى التفكير في مقاييس ومؤشرات لمعرفة مدى تقدم الدول فيه من تأخرها، وقد ظهرت بالفعل العديد من المؤشرات التي تحاول قياس المعرفة والاقتصاد المبني عليها من خلال العديد من التقارير التي تتبنى بدورها العديد من المؤشرات والمقاييس لتصنيف الدول.

لذلك تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

- **المبحث الاول**: مدخل مفاهيمي إلى المعرفة
- **المبحث الثاني**: ماهية اقتصاد المعرفة
- **المبحث الثالث**: أساسيات حول اقتصاد المعرفة

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي إلى المعرفة

كانت المعرفة دائما عبر التاريخ الإنساني مصدرا أساسيا لبناء الحضارات الإنسانية، وقد ارتبط مسار تطور هذه الحضارات بتطور وخبرات وعلوم الإنسان، هذا التطور المتسارع أدى إلى الانتقال من المجتمع الزراعي أو "اقتصاد الطبيعة" الذي كان يعتمد على الأرض والعمل كموردين رئيسين للاقتصاد، إلى المجتمع الصناعي أو "اقتصاد الآلة" الذي يعتمد على رأس المال والمكننة والطاقة والعمل كعناصر أساسية للإنتاج. لكن بعد ذلك التاريخ شهد المجتمع الإنساني ابتداء من الربع الأخير من القرن العشرين تحولا مهما، تمثل بظهور ثورة العلوم والتكنولوجيا الفائقة التطور، وشكلت المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات أهم نتائجها وعرف هذا العصر باقتصاد المعرفة.

المطلب الأول : مفهوم المعرفة وخصائصها

ظهرت المعرفة بظهور الإنسان ورافقت تطوره جيلا بعد جيل، وتطورت بتطور الفكر الإنساني، إلى أن أضحت المعرفة بمختلف أنماطها السمة الغالبة في العصر الحالي، وأهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى تقدم المجتمعات وقدرتها على المساهمة الفعالة في تحقيق التميز في ظل اقتصاد المعرفة.

1_1_1_1_مفهوم المعرفة

تعددت وتنوعت التعريفات الموضحة لمفهوم المعرفة بتنوع وتعدد الكتاب الباحثين واختلاف توجهاتهم، فأدى ذلك إلى التطرق إلى المعرفة من وجهات ومداخل متعددة منها ما يلي:

أ. المعنى اللغوي

تزخر المعاجم اللغوية بالعديد من التعريفات للمعرفة من أهمها ما يلي :

- ورد في **المنجد** أن المعرفة هي : إدراك وفهم الشيء على ما هو عليه".
- كذلك المعرفة اسم مشتق من الفعل "يعرف ، وتشير إلى القدرة على التمييز أو التلاؤم وتسمى كذلك رأس المال البشري، فالمعرفة إذا هي كل ما هو معروف أو مفهوم".
- وجاء في **المعجم الوسيط** عن المعرفة : عرف، يعرف، معرفة وعرفة وعرفانا : أي علم.

- يقابل مصطلح "معرفة" في اللغة العربية مصطلح "**Knowledge**" في اللغة الإنجليزية، وقد ورد تعريف هذا المصطلح في قاموس **Oxford** بأنها : "الحقائق والفهم والمهارات التي اكتسبها الإنسان من خلال الخبرة والتعلم".[1]
- وباللغة الفرنسية يطلق عليها "**Connaissances**" وهي عبارة عن المعلومات المفهومة أي المستوعبة والمستعملة والتي تسمح ببلوغ نشاط ما. [2]
- وقد قرنت المعرفة في اللغة العربية بالعلم، فتطلق كلمة "معرفة" ويراد بها العلم، فمثلا قوله تعالى : "**مما عرفوا من الحق**" سورة المائدة الآية رقم 83، أي علموا.
- وأشار **ابن النجار (1980)** إلى أن المعرفة من حيث أنها علم مستحدث، أو انكشاف بعد لبس أخص من العلم، لأنه يشمل غير المستحدث وهو علم الله تعالى، ويشمل المستحدث وعلم العباد، ومن حيث أنها يقين وظن فهي أعم من العلم . وقيل : إن المعرفة مرادفة للعلم، والمقصود هنا إما أن يكون مرادهم غير علم الله تعالى، أو أن يكون مرادهم بالمعرفة أنها تطلق على القديم ولا تطلق على المستحدث.[3]

ب. المعنى الاصطلاحي

- يعرفها **Prusak & Davenport** على أنها : "مزيج مركب من الخبرات المشكلة، الآراء، القيم المعلومات الضمنية، آراء الخبراء، والتي تقدم إطارا للمشاركة بالخبرات والمعلومات الجديدة، بعد أن ترسخ في عقول العارفين".[4]
- عرفها بيتر دراكر**Peter Drucker** بأنها : "القدرة على ترجمة المعلومات إلى أداء لتحقيق مهمة محددة أو إيجاد شيء محدد، وهذه القدرة لا تكون سوى عند البشر ذوي العقول والمهارات الفكرية ".[5]

---

[1] صفية بن دومة، (2022)، "إدارة المعرفة كمدخل لتنمية الكفاءات البشرية في المنظمات – دراسة حالة – "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير تخصص إدارة الموارد البشرية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، ص 4 ، ص 5.

[2] سمية بن عامر بوران (2016) ، " **إدارة المعرفة كمدخل للميزة التنافسية في المنظمات المعاصرة**"، مركز الكتاب الأكاديمي، ص 19.

[3] صلاح الدين الكبيسي (2005)، "**إدارة المعرفة**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات دار الكتب المصرية، مصر، ص 7، ص8.

[4] Petter Gottschalk, (2005), "**Strategic Knowledge Management Technology**", Idea Group Publishing, p 60.

[5] صلاح الدين الكبيسي، مرجع سابق، ص9.

- يعرف **karl Sveiby** المعرفة بأنها : "التبصر والفهم التي تنعكس على المقدرة العملية التي تعتبر المصدر الأساسي للعمل ببراعة، وعند نقل المعرفة إلى الآخرين وتطبيقها بشكل متكرر يؤدي ذلك إلى تراكم الخبرات وعند استخدامها بشكل ملائم يزيد الكفاءة ". [1]
- كما عرفها **Stewart** على أنها : "عبارة عن رأس مال فكري وقيمة مضافة، ولا تعد كذلك إلا إذا اكتشفت واستثمرت من المؤسسة وتم تحويلها إلى قيمة لخلق الثروة من خلال التطبيق ".[2]

وأشارت العديد من الدراسات إلى أنه يوجد شيء من التداخل في مفهوم كل من المعرفة والبيانات والمعلومات والحكمة حيث أن هذه المصطلحات قريبة جدا من بعضها و تستخدم أحيانا لتحديد نفس الشيء مع أنها تغطي حقائق مختلفة كما يلي :[3]

- **البيانات**

وهي مجموعة من الحقائق الموضوعية غير المترابطة عن الأحداث، وبالتالي فإنها تصف جزءا مما حدث، ولا تقدم أحكاما أو تفسيرات أو قواعد للعمل، وبناء عليه فإنها لا تخبر عما يجب فعله، فهي حقائق غير مصقولة تظهر في أشكال مختلفة، قد تكون أرقاما أو حروفا أو كلمات أو إشارات متناظرة، أو صورا، ودون أي سياق أو تنظيم لها.

وقد تكون البيانات على شكل أرقام عادية أو نسب مئوية أو أشكال هندسية، أو إشارات أو رموز تتعدد حسب المستخدمين، ويتم جمع البيانات من مصادر متعددة رسمية وغير رسمية، داخلية وخارجية، شفوية أو مكتوبة، وقد لا تفيد البيانات وهي بشكلها الأولي إلا بعد تحليلها وتفسيرها وتحويلها إلى معلومات فالبيانات هي مواد وحقائق خام أولية ليست ذات قيمة بشكلها الأولي هذا ما لم تتحول إلى معلومات مفهومة ومفيدة.

- **المعلومات**

ومفردها معلومة وهي أصغر وحدة في المعلومات وهي ناتج معالجة البيانات من خلال إخضاعها لعمليات خاصة بذلك مثل التحليل والتركيب، من أجل استخلاص ما تتضمنه البيانات من مؤشرات وعلاقات ومقارنات

[1] إبراهيم الخلوف الملكاوي، (2007)، **إدارة المعرفة** : الممارسات والمفاهيم ، ط 1 ، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ص 31.

[2] أميرة الجنابي، علاء فرحان طالب، (2009)، "**إدارة معرفة الزبون**" ، ط 1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 58.

[3] ربحي مصطفى عليان (2012)، "**اقتصاد المعرفة**"، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 15-58.

وموازنات ومعدلات، وغيرها من خلال العمليات الحسابية المتعلقة بعلم الرياضيات والطرق الإحصائية والمنطقية أو من خلال إقامة نماذج المحاكاة، فالمعلومات هي البيانات التي خضعت للمعالجة.

وتعد البيانات الركيزة الأساسية للمعلومات، فهي المتغير المستقل والمعلومات المتغير التابع، إذ تتنوع المعلومات بتنوع البيانات، وعليه يمكن تعريف المعلومات على أنها : "ما يمثل الحقائق والآراء والمعرفة المحسوسة من صورة مقروءة أو مسموعة، أو مرئية أو حسية أو ذوقية"، ويحصل الفرد على المعلومات من العديد من المصادر مثل : الكتب، الدوريات الشبكة العالمية (الإنترنت)...الخ.

- **المعرفة**

عرفت المعرفة بأنها عبارة عن معلومات بالإضافة إلى روابط سببية تساعد في إيجاد معنى للمعلومات، وتتولى إدارة المعرفة إيجاد هذه الروابط أو تفصيلها. إضافة إلى أن المعرفة : "مزيج من الخبرة والقيم والمعلومات السياقية وبصيرة الخبير التي تزود بإطار عام لتقييم ودمج الخبرات والمعلومات الجديدة، فهي متأصلة ومطبقة في عقل العارف بها، وهي متضمنة في المنظمة والمجتمع ليس في الوثائق ومستودعات المعرفة فحسب، ولكنها أيضا في الروتين التنظيمي والممارسات والمعايير وبعبارة صريحة أكثر إنها معرفة كيف".

- **الحكمة**

وهي تجسد الذكاء، وفهم ما هو صحيح وخطأ، وحقيقي وزائف، كما تشمل الحكمة القدرة على قبول التوجهات الجديدة التي يمكن أن يكون مرغوبا فيها، ويمكن إدراكها، فالحكمة هي استخدام المعرفة المعبر عنها في مبادئ للوصول إلى قرارات حكيمة حول المواقف الخلافية.

والحكمة تمثل ذروة الهرم المعرفي بمواجهة أعقد العمليات التي يمارسها العقل البشري لتقطير المعرفة إلى حكمة مصفاة، وتجاوز المتاح من المعرفة وخرق السائد منها، وزعزعة الراسخ من أجل فتح آفاق معرفية جديدة، وكسر القيود واقتناص الفرص التي تؤدي إلى أفضل النتائج المتمثلة بالإبداع والاستغلال الأمثل للموارد للوصول إلى أفضل النتائج بأقل التكاليف واختصار الأزمان والمسافات.

ويمكن تمثيل مسار عملية الارتقاء من مستوى البيانات إلى الحكمة بالشكل التالي :

الشكل رقم (1-1) هرم البيانات والمعلومات والمعرفة والحكمة

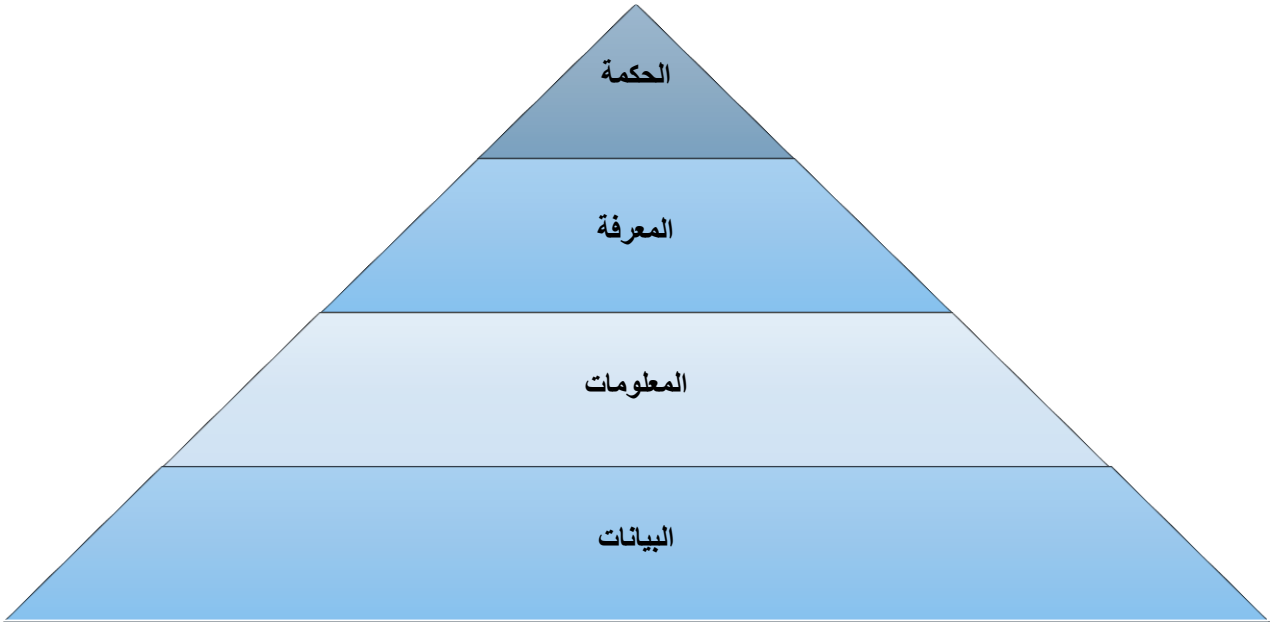

المصدر : ربحي مصطفى عليان (2012)، "اقتصاد المعرفة"، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص16.

1-1-1- 2-خصائص المعرفة

إن المعرفة باعتبارها المعنوي ليست ملموسة كالأشياء الأخرى فهي لا تستهلك بالاستخدام ولا بالتبادل بل تبقى عند صاحبها وتنشأ ذاتيا عند كل عملية استخدام، وهذا لا يعني بالضرورة أنها تبقى صالحة دائما. وعليه يمكن القول أن للمعرفة مجموعة من الخصائص منها:[1]

أ.القابلية للانتقال : إن هذه الخاصية في المعرفة ظاهرة للعيان، فالفرد في عمله على سبيل المثال قد يجرب أسلوبا معينا في تنفيذ مهمة ما فإذا نجح في ذلك فإنه يفكر تلقائيا في إمكانية نقل هذه المعرفة إلى مهمة أخرى، والمنظمات تقوم بالشيء نفسه إذ تحاول تعميم تجاربها الناجحة ونقل المعرفة البناءة بين مواقعها أو فروعها أو أقسامها .

[1] توفيق صراع (2014)، " إدارة المعرفة و دورها في تحقيق جودة التعليم العالي : دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي – "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير الموارد البشرية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص8، ص9.

ب. التجديد والاستمرارية : فالمعرفة تتراكم وتتفاعل مع معطيات معرفية جديدة لتنشأ بالإبداع والابتكار معرفة جديدة وهذه بدورها تتفاعل مع المعطيات والأحداث وهذا ما يعطيها خاصية الاستمرارية والتجدد.

ج. إمكانية الزوال : إن قيمة المعرفة وأهميتها ليست ثابتة مع الزمن بل هي عرضة للتغير، لا بل للزوال مع مرور الوقت لاسيما في مجال الأعمال، فالمنظمة التي تعمل وتنافس في بيئة مفتوحة، والسباق بين المتنافسين في مجال امتلاك التقنيات الجديدة واختراع تقنيات إضافية، يمكن أن تنهي قيمة ما تمتلكها منظمة أعمال ما وتحقق من خلاله ميزة تنافسية عالية وربحية كبيرة.

د. قابلية الامتلاك : أي أن المعرفة يمكن أن يمتلكها أي فرد من خلال التعلم فهي ليست محصورة أو مقتصرة على جهة معينة دون غيرها.

هـ . إمكانية التخزين:كانت المعرفة وما زالت تخزن في الورق ولكن التركيز في الوقت الحالي لتخزين المعرفة ينصب على الأجهزة الالكترونية كالحواسيب وغيرها.

و. القابلية للتقاسم والتواصل : وتشير إلى إمكانية نشر المعرفة والانتقال عبر العالم إذا توافرت السبل والوسائل اللازمة.

مما سبق نجد أن المعرفة تتزايد بالاستخدام، كما تتجاوز حدود المكان بانتقالها السريع عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما يجعلها بعيدة عن القيود الجمركية والقوانين الضريبية، وكذا ترتبط قيمتها وأهميتها بالسياق والمحيط الذي تستخدم فيه، وتكون أكبر قيمة عند وضعها حيز التطبيق، وفي المقابل عديمة الفائدة إذا ما ظلت حبيسة العقول، وكل ذلك يجعلها ثروة لمن يمتلكها ويستفيد منها .

المطلب الثاني: أنواع وتصنيفات المعرفة

تصنف المعرفة على عدة اعتبارات منها المادية، الفلسفية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية... إلخ، ولكل صنف ميزة خاصة، و وسيلة للوصول إلى هدف معين، ومن بين هذه التصنيفات تصنيف Nonakan و Takeuchi وتصنيف Marquardt .

1-1-2-1- نموذج Nonaka و Takeuchi

قسم هذا النموذج المعرفة الى نوعين ضمنية وصريحة، وأحدث هذا التقسيم أول مرة من قبل Michael Polanyi في الستينات من القرن الماضي؛ وهو يشكل أحد الركائز الأساسية لكتاب نوناكا وتكيوتشي المعروف بـ Knowledge Creating Company – سنة (1995).[1]

أ. **المعرفة الضمنية:** هي تلك المعارف التي يمتلكها الأفراد على نطاق واسع ولكن لا يمكن التعبير عنها بسهولة، ولم يتم تدوينها، و تتمثل في الخبرة والمهارات والبصيرة والحدس والحكم والقدرات الشخصية الموجودة داخل عقل وسلوك وتصورات الأفراد. ويتم اكتساب المعرفة الضمنية من خلال التعليم والكتابات والكتب والتعليمات القانونية، و من خلال الخبرة المشتركة في العمل الجماعي، و المناقشة والتفاعل بين شخص وآخر. على سبيل المثال؛ تعد الخطط المطبوعة لركوب الدراجة، شكلاً من أشكال المعرفة الصريحة، لكن مهارة أو معرفة كيفية ركوب الدراجة هي المعرفة الضمنية . ويصفها Polanyi في مقولته الشهيرة: "يمكننا أن نعرف أكثر مما نستطيع أن نقول".

ب. **المعرفة الصريحة:** هي مجموع الخبرات والتجارب الموجودة في الكتب والوثائق الرسمية، ويمكن تحديدها و تجميعها وأرشفتها وترميزها بمساعدة تقنية المعلومات، والتعبير عنها بلغة رسمية قابلة للنقل و التعليم، ويمكن تبادلها وتوصيلها للأشخاص العاملين في المؤسسة. وتتميز المعرفة الصريحة بسهولة تنقلها للآخرين، وتتمثل في أشكال عدة منها : (الملكية الفكرية المحمية قانونيا، مثل براءات الاختراع، حقوق النشر، العلامات التجارية) والمعرفة الصريحة يمكن أن تكون سمعية أو بصرية. والتي من خلالها يمكن إيصالها إلى المستفيد منها، سواء كانوا أشخاص أو مؤسسات .

والمعرفة الصريحة لا تعتمد على درجة التدوين فقط، بل على شرح الفكرة وتوضيحها. فالتدوين لا يجعل المعرفة صريحة في جميع الحالات؛ على سبيل المثال، تدوين الموسيقى هو معنى صريح فقط للأشخاص الذين يمكنهم قراءة احرف الموسيقى.

[1] أمحمد مناد، (2021)، " اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إستراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر ،الجزائر، ص 11، ص 12.

و أن نفس المعرفة في سياق مختلف أو في أيدي شخص مختلف قد تكون أو لا تكون صريحة ؛ فالتواصل أمر ضروري إذا كان لابد من تقاسم المعرفة ونشرها عبر مجموعة مختلفة، نظرًا لأن التواصل يعتمد على السياق الاجتماعي الذي يتم فيه نقل المعرفة، فالدرجة التي يمكننا من خلالها اعتبار المعرفة ضمنية أو صريحة تعتمد على السياق الاجتماعي، وكذلك على تعقيدها وسهولة التعلم، و على خلفية المعاني المشتركة بين المعلم والمتعلم.

ويشبههما Polanyi أي المعرفة الصريحة والضمنية مثل (الجبل الجليدي Iceberg)، فالجزء الظاهر منه هو المعرفة الصريحة أو الظاهرة والجزء الغاطس، هو المعرفة الضمنية التي تشكل النسبة الكبرى كما يتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (1–2) المعرفة الظاهرة والمعرفة الضمنية وفق وجهة نظر Michael Polanyi

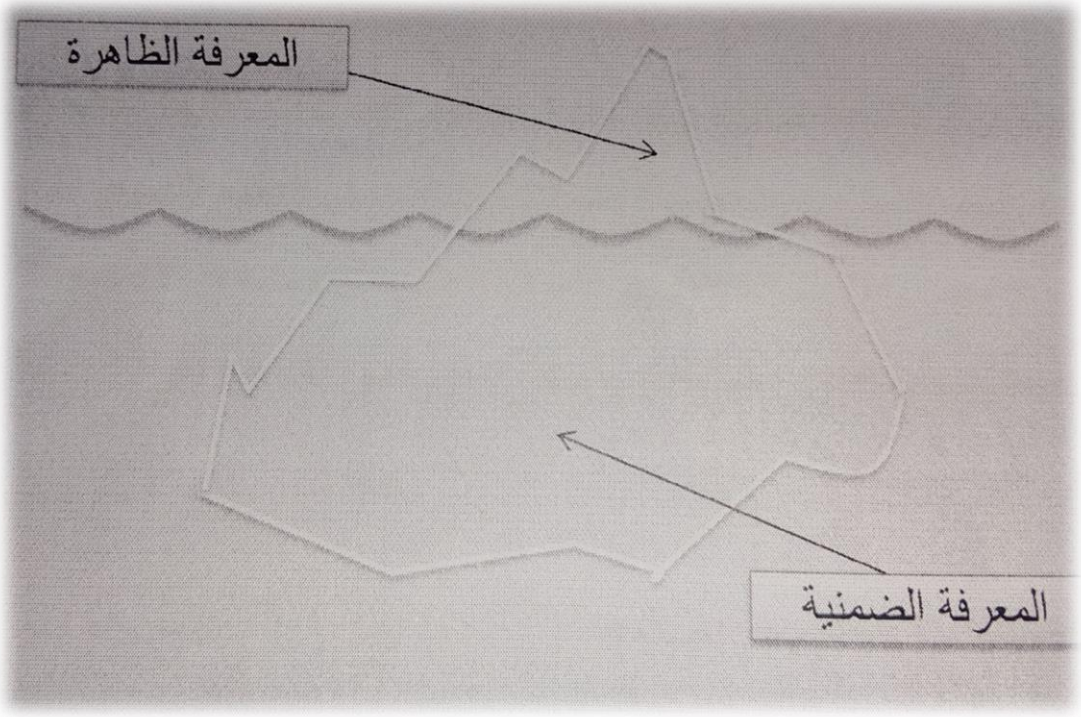

المصدر: أمحمد مناد،(2021)، " اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إستراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر ،الجزائر، ص 12.

1-1- 2 -2- نموذج Marquardt Michael:

ركزت التعاريف السابقة على جوانب مادية، متجاهلة في ذلك جوانب أخرى كالقيم والأخلاق و الأحكام وهذا النموذج جاء ليوضح بعضا منها:[1]

- **معرفة ماذا Know-what** : تشمل على معرفة الحقائق، كمعرفة الحقائق الطبية من قبل الطبيب أو معرفة القوانين والشرائع من قبل المحامي وأمثالها؛ أي معرفة الشيء الذي تريد معرفته.
- **معرفة لماذا Know-why** : وتسمى المعرفة السببية، وهي معرفة الأسباب وراء ظواهر طبيعية معينة واستثمارها لخدمة الإنسان، وتعتبر هذه المعرفة السبب في التقدم العلمي والتكنولوجي، والتطور الصناعي، وإنتاج السلع المختلفة. وتتمركز هذه المعرفة في التعليم والبحث والتطوير.
- **معرفة كيف Know how** : ويطلق عليها المعرفة الإجرائية؛ و هي معرفة فنية متعلقة بالمهارة والعمل ولا يمكن فحصها بسهولة وتستخدم لحل مشكلة بدلاً من وصف ماهية المشكلة. و تتعلق بالعلاقات بين القدرة على معرفة أبعاد المشكلة فكريا، والقدرة على تنفيذ الإجراءات اللازمة لحلها. وتعتمد على التعلم من خلال الخبرة (التعلم بالممارسة، التعلم الاجتماعي) وكذلك على التعلم الرسمي (المؤسسي) للوصول إلى الموقف المرغوب فيه حيث يتم سد الفجوة بين المعرفة النظرية والعملية في المجتمع.
- **معرفة أين Know-where** : وهي معرفة أين يمكن العثور على المعرفة التي نحن بحاجة إليها؛ أي معرفة مكان تواجدها.
- **معرفة متى know where** : وهي معرفة الوقت الذي يكون فيه بحاجة إلى المعرفة التي نبحث عنها.

[1] نفس المرجع السابق ص 14.

المطلب الثالث : أهمية المعرفة والعوامل المؤثرة فيها

1-1-3- 1 – أهمية المعرفة

تبرز أهمية المعرفة لمنظمات الأعمال ليس في المعرفة ذاتها، وإنما فيما تشكله من إضافة قيمة لها أولا، وفي الدور الذي تؤديه في تحول المنظمة إلى الاقتصاد الجديد المعتمد على المعرفة والذي بات يعرف باقتصاد المعرفة والذي يتم التأكيد خلاله على رأس المال الفكري والتنافس من خلال القدرات البشرية ثانيا، ويمكن أن نحدد أهمية المعرفة في النقاط التالية: [1]

- أسهمت المعرفة في مرونة المنظمات من خلال دفعها لاعتماد أشكال للتنسيق والتصميم والهيكلة تكون أكثر مرونة؛
- أتاحت المعرفة المجال للمنظمة للتركيز على الأقسام الأكثر إبداعا، وحفزت الإبداع والابتكار المتواصل لأفرادها وجماعاتها ؛
- أسهمت المعرفة في تحول المنظمات إلى مجتمعات معرفية تحدث التغيير الجدري في المنظمة، لتتكيف مع التغيير المتسارع في بيئة الأعمال، ولتواجه التعقيد المتزايد فيها؛
- يمكن للمنظمات أن تستفيد من المعرفة ذاتها كسلعة نهائية عبر بيعها والمتاجرة بها أو استخدامها لتعديل منتج معين أو لإيجاد منتجات جديدة؛
- توجه المعرفة الإدارية مديري المنظمات إلى كيفية إدارة منظماتهم؛
- تعد المعرفة البشرية المصدر الأساسي للقيمة؛
- تحرك الأساس الحقيقي لكيفية خلق المنظمة وتطورها ونضجها وإعادة تشكيلها ثانية؛
- المعرفة أصبحت الأساس لخلق الميزة التنافسية وإدامتها .

[1] محمد عواد الزيادات (2008)، " **إتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة** "، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 20.

1 – 1– 3–2– العوامل المؤثرة في المعرفة

المقصود بالعوامل المؤثرة في المعرفة تلك العوامل التي تؤدي إلى اكتساب المعرفة وتوليد معارف أخرى جديدة في مجالات مختلفة ومن أبرزها :[1]

أ.**مدى توفر مراكز البحث والتطوير**: تشير إلى عدد ونوع المراكز البحثية في البلد المعني وكيفية انتشارها، أوقات عملها مدى المرونة فى ذلك فان كانت المراكز متوفرة ولكنها تفتح أبوابها لسلع محددة ولفئة معينة تكون الفائدة محدودة، فالأصل أن تكون المراكز متوفرة في أماكن متعددة ومتنوعة، وتفتح أبوابها على مدار الساعة لجميع المهتمين.

ب.مدى توفر الإطارات البشرية المؤهلة والمدربة على إجراء التجارب والقيام بالأبحاث العلمية: فكلما كان هناك عدد كاف من الأفراد المؤهلين علميا وعمليا القادرين على إجراء التجارب والقيام بالأبحاث العلمية كانت هناك عملية إنتاج وتوليد المعارف بشكل أكبر، وتشير هذه أيضا إلى قيام الدولة بإجراءات معينة من شأنها أن تعمل على جذب الكفاءات المهاجرة.

ج .**مدى توفر الدعم المالي اللازم**: هناك علاقة طردية بين نوعية وعدد الأبحاث والتجارب العلمية ومدى توفر الدعم اللازم مع بقاء العوامل الأخرى ذات العلاقة الثابتة، فكلما زاد الدعم المالي زادت كمية الأبحاث والتجارب العلمية وتحسنت نوعيتها، حيث يؤثر الدعم المالي على توفير وتدريب الإطارات البشرية وتوفير المعدات اللازمة والإنفاق على التجارب العلمية والأبحاث

د . **الحوافز المادية والمعنوية** : توافر هذه الحوافز يؤثر إيجابا على توليد وإنتاج المعارف الجديدة كما تسهم أيضا بجلب الكفاءات المهاجرة وتشجعيها على العودة إلى موطنها الأصلي والعمل فيه.

هـ . **الإبداع**: مطلب ضروري لإنتاج المعرفة والوصول إلى الابتكارات الحديثة فلا بد من إيجاد الخطط اللازمة التي من شأنها أن تساهم في ترقية الإبداع وإنتاج المبدعين.

و.حسن استخدام المعارف وتدريسها في المؤسسات التعليمية بجميع أنواعها ومراحلها.

ز.تدعم المعرفة الأوضاع العامة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

[1] غالي بغداد باي (2017)، " دور الدولة في تنمية اقتصاد المعرفة : دراسة حالة الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجلالي ليابس سيدي بلعباس الجزائر ، ص 16، ص.17.

المبحث الثاني : ماهية اقتصاد المعرفة

يشهد العالم ازديادا كبيرا لدور المعرفة و المعلومات في الاقتصاد، فالمعرفة أصبحت محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا من العوامل الأساسية في الاقتصاد المعاصر، ومع ازدياد استخدام المعرفة و المعلومات و التكنولوجيا أصبح الاستثمار في المعرفة أحد عوامل الإنتاج فهو يزيد من الإنتاجية، ومن ثم فرص العمل فالدول التي تحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي هي تمتلك إمكانيات معرفية أكثر.

وانطلاقا من الاعتراف بدور المعرفة كمورد اقتصادي يؤثر في التحول والتطور للمجتمعات، ظهرت العديد من المصطلحات التي تعكس التوجهات نحو المعرفة كمورد اقتصادي وحكم أساس على التقدم للدول، ويأتي على رأس هذه المصطلحات مصطلحي "اقتصاد المعرفة" و"الاقتصاد المبني على المعرفة"، اللذان يقومان على عدد من المقومات منها : الابتكار والتطوير، التعليم، تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

المطلب الأول : مفهوم الاقتصاد المعرفي

بدأت اقتصاديات دول العالم تتجه نحو توجهات جديدة أطلق عليها تسميات مختلفة مثل الاقتصاد الجديد ما بعد الصناعي، واقتصاد المعلومات، واقتصاد الإنترنت، والاقتصاد الرقمي ،والسبراني والافتراضي، والاقتصاد الالكتروني والاقتصاد الشبكي واقتصاد اللاملموسات، وأخيرا اقتصاد المعرفة الذي يعد نمطا متطورا عن الأنماط السابقة، وهو الاقتصاد الذي تؤدي فيه المعرفة دورا أساسيا في خلق الثروة، وتحتل فيه مساحة أكبر وأكثر عمقا مما كانت في أشكال الاقتصاد السابقة، فلم يعد من حدود لدور المعرفة في الاقتصاد، إذ أصبحت تُشكل مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية، وتحقق الجزء الأعظم من القيمة المضافة فيه.[1]

وفيما يلي عرض لأهم التعريفات المختلفة لمفهوم اقتصاد المعرفة

- وفق **Dominique Foray** اقتصاد المعرفة هو : " تخصص فرعي من الإقتصاد يهتم أساسا بالمعرفة من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغيير سير الاقتصاديات من حيث النمو، وتنظيم النشاطات الاقتصادية".
- ويعرف اقتصاد المعرفة وفقا للاقتصادي **فيرتز ماكلوب** (**Machlup,1962**) الذي يعد من رواد الاقتصاد المعرفي، بكونه : " الاقتصاد المبني على المعرفة الذي تفوق فيه أعداد العمالة في القطاعات المنتجة للمعرفة أعداد

[1] محمد أنس أبو الشامات (2012)، " اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية "، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 28،العدد 01، ص 596.

العمالة في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ." وأوضح **ماكلوب** أن اقتصاد المعرفة يتضمن خمس قطاعات مهمة تشمل : التعليم، البحث والتطوير الاتصالات تقنية المعلومات و أخيرا خدمات المعلومات[1].

- وحسب **M.Parken** اقتصاد المعرفة هو : " دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وتحفيز الأفراد لاكتشاف المعرفة وتعلمها، والحصول على ما يعرفه الآخرون "، وبالتالي فإنه يمثل التحليل الإقتصادي لكل العمليات الجارية في الاقتصاد التي تقود إلى الاكتشاف والتطوير للتكنولوجيا الجديدة.[2]
- وعرفه البنك الدولي على أنه : "الاقتصاد الذي يحقق استخداما فعالا من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية "، ويعني الانتقال من الاقتصاد القائم على الماديات إلى اقتصاد مبني على اللامادي، حيث كانت الملكية المادية من ثروات وأراضي، وعقارات ومنقولات أصبحت الملكية الفكرية هي محور اقتصاد المعرفة.
- كما عرفه **عبد الونيس** بأنه : " الاقتصاد المعتمد على المعرفة، بحيث تحقق المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، ومفتاح المعرفة هو الإبداع والتكنولوجيا، بمعنى أن الاقتصاد يحتاج إلى المعرفة وكلما زادت كثافة المعرفة في مكونات العملية الإنتاجية زاد النمو الاقتصادي ".[3]
- وبحسب **الشمري والليثي** الاقتصاد المعرفي هو : "إحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه، ليصبح أكثر إستجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي، فالمجتمع المبني على إمتلاك زمام المعرفة وعلى المساهمة في خلقها وتعميقها وتطوير فروعها المختلفة، يكون مؤهلا أكثر من غيره للسير في ركب التقدم كافة الأصعدة الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية والسياسية.... إلخ ".[4]
- ومن التعاريف التي حددت اقتصاد المعرفة بأنه : "الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات المعرفة وخدماتها (الإنشاء، والتحسين، والتقاسم، والتعلم والتطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة" .[5]

---

[1] سميرة لغويل، أحمد عبد الحكيم بن بعطوش (2020) ، " **المؤسسات الجامعية واقتصاد المعرفة في الجزائر** "، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد 04 العدد 12، ص.185.

[2] نجم عبود نجم ، (2008)، " **إدارة المعرفة : المفاهيم و الاستراتيجيات** "، ط2، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، ص 186.

[3] أحمد عبد الونيس، مدحت أيوب، (2006) ، " **اقتصاد المعرفة** "، مركز دراسات وبحوث الدول النامية جامعة القاهرة، مصر، ص118

[4] هاشم الشمري، نادية الليثي، (2008)، " **الاقتصاد المعرفي** "، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص14.

[5] نجم عبود نجم (2005)، " **إدارة المعرفة** ": المفاهيم و الاستراتيجيات و العمليات "، ط 1 ، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ص 25.

- وإن اقتصاد المعرفة هو : " الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي والإبداع العلمي الوزن الأكبر في نموه ويقوم على تنمية الموارد البشرية (عمال المعرفة) علميا ومعرفيا كي تتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة، معتمدا على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري، وكسلعة إستراتيجية، وكخدمة وكمصدر للدخل القومي".[1]

وبناء على ما تقدم فإن اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به : أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي واقتصادات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة، وعلى العكس من الاقتصاد المبنى على الإنتاج حيث تلعب المعرفة دورا أقل، وحيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة. وفي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال.

[1] عبد الرحمن الهاشمي، فائزة محمد العزاوي (2007)، " **المنهج و الاقتصاد المعرفي** "، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 27.

المطلب الثاني : نشأة الاقتصاد المعرفي

لو تتبعنا أصل نشأة اقتصاد المعرفة نجد أن جذوره عميقة ففي كتاب الله – عز وجل– الكريم نجد الآية الكريمة : (هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) – الزمر، أية– رقم (8) ، تركيزا على جانب المعرفة والإدراك وفي نفس الآية الكريمة (أولوا الألباب) وهم أصحاب العقول والفهم، ومن هنا نجد أن التركيز على المعرفة والعقل البشري المدرك، وكما هو معلوم إن الآيات القرآنية الكريمة في مواضيع نزولها كانت لا تشتمل على الجانب الديني فقط وإنما تشتمل جميع جوانب الحياة بما فيها الجانب الاقتصادي، فالإنسان الذي يستخدم ما منحه الله من هبة العقل ويستثمرها من أجل بناء المجتمع بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فإنه في النهاية سوف يصل إلى ما وصلت إليه نتاجات العقول العاملة التي كان من ثمارها الثورة الصناعية والثورة المعلوماتية التي يجني العالم ثمارها الآن.[1]

فقد شهد القرن العشرين أعظم تغيير في حياة البشرية، هو التحول الثالث بعد ظهور الزراعة والصناعة، والذي تمثل بثورة العلوم والتقانة فائقة التطور في المجالات الالكترونية والنووية والفيزيائية والبيولوجية والفضائية. فقد حصلت عدة تطورات طبعت عصورا مختلفة عاشها الإنسان وكان لها تأثيرا مباشرا في حياته يمكن تصنيفها على الشكل التالي:

المرحلة الأولى: الاقتصاد الزراعي

إن المعرفة ليست وليدة اليوم أو الأمس فهي عنصر نشأ منذ خلق الله آدم عليه السلام في قوله تعالى: (وَعَلَّم آدَمَ الْأَسْمَاء كُلَهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَة فَقَال أَنبِئُونِي بِأَسْمَاء هُؤلاء إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ)[2]، وقد رافقت المعرفة الإنسان منذ ذلك الزمن وارتقت معه من مستوياته البدائية حتى وصلت ذروتها الحالية.

قد يشكل وصف المرحلة التي إعتمد فيها الإنسان بشكل أساسي على الطبيعة بالتحول الأول بعض من التحفظ باعتبار أن الإنسان ومنذ نزوله على الأرض كان يعتمد على الطبيعة ومواردها بشكل تلقائي، وبذلك فليست مرحلة المجتمع الزراعي من هذه الزاوية تحولا بل هي امتداد طبيعي ونتاج فطري للسلوك البشري.

هذا من ناحية علم التاريخ البشري عموما، ولكن للتأريخ الاقتصادي معايير أخرى اعتمد عليها لوصف مرحلة ما بالثورة الزراعية والتي أنجبت مجتمعها الزراعي باعتبارها التحول الأول، فخلال قرون طويلة من الزمن لم يتشكل بالمفهوم

[1] ريمة رزايقي (2023)، "اقتصاد المعرفة كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، ص21.

[2] القرآن الكريم سورة البقرة الآية 31.

الاقتصادي ذلك التكتل البشري الذي قد يعتبر مجتمعا يحمل في طياته بذور نموذج اقتصادي متكامل فعدد السكان كان قليلا ومبعثرا والنشاط الاقتصادي كان معدوما ولا يتجاوز حدود الاكتفاء الفردي.

وعندما بدأت تتجلى ملامح تكتلات بشرية منظمة تعتمد على نشاط الزراعة كأساس لتوفير ما تحتاج إليه ليسد ضرورياتها من الحاجيات اليومية من خلال دورة نشاط اقتصادي زراعي منظمة، بدأ عمداء التأريخ الاقتصادي مسارهم في التدوين باعتبار تلك المرحلة الثورة الزراعية التي أنجبت مجتمعها الزراعي بوصفه التحول الأول في ظل اقتصاد الطبيعة.

وبدأت هذه الثورة أول ما بدأت على ضفاف الأنهار الكبرى في المنطقة القريبة من المنطقة الاستوائية – نهر النيل ودجلة والفرات والإندوس والجانح والنهر الأصفر – حيث التربة الخصبة المتجددة، وبذلك تشكلت لدى تلك المجتمعات ظروف تلاءمت بوجه خاص مع وصف المجتمع الزراعي وهي الحقبة التي سماها المؤرخون بثورة العصر الحجري الحديث والتي دامت على مدى آلاف السنين منذ العام 10 آلاف قبل الميلاد (10000 ق م).

وقد اقترن ذلك التحول إلى المجتمعات الزراعية المستقرة(بعد أن كانت المجتمعات زراعية ومبعثرة ومتنقلة عبر مناطق الأرض) بالتسارع في زيادة المهارات التقنية ومن ثم إتسع نطاق تشكيل الحجر لصناعة الادوات والأسلحة وازداد أسلوب صناعتها صقلا، كذلك فإن امتلاك حيوانات أليفة عزز من مهارات تحويل صوف الماشية إلى ألياف لصناعة النسيج وأدى التقدم في استخدام النار والتحكم فيها إلى ابتكار القمائن والأفران لصناعة الآجر والسيراميك، ثم بعد ذلك لتشكيل المعادن وتهيأت للإنسان تقنيات صناعة الأدوات المعدنية واستخراج المعادن خاماتها الطبيعية ثم تشكيلها على هيئة أدوات وغير ذلك من مصنوعات يريدها، وهكذا أصبحت المجتمعات البشرية في وضع يُمهد لحدوث تحول عميق آخر ينتقل بها إلى بداية المجتمعات الحضارية عبر اقتصاد الآلة من خلال الثورة الصناعية.[1]

المرحلة الثانية : الاقتصاد الصناعي اقتصاد الآلة"

بداية هذا العصر في منتصف القرن الثامن عشر في أوروبا، فقد أدى استعمال الآلة إلى تطوير الزراعة ومكننتها لزيادة الإنتاج والنوعية وظهرت المصانع الضخمة والمنتجات الصناعية الثقيلة التي استعملت في مجالات الحياة المختلفة مما أحدث تغييرا جذريا في وسائل الإنتاج وإمتد هذا العصر إلى ما يقارب القرنين ونصف القرن وتميز بالتطور السريع في العلوم والتقنيات بزغت فيه تكتلات ودول صناعية متطورة وأدى التنافس الحاد إلى الصراع على المستعمرات لتأمين المواد اللازمة والعمالة والأسواق وكان الثمن حربين عالمتين طاحنتين، وكان ومن أشكال التنافس أيضا احتكار التكنولوجيا والحرص على

[1] صفية بن دومة – مرجع سابق، ص 21.

إبقاء الدول المستعمرة في العصر الزراعي. ثم بدأت تظهر التكتلات الاقتصادية الإقليمية المكونة من عدة دول تزيل الحواجز فيما بينها لتسهيل وصول المواد والأشخاص وتوسيع أسواقها مما يعزز التكامل بين الصناعات ومقدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية ومع التطورات الكبرى في مجالات المعلومات والاتصالات بدأ بزوغ عصر جديد قائم على العلوم والتكنولوجيات الحديثة.[1]

المرحلة الثالثة : المجتمع المعرفي " اقتصاد المعرفة"

لقد شكلت الحرب العالمية الثانية نقطة انعراج في مسيرة البشرية جمعاء، فبمجرد وصفها حربا فقد تسببت في تغيير الكثير من وقائع ومظاهر العالم، ومن أهم ما ميز هذا التحول عما سبقه، نذكر النقاط التالية [2]:

تقلص المسافة الفاصلة بين ميلاد الاختراع وتطبيقه على أرض الواقع؛

تحول نمط الانتاج العلمي والتقني من مرحلة الابداع الفردي خلال القرنين 18 و 19 إلى مرحلة الانتاج الجماعي والمؤسساتي خلال القرن العشرين؛

السيطرة على اللامتناهيات الثلاثة : فقد مكنت التكنولوجيا من التحكم في ثلاث لا متناهيات هي:

السيطرة على اللامتناهيات في الصغر : سواء في الطبيعة الجامدة كالذرة والإلكترون... إلخ، أو في الطبيعة الحية كالخلية والجينات والشفرات الوراثية... الخ.

السيطرة على اللامتناهيات في الكبر : مثل غزو الفضاء، نشر الاقمار الصناعية فيه...إلخ.

السيطرة على اللامتناهيات في التعقيد: ويقصد بها السيطرة الذاتية الكاملة على الآلات ودورات الانتاج عن طريق الأوتوماتيكية والحواسيب ... إلخ، وكذلك السيطرة على التفاعلات المعقدة للنسق الاجتماعي عن طريق شبكات المعلومات والاتصال.

على أساس ما تقدم ومن ناحية التأريخ الاقتصادي فقد ربط المؤرخون ظهور المجتمع البشري بثلاث مراحل أساسية شكلها انفجار ثلاث ثورات رئيسية فمن ثورة الزراعة نحو ثورة الصناعة ومن ثم المعرفة باعتبارها أساس الثورة المعرفية أو ما يعرف بالتحول الثالث.

[1] ريمة رزايقي ، مرجع سابق، ص 22.
[2] صفية بن دومة – مرجع سابق، ص202 .

المطلب الثالث: أهمية وخصائص الاقتصاد المعرفي

1-2-3-1- أهمية الاقتصاد المعرفي

تبرز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال الدور الذي تؤديه مضامينه و معطياته، وما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات، وتتمثل الإسهامات الأساسية لمضامين اقتصاد المعرفة في ثروة المعلومات والاتصالات و الاستخدام الواسع للمعرفة و العلم، وتتمثل هذه الإسهامات في الآتي :[1]

- أن المعرفة العلمية والعملية التي يتضمنها اقتصاد المعرفة تعتبر هي الأساس المهم حاليا لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها ؛
- الإسهام في تحسين الأداء، ورفع الإنتاجية، وتخفيض تكلفة الإنتاج، وتحسين نوعيته من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة؛
- الإسهام في زيادة الإنتاج والدخل القومي، وإنتاج المشاريع، والدخول أو العوائد التي تحققها، والإسهام في توليد دخول للأفراد الذين ترتبط نشاطاتهم بالمعرفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛
- الإسهام في توفير فرص عمل، خصوصا في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة وهي فرص عمل واسعة ومتنوعة ومتزايدة، رغم أن هذا يثير وجهات نظر متعددة، بسبب أنه يرتبط في الغالب بمن تتوفر لديهم المهارات والقدرات العلمية والعملية المتخصصة عالية المستوى؛
- الإسهام في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية بما يسهم في توسعها ونموها بدرجة كبيرة وبذلك يتم تحقيق الاستمرارية في تطور الاقتصاد ونموه وبسرعة واضحة؛
- الإسهام في توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار، وبالذات الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية، من أجل تكوين رأس مال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي؛
- الإسهام في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد، وتتضمن التغيرات الهيكلية زيادة الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي المباشر وغير المباشر، وزيادة الأهمية النسبية لاستثمار وتكوين رأس المال المعرفي، وزياد الأهمية النسبية للعاملين المعرفيين، وزيادة الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات المعرفية؛
- الإسهام في التخفيف من قيد الموارد التقليدية وبالذات الطبيعية منها، وإضافة استخدامات جديدة للموارد المعروفة وتحسين الموجود منها، وبذلك يتم ضمان استمرار التوسع في النشاطات الاقتصادية وتطورها ونموها بدون محددات

[1] بسام عبد الهادي عفوية (2010)، " **التعليم المبني على اقتصاد المعرفة** "، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص33-35.

تحدد ذلك، وبالذات ما يتصل منها بالمحددات الطبيعية وخصوصا الموارد الطبيعية التي تتسم بالندرة إزاء الطلب عليها.

1-2-3-2- خصائص اقتصاد المعرفة

يتميز اقتصاد المعرفة بمجموعة من السمات والخصائص الأخرى التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي وهي كالأتي:[1]

- أنه كثيف المعرفة يرتكز على الاستثمار في الموارد البشرية بإعتبارها رأس المال المعرفي والفكري؛
- الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمدربة والمتخصصة في التقنيات الجديدة؛
- اعتماد التعلم والتدريب المستمرين وإعادة التدريب، الذي يضمن للعاملين مواكبة التطورات التي تحدث ميادين المعرفة ؛
- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفا يتصف بالفعالية لبناء نظام معلوماتي واتصالاتي فائق السرعة والدقة والاستجابة؛
- انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية؛
- تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية؛
- ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما إرتفعت مؤهلاتهم وتنوعت كفاءاتهم وخبراتهم؛
- أنه مرن شديد السرعة والتغير يتطور لتلبية احتياجات متغيرة، ويمتاز بالانفتاح والمنافسة العالمية، إذ لا توجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل؛
- يملك القدرة على ابتكار وإيجاد وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن الأسواق تعرفها من قبل؛
- إرتباطه بالذكاء وبالقدرة الإبتكارية، وبالوعي الإدراكي بأهمية الاختراع والمبادرة الفردية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل، وتفعيل ذلك كله لإنتاج أكبر في الكم وأكثر في جودة الأداء ، وأفضل في تحقيق الإشباع.

[1] منذر منصور عبد الله، (2016)، " **الاقتصاد المعرفي** "، ط 1 ، الجنادرية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص48-50.

المبحث الثالث: أساسيات حول إقتصاد المعرفة

المطلب الأول : الفرق بين اقتصاد المعرفة (الاقتصاد الجديد) والاقتصاد التقليدي

يعرض الجزء التالي من الورقة أهم أوجه الإختلاف ما بين الاقتصاد الجديد والاقتصاد القديم وفقاً لمجموعة من المعايير الأساسية :[1]

مشكلة الندرة: لا يعاني الاقتصاد الجديد من مشكلة الندرة حيث تتسم المنتجات المعرفية بالوفرة. مما ساعد على ذلك انتشار التقنيات الإنتاجية القادرة على خفض أسعار المنتجات المعرفية. فاتجاه أسعار الرقائق الإلكترونية إلى الإنخفاض ساهم خلال السنوات الماضية في زيادة الحافز الاقتصادي للاستخدام المكثف لتلك الشرائح مما سيدفع نحو المزيد من التقدم الاقتصادي والتقني من جانب آخر، ففي إطار اقتصاد المعرفة سيتمكن العالم من إيجاد بدائل للعديد من المواد الخام والسلع الناضبة.

أساس الثروة : الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، والإبداع، والذكاء، والمعلومات، ورأس المال البشري في حين تمثل الأرض، والعمالة، ورأس المال، العوامل الثلاث الأساسية للإنتاج وخلق الثروة في الاقتصاد القديم

اقتصاديات الحجم : لا يتسم الاقتصاد الجديد بتناقص الغلة مع الحجم مثلما هو الحال في الاقتصاد التقليدي، ففي المقابل تزداد العوائد مع زيادة كميات الإنتاج، كما لا يوجد حجم اقتصادي أمثل للمنشآت، لأنه في اقتصاد المعرفة يمكن إنتاج أي حجم وإلى ما لا نهاية.

النمو الاقتصادي : النمو في الاقتصاد المعرفي هو نمو حلزوني للأعلى أي ليس خطيا كما هو الحال في الاقتصاد التقليدي.

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية: ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها في الاقتصاد الجديد، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التقنيات المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال.

نمط السلعة : اختلاف نمط السلعة في الاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد التقليدي. ففي اقتصاد المعرفة ترتبط السلعة بالعامل وليس المنشأة أي يمكن نقلها إلى خارج المنشأة عند انتقال العامل، ما يعني ارتفاع شأن الموهبة البشرية وإستقلالها في عالم الأعمال. وخلافاً للاقتصاد التقليدي، فالسلع القائمة على المعرفة لها قيمة تبادلية وقيمة استعمالية وليس قيمة استعمالية فقط.

[1] هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، (2019)، " **اقتصاد المعرفة : ورقة إطارية** "، دراسات اقتصادية صندوق النقد العربي العدد 51، ص 21، ص 22.

معيار الكفاءة: ظهور مقياس جديد للكفاءة الاقتصادية ألا وهو مدى ملكية المنشأة للمعرفة، مقابل مقياس الإنتاجية المستخدم في الاقتصاد القديم.

في هذا السياق، يلخص الجدول التالي الفروقات ما بين الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة والاقتصاد القديم من حيث الخصائص الاقتصادية الأساسية، وبيئة الأعمال، وسوق العمل، وأدوار الحكومات.

الجدول رقم (1-1) : الفرق ما بين الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة والاقتصاد التقليدي

الخصائص	الاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة)	الاقتصاد القديم
	الخصائص الاقتصادية الاساسية	
الظاهرة الاقتصادية	لا يعاني من مشكلة الندرة بل هناك وفرة في المواد.	يعاني من مشكلة الندرة.
قوانين الغلة مع الحجم	تزايد الغلة مع الحجم.	تناقص الغلة مع الحجم.
طبيعة الأسواق	ديناميكية.	إستاتكية.
نطاق المنافسة	عالمية.	محلية.
شكل المنافسة الدولية	المنافسة التناطحية او المنافسة المكشوفة (head to head competition).	المنافسة المحدودة او "منافسة المشكاة" (competition niche) او احتكار القلة.
قواعد المنافسة الدولية	(Win to win game).	(win to lose game).
أساس الثروة	المعرفة الفنية، والإبداع، والذكاء، والمعلومات وراس المال البشري.	الأرض، والعمال، ورأس المال.
طبيعة النمو الإقتصادي	حلزوني الى أعلى.	خطي.
طبيعة السلعة	-ترتبط بالعامل ويمكن ان يتم إنتاجها خارج المؤسسة. -السلعة لها قيمة تبادلية وقيمة إستعمالية.	-ترتبط بالمنشأة ولا يمكن إنتاجها خارج المنشأة. -السلعة لها قيمة استعمالية فقط.
مقياس الكفاءة الاقتصادية	مدى ملكية المنشأة للمعرفة ولرأس المال البشري ومدى سرعتها في	إنتاجية عوامل الإنتاج.

	الابتكار بما يوفق سرعة المنافسين.	
العائد على رأس المال	متزايدة (ثلاثة أضعاف العائد في القطاعات التقليدية).	متناقص.
طبيعة المؤسسات	شبكية.	هيكل تنظيمي متدرج بيروقراطي.
بيئة الأعمال		
القوى المحركة للنمو	الابتكار – المعرفة.	العمالة– رأس المال.
الاهتمام الأساسي للمشروعات	إشباع رغبات المستهلكين المتطورة من خلال التطوير المستمر للمنتجات والتركيز على الجودة.	تحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح من خلال التحكم في مستويات الأسعار دون تركيز على المستهلك.
دور حياة المنتجات	قصيرة بفعل التطور التقني والمشاركة في اكتساب المعرفة.	متوسطة وطويلة نسبيا.
مصدر الميزة التنافسية	الإبتكار الجودة سرعة النفاذ للأسواق.	خفض التكلفة عن طريق اقتصاديات الحجم.
أهمية البحث والابتكار	عالية.	منخفضة متوسطة.
طبيعة العلاقة مع المشروعات الأخرى	تحالفات واندماجات.	علاقة تنافسية وتعاون محدود.
سوق العمل		
هدف السياسة	رفع الأجور الحقيقية والدخول.	التوظيف الكامل.
المهارات اللازمة	مهارات مرتفعة المستوى وتدريب مستمر.	مهارات تخصصية حسب طبيعة العمل.
التعليم المطلوب	تعليم متواصل مدى الحياة.	مهارات محددة.
طبيعة العلاقة بين العمال	تضامنية.	تصادمية.
طبيعة العلاقات التعاقدية	تخضع لتقييم العائد من قبل المؤسسة والفرصة البديلة من قبل العمال.	مستقرة.
أدوار الحكومات		
أساس العلاقة ما بين الحكومة ومنشآت الاعمال	تحفيز فرص النمو.	فرض الرقابة والسيطرة.
الإطار التنظيمي	إطار مرن يخضع لأليات السوق	الأوامر المباشرة

	(the death of govnment).	
نطاق تركيز السياسات	تبني سياسات من شأنها تسهيل عمليات التحول نحو الاقتصاد الجديد بما يتضمن: • توفير البنية التقنية الأساسية اللازمة لذلك الإستثمار في مقومات الاقتصاد الجديد من خلال تطوير التعليم وتاهيل توفير المناخ الملائم لنوم وتطوير أنشطة البحث العلمي والابتكار • خلق بيئة عمل مرنة وإطار تنظيمي وتجاري منفتح قادر على حفز نمو المشروعات وتطبيق سياسات الثورة التقنية • إعادة تشكيل دور الحكومة ورقمنة عملياتها بما ساعد على تطوير مفهوم الخدمات الحكومية ويجعلها مرنة وسهلة بالقدر الكافي بالنسبة للمواطنين.	تبني سياسات مالية ونقدية من شانها التاثير على المتغيرات الحقيقية.

المصدر : هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، (2019)، " **اقتصاد المعرفة : ورقة إطارية** "، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي العدد 51، ص 23-25

المطلب الثاني : متطلبات اقتصاد المعرفة ومستلزماته

لاقتصاد المعرفة مجموعة من المتطلبات والمستلزمات الواجب توافرها للنجاح وهي:[1]

أ. إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة، ابتداءً من المدرسة الإبتدائية وصولاً إلى التعليم الجامعي مع توجيه اهتمام مركز إلى البحث العلمي.

ب. العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية و على الدولة خلق المناخ المناسب للمعرفة؛ فهي أهم عنصر من عناصر الإنتاج.

ت. إدراك المستثمرين والمنظمات أهمية اقتصاد المعرفة ومساهمة المنظمات في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءاتهم، وتخصيص جزءاً مهماً من استثماراتها للبحث العلمي والابتكار.

ث. بيئة قانونية وتشريعية ومناخ عام يضمن حرية وشفافية كاملة في تداول وتدوير المعلومات بلا عوائق بالإضافة إلى بنية اتصالات قوية تسمح بتدفق البيانات بسرعة وسهولة، وإدارة تتصف بالمرونة، مع انفتاح كامل على أدوات التعامل مع المعلومات وهي: الإنترنت والأعمال الالكترونية ونظم المعلومات بكل أشكالها المعاصرة.

وهناك ركائز ثلاثة يمكن أن تستخدم كمقياس لاقتصاد المعرفة وهذه الركائز هي الإبداع، التعليم، والمعلومات، فمن حيث الإبداع فينصب الاهتمام على حداثة ونوعية القوانين والملكية والنظم الإبداعية ومراكز البحوث و المجلات العلمية والتقنيات المستخدمة أما متغيرات التعليم فتعنى في مدخلات العملية التعليمية والكفاءة الخارجية والداخلية للنظام والركيزة الأخيرة وهي المعلومات فتعني جميع ما يمكن أن يرفد المنظمة بالمعلومات و معالجتها والبنية التحتية لها وكيفية الاستفادة منها.

ومن مرتكزات نظام الاقتصاد المعرفي :[2]

- **ملكية المعرفة**

أي إعطاء هذه الحقوق لأي معرفة جديدة لمن بذل الجهد لابتكارها دون غيره من الناس وذلك لتوفير الحافز لبذل هذا الجهد. ومن هذه الحقوق براءات الاختراع والعلامات التجارية والأسرار التجارية وحقوق الطبع وتكمن هذه في الصراع بين مبدأ حماية الملكية وبين مبدأ نشر المعرفة بإعتبارها حقاً لكل الأفراد.

[1] ربحي مصطفى عليان مرجع سابق، ص 145 ، ص 846 .

[2] نفس المرجع السابق، ص 146 ، ص 147 .

ب _ الأسواق المالية

يعد النظام المالي بمؤسساته الرئيسية وقواعده المنظمة للعمل به بمثابة العقل المدبر الذي يدير إقتصاد المعرفة، لما له من معلومات قادرة على تخصيص الموارد النادرة من أجل أفضل استخدام إنتاجي.

ج– تدريب عمال المعرفة

لكي يتم نقل القوى العاملة من الصناعات المتغيرة إلى الصناعات النامية (الواعدة) يجب أن تتمتع أسواق العمل بالمرونة الكافية وهذا يتطلب توفير المعلومات حول أسواق العمالة زيادة على التدابير اللازمة لإعادة تدريب العمالة من أجل إكسابها المهارات اللازمة للوظائف الجديدة ومراعاة الظروف التي لا تستطيع التوافق مع متطلبات الوظيفة الجديدة من خلال ما يعرف بشبكات الحماية الاجتماعية التي تتمثل في وضع حدود دنيا للدخول وتوفير عدد من الخدمات الاجتماعية لهذه العمالة وأسرها.

د–إرضاء الزبائن

أن التنافس العالمي والشبكة العنكبوتية وتحرير التجارة وزيادة إمكانية الوصول للمعلومات كلها عوامل وضعت في أيدي المستهلكين، بعد أن كان قطاع الأعمال هم أصحاب القرار أصبح المستهلكون أصحاب القرار والرأي، وأصبح قطاع الأعمال مطالباً بأكثر من مجرد إبتكار منتجات جديدة أو إضافة ميزات جديدة لإرضاء الزبائن وهذا يتطلب معرفة دقيقة بكل مستهلك وبكل أساليب الحفاظ على قيادة منافسة.

هـ – الحاجة للتعليم وظاهرة التوظيف

يشهد القرن الحادي والعشرون ازدياد عدد المتعلمين ففي عصر المعرفة ستكون الحاجة للتربية والتعليم المستمرين متطلبات جوهرية للحفاظ على قدرة الفرد على البقاء في الوظيفة وسيكون التعليم متطلباً أساسياً ومستمراً أثناء حياة الإنسان العملية وأصبحت التربية والتكوين المستمر الشرطان الأساسيان لبلورة البنية الثقافية ونجاحها داخل أي مجتمع بغض النظر عن الضرورة الاقتصادية، وسينتهي استمرار عمل الفرد في عمل واحد طيلة حياته العملية بل سنجد كثيرا منهم سيضطرون لتغيير وظائفهم بشكل مستمر كل ثلاث أو خمس سنوات، إذ أن العمل المؤقت أصبح في كثير من الدول هو المهيمن في سوق الشغل، وخرج عن بعض الضوابط المتفق عليها لاسيما في دول العالم الثالث المحتاجة أكثر إلى الاستثمارات.

وقد حدد البنك الدولي أربعة ركائز أساسية لاقتصاد المعرفة هي:[1]

أ- **الإطار الاقتصادي والمؤسسي**: الذي يضمن بيئة اقتصادية كلية مستقرة ومنافسة وسوق عمل مرنة وحماية اجتماعية كافية، ويقصد به دور الحكومات في توفير الإطار الاقتصادي والحوافز لمجتمع الأعمال وغيرها من الشروط التي تعمل على رفع اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى الأداء الفعلي للاقتصاد.

ب- **نظم التعليم**: التي تؤكد أن المواطنين معدين للاستحواذ أو الحصول على المعرفة واستخدمها والمشاركة فيها فبقيادة التكنولوجيا والاحتياجات الجديدة يتجه التعليم لإحداث تغييرات كبرى على كل المستويات، وفي مجالات متنوعة تتضمن المنهجيات وقنوات التوزيع، علاوة على أن التعليم والتدريب المستمر المعتمد على التكنولوجيا هما من أكثر الخصائص الرئيسية لبيئة اقتصاد المعرفة، حيث السرعة التي تتطور عندها المعرفة والتكنولوجيا والمهارات العالية المطلوبة.

ت- **نظم الإبداع**: التي تجمع ما بين الباحثين وأصحاب الأعمال في تطبيقات تجارية للعلوم والتكنولوجيا ويقصد بهذه النظم التعاون الواسع والقوي بين الأعمال التجارية ومراكز التفكير من أجل تكوين أو تطبيق المفاهيم الإبداعية والطرق والتكنولوجيات التي تعطي المنتجات والخدمات ميزة تنافسية، مما يشارك في تطوير وتحقيق اقتصاد المعرفة كعمالة معرفية منافسة ومطلوبة تستطيع تحديث مهاراتها دورياً.

ث- **البنية الأساسية لمجتمع المعلومات**: ويقصد بها البنية الأساسية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وإلى أي حد هي متقدمة ومنتشرة و متاحة ورخيصة، ولكن في المفهوم الواسع تتضمن كل البنى الأساسية التي تدعم مجتمع معلومات فعال و اقتصاد معلومات فعال، وتوفر لكل الناس إمكان الوصول بشكل فعال ومقبول إقتصادياً للمعلومات والاتصالات.

[1] نفس المرجع السابق، ص 148 ، ص 149.

المطلب الثالث : مؤشرات اقتصاد المعرفة

تصنف مؤشرات اقتصاد المعرفة وفقا لأربعة فئات كما يلي:[1]

1-3-3-1- مؤشرات العلم والتكنولوجيا : وهي المؤشرات المرتبطة بالأبحاث والتنمية وبراءات الاختراع، والمنشورات العلمية، وتصنف كما يلي:

أ – الأبحاث والتنمية: هذه البيانات تشكل المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، وهي تخضع لعملية جمع منتظمة ومعيارية للبيانات ما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية. وتعتبر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي المصدر الأساسي للبيانات الدولية القابلة للمقارنة حول الأبحاث والتنمية.

ب – احصائيات براءات الاختراع : تستخدم ثلاثة معايير رئيسية لتعداد براءات الاختراع تتمثل أولها في التعدادات وفقا للأولوية؛ ثم التعدادات وفقا لبلد إقامة المخترع التي تعكس القدرة التكنولوجية لبلد ما ؛ وثالثها التعدادات وفقا لبلد إقامة مودع الطلب تمثل التحكم بالاختراع.

ج – المنشورات العلمية: ترتكز على عدد المنشورات العلمية للباحثين الوطنيين في المجالات الدولية، وتشكل وسيلة لتقييم نتائج نشاطات أبحاث أساسية، فهي تسمح بقيام ثلاثة أنواع من المؤشرات؛ كمؤشرات ذات تركيز علمي، ومؤشرات التخصصات العلمية حسب المادة، وكذا مؤشرات تأثير الأبحاث حسب المادة.

د–ميزان المدفوعات التكنولوجية : ويضم عدة عمليات نقل التكنولوجيا، وعمليات نقل الرسومات، وكذا الدراسات التقنية والهندسية، والأبحاث ذات الطابع الصناعي.

هـ– مؤشرات التخصصات العلمية والتكنولوجية : تستخدم وسائل لتقييم التخصصات العلمية و التكنولوجية للدول من خلال بيانات المنشورات وبراءات الاختراع والأبحاث والتنمية، وغالبا ما تقدم بيانات المنشورات والبراءات بشكل مؤشرات تخصص تعكس التخصصات الخاصة بالدول في المواد العلمية المختلفة، أو المجالات التكنولوجية.

1-3-3-2 المؤشرات المأخوذة من البحوث حول نشاطات الابتكار : فقد قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع هيئات أخرى مصدر أعمال هادفة إلى تطبيع المنهجية والمعلومات المجموعة من البحوث حول الابتكار نشرت في كتيب أوسلو 1992 وعدل عام 1999 وتشمل :

[1] زليخة تفرقنيت، (2015)، " تفاعل إدارة المعرفة والذكاء الاقتصادي لتحقيق المزايا التنافسية للمؤسسة : دراسة حالة شركة سوناطراك "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، ص 17-20.

أ- البحوث حول التملك التكنولوجي: ويتم عن طريق استجواب الشركات حول ستة مواضيع كطرق حماية الابتكارات التكنولوجية، واللجوء إلى براءات الاختراع، والتواصل الفعلي والمتوقع بين الأبحاث والتنمية، ودعم السلطات العامة ومصادر الابتكار.

ب – البحث الجماعي حول الابتكار: وحسب كتيب أوسلو جهزت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استبيانا معنونا بـ"البحث الجماعي حول الإبتكار CIS" ويضم ثلاثة أقسام وهي معلومات عامة حول الشركة، ومدى أثر الابتكار التكنولوجي في الشركة، وأخيرا العوامل التي تؤثر في نشاط الابتكار.

ج – بحث مهارات الابتكار : فهو بحث أطلق للمرة الأولى عام 1997 ويسمح بتوضيح تنظيم نشاط الابتكار داخل الشركة يسمح الاستبيان بالرد على الأسئلة المتعلقة بأنواع المهارات المرغوب بإمتلاكها للابتكار وكذا المهارات المكتسبة وكذا الوسائل التي تمتلكها الشركة والتي تتلائم مع هذه المهارات وغيرها .... الخ.

1-3-3-3- المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية :إن المتغيرات المتعلقة بالمصادر البشرية لاقتصاد المعرفة أمر مُسلم به ورغم ذلك هناك القليل من المؤشرات المعروفة لدراسة هذا البعد. ويرجع هذا من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة، وعموما للمؤشرات مصدران رئيسيان هما البيانات المتعلقة بالتعلم والتدريب؛ والبيانات المتعلقة بالكفاءات ومهن العمال.

أ-التعليم والتدريب : فتسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب المعارف والمهارات المكتسبة خلال العملية الرسمية للتعليم، هذه المؤشرات تسمح المخزون والاستثمار في الرأسمال البشري.

ب – الكفاءات والمهن: إن القدرات الوطنية حول القوة العاملة هي المصدر الرئيسي للبيانات حول كفاءات العمال.

1-3-3-4- مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات : إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحتل مكانا جوهريا في اقتصاد المعرفة لعدة أسباب، فمن جهة يتم إنتاج هذه التكنولوجيات في قطاع يكون فيه نشاط الابتكار مكثفا ومن جهة أخرى فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن تصنيفها بتكنولوجيات عامة هي أساس ابتكارات الخدمات والمنتجات في مجمل الإقتصاد. وهذه التكنولوجيا هي دعامة لترميز المعارف، ومنها فالمؤشران اللذان يحددان هذا العنصر هما إنتاج وتوزيع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

أ – إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :وهي التوصل إلى تحديد تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وفقا لقطاعات النشاطات المستقرة.

ب- نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فبيانات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متعددة ومتنوعة جدا ومن الصعب مقارنتها بين بلد وآخر.

خلاصة

في ظل التحديات والتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية وظاهرة العولمة أصبح لزاما على الدول الاندماج في اقتصاد المعرفة كنموذج اقتصادي حديث يعتمد على المعارف في كل طياته، حيث لا يمكن لأي دولة أو مؤسسة من النجاح إلا إذا استثمرت في رأس مالها المعرفي والبشري لمواجهة المنافسة الشرسة في عالم الأعمال والتغير الديناميكي لبيئة المنافسة وظروف المخاطرة وعدم التأكد.

وللتوجه نحو الاندماج في اقتصاد المعرفة وجب تفعيل وتخطيط سياسات وبرامج إستراتيجية تهيء الطريق لتوفير بيئة عمل مناسبة لنجاح المؤسسات الناشئة، وتحفيز الطلبة والباحثين من زيادة خلق وإنشاء العديد من هذه المؤسسات، نظرا لأهميتها في زيادة معدلات التنمية ورفع الأداء الاقتصادي للدولة، وتنويع مصدر الإيرادات من موارد غير متجددة تنقص باستعمالها إلى موارد متجددة لا تنضب وتزيد بمشاركتها ونشرها تتمثل في المعرفة العلمية فهي تعتبر مصدر قوة وثروة لمالكها واستثمارها يحسن من مستوى جودة الخدمات والمنتجات المبتكرة، ويخفض من استنزاف تكاليف الوقت والموارد الأولية الطبيعية المتناقصة.

الفصل الثاني : الإطار النظري للمؤسسات الناشئة

تمهيد

إن التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في شتى المجالات والأزمات المالية المتتالية واحتدام شدة المنافسة، كان دافعا أساسيا لبلورة أفكار إبداعية ضمن ما يسمى بالصناعة الإبتكارية، أين أصبحت فيه القدرة على الإنتاج والتقدم تعتمد على القدرة على الإبداع والابتكار وتحويل المعلومات إلى معرفة تعتمد على القدرات الفكرية بشكل أكبر من الإعتماد على المدخلات المادية أو الموارد الطبيعية، حيث أضحى اقتصاد المعرفة من القضايا الرئيسية في الفكر الاقتصادي المعاصر. وتعتبر المؤسسات الناشئة نموذج عمل جديد يخلق قيمة اقتصادية، ويوفر مناصب عمل، ويفتح أسواق جديدة لحاملي الأفكار الإبداعية والمبتكرة للأجيال الشابة على وجه الخصوص، لما تمتلكه من محفزات استثمارية كبيرة وغير مكلفة وبسبب خصوصيتها من مرونة وقدرة على التغير السريع، وكذلك القدرة على الابتكار والتطوير، الأمر الذي جعلها تحضى بدعم منقطع النظير خاصة في الدول المتقدمة.

وعلى هذا الأساس جاء تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية :

- **المبحث الأول** : مدخل مفاهيمي حول المؤسسات الناشئة
- **المبحث الثاني** : العوامل المؤثرة على بقاء المؤسسات الناشئة ومصادر تمويلها
- **المبحث الثالث** : هياكل دعم المؤسسات الناشئة وأهم التحديات التي تواجهها

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول المؤسسات الناشئة

أصبح مفهوم الشركات الناشئة مصطلح الأكثر استخداما وشيوعا في السنوات الأخيرة، كنموذج يتوافق مع التغيرات الاقتصادية والعولمة التي تتسم بالتأثير المتزايد للتكنولوجيا في الحياة الاقتصادية، التي تتجه نحو ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة واقتصاد المعرفة ورغم ذلك مازال هذا المفهوم يشوبه الكثير من الغموض والتداخل مع المفاهيم الأخرى لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى الباحثين والأكاديميين.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة المؤسسات الناشئة

إن الشركات الناشئة التي انطلقت من فكرة مشروع وتجسدت على أرض الواقع، تعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي، وقد أصبح الاهتمام بها في دول العالم باختلاف مستوى تطورها يأخذ حيزا أكثر أهمية مع مرور الوقت.

2-1-1-1- مفهوم المؤسسات الناشئة

معنى المؤسسة الناشئة حرفيا وكمصطلح إنجليزي الأصل هو Startup والذي يتكون من كلمتين مجزئتين إلى:

Start التي تعني الإنطلاق و up بمعنى النمو، وهو ما يفيد عند تركيب المعنى أن هذه المؤسسة عبارة عن مشروع صغير بدأ للحظة أو للتو وانطلق نموه، أما بالاصطلاح الفرنسي فتعرف ب jeune entreprise novatrice dans le secteur des nouvelles technologie بمعنى المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنولوجيات الحديثة، أي أنها عبارة عن مؤسسات ذات طابع تكنولوجي [1]

هاتين الكلمتين أسالتا الكثير من الحبر من قبل المختصين والباحثين لمحاولة إعطاء تعريف شامل وجامع للمؤسسات الناشئة سنحاول التطرق لبعضها كما يلي:

-عرفها **Eric Reis** بأنها: "مؤسسة إنسانية /بشرية تهدف إلى خلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل ظروف عدم اليقين".

-في حين يرى **Patrick Fridenson** أن الشركة الناشئة لا يتعلق مفهومها بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط بل يجب توفر أربعة شروط محورية في مفهوم المؤسسات الناشئة "النمو المحتمل عال، استعمال تكنولوجيا جديدة، تحتاج إلى تمويل ضخم والحصول على مختلف أشكال المساهمة، أن تكون في سوق جديدة وصعوبة تقدير خطرها".[2]

[1] أمنة مخانشة، (2021)، "**المؤسسات الناشئة في الجزائر : الإطار المفاهيمي والقانوني**"، مجلة صوت القانون المجلد 08، العدد 01، ص 770.

[2] السعيد فنني (2024)، "دور التسويق الرقمي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الناشئة: دراسة حالة المؤسسات الناشئة الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: تسوق مصرفي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة الجزائر ص 93-94.

-وتعرف المؤسسات الناشئة على أنها: "مشروع الجاري جديد بارز، بهدف إلى تطوير نموذج عمل قابل للتطبيق لتلبية حاجة السوق أو مشكلة معينة عند العملاء". [1]

- وأما عن تعريف المؤسسة الناشئة start-up » حسب Ayad , A. Arlotto, J., & Jourdan,P فهي: "مؤسسة حديثة النشأة (عمرها أقل من 10 سنوات)متوسطة الحجم، تستخدم أو تستثمر بشكل كبير في الابتكارات التكنولوجية الحديثة أو ذات النمو السريع كركيزة أساسية في عملية التطوير أو الإنتاج أو التوجيه أو الخدمة.

-وحسب **ISED** هي: "هي مؤسسة سريعة النمو يتراوح عمرها بين 4 أو 5 سنوات، عدد عمالها لا يقل عن 10 عمال معدل نمو سنوي يفوق 20% ويقاس بعدد العمال أو بحجم الإيرادات". [2]

كما تعرف بأنها "تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيات جديدة".

- وهناك من يعرف المؤسسة الناشئة start-up » على أنها: "ريادة الأعمال تتعامل مع الفكرة والإبداع والابتكار وتطوير المنتجات أو الخدمات الجديدة والقرص وما شابه ذلك، أي أن فكرة المؤسسات الناشئة تدور حول مبدأ تحويل الأفكار إلى أعمال وخلق القيمة والاعتراف بالفرص وتقييمها واستغلالها"، وأيضا تعرف بأنها: "المؤسسة التي تدرك فرص السوق، بل تحاول أيضا خلق مثل هذه الفرص بنفسها، من الضروري أن تكون نسبة الابتكار وخلق القيمة لديها مرتفعة حتى تحظى بمستثمرين" . [3]

-وفي التعريف الذي جاء به **Paul Graham** مؤسس أفضل حاضنة مشاريع في العالم.

Y.COMBINATOR,في مقاله المشهور الذي يشرح فيه فكرة " STARTUP = GROWTH" بأن المؤسسة الناشئة Startup"هي شركة مصممة للنمو بسرعة. إن كون الشركة حديثة التأسيس لا يعني في حد ذاته أن الشركة ناشئة، كما أنه ليس من الضروري أن تعمل الشركة الناشئة في مجال التكنولوجيا، أو أن تحصل على تمويل مشروع أو أن يكون لديها نوع من "الخروج"، الشيء الأساسي الوحيد هو النمو كل شيء آخر نربطه بالشركات الناشئة يأتي من النمو ". إذ ركز على فكرة النمو والتطور السريع فقط كعامل أساسي في تعريف المؤسسات الناشئة.[4]

---

[1] أحمد عبد الرحمان الشميري، علي إبراهيم سرور، (2014)، "**حاضنات الأعمال: المفاهيم والتطبيقات في الاقتصاد المعرفي**"، دار العبيكان ، الرياض، السعودية، ص23.

[2] محمد الأمين نوي، محمد دهان (2020) ، نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها: دراسة منهجية مفصلة"، Revue des réformes economiques et intégration en économie mondiale،المجلد 14، العدد 03، ص 6.

[3] أمنة مخانشة، مرجع سابق، ص 771.

[4] محمد حبش (2015)، "نمو الناشئة، متوفر على الموقع نمو الشركة الناشئة /https://academy.com/entrepreneurship/gener

ومن منظور عام فالمؤسسات الناشئة هي كل مؤسسة مبتدئة لا تحتاج إلى تمويل ضخم، تسعى إلى إنتاج منتوج جديد أو خدمة مبتكرة وتسويقها لتتماشى مع متطلبات السوق، وتكون وفق الإجراءات القانونية المعتمدة والسارية المعمول بها، كما تكون درجة المخاطر وعدم التأكد فيها عالية، وهذا مقابل تحقيق نمو سريع وكبير، مما ينتج عنه أرباح ضخمة في حالة نجاح المشروع، وذلك بغض النظر عن حجم المؤسسة أو النشاط أو القطاع والعمر.[1]

وتمويل رأس المال المخاطر الذي شكل أهم شرارات الانطلاق لهذه المؤسسات، إذ يشير Cockayne إلى أنه في بعض الأدبيات أعتمد المصطلح كمرادف لهذا الأخير.[2]

2-1-1-2- مقارنة بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ارتكب الكثير من الناس الأخطاء في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبارها على أنها مؤسسات ناشئة، حيث اعتقد البعض أن المؤسسة الناشئة هي مؤسسة صغيرة أو متوسطة في بداية إنشائها، وهذا نظرا للانتشار الواسع في مجال الأعمال، كما يعتقد أصحاب الأفكار والأعمال التجارية أن مشروعاتهم التجارية يمكن أن تصنف مع الناشئة وأنها تملك صفة الريادية وتنتمي لمجال ريادة الأعمال، في حين أنها من الممكن أن تكون مشروعا تجاريا صغيرا.

[1] محمد عبد الناصر مشري (2023)، "المرتكزات الإستراتيجية للنهوض بالمؤسسات الناشئة في الجزائر"، الملتقى العلمي الافتراضي: المبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة ومتطلبات الاستدامة حالة المؤسسات الناشئة، المركز الديمقراطي العربي، يومي 11/12 فيفري 2023.

[2] محمد الأمين نوي ،محمد دهان، مرجع سابق، ص3 .

لكن هناك عدة فروق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوجزها حسب ما يلي:

الجدول رقم (2-1) : الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	المؤسسة الناشئة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
التأسيس	يكون لدى صاحب الفكرة التصور الذي يجعله يعتقد أن شركته بدأت لتكون مشروع قابل للتطوير وشركة كبيرة.	لا تقدم للمشروعات الصغيرة او المتوسطة على اختلاف المجالات عملها أفكار او حلولا مبتكرة لاحتياجات الناس، ولكن يتم تنفيذها في إطار السوق المحلية .
البيئة الصناعية/ السوق المحلي	عدم وجود خطة عمل واضحة لهذه الشركات، التي تعتمد بصورة كبيرة على ابتكار والتجريب، الى جانب قدرتها المحدودة في توفير فرص عمل .	تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة في أسواق محددة ومستقرة، نجدها تؤثر بشكل واضح على الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص عمل بصورة أكبر.
التمويل	تعتمد الشركات على مصادر تمويلية حديثة ومختلفة، ترتكز على فتح رأس مالها لفترة محددة كرأس مال مخاطر وريادة الأعمال .	تعتمد مصادر تمويل الشركات الصغير والمتوسطة على التمويل التقليدي كالقروض البنكية فمسألة تمويل مشروع صغير او متوسط تعتمد على صاحب المشروع نفسه .
مدة المشروع/ الفكرة	يصف كثيرون الشركات الناشئة بأنها مؤقتة، بمعنى انها تتحول لشركة كبيرة من خلال سنوات	إستمرار المشروعات الصغيرة يعتمد على مدى قدرة أصحابها على تحقيق الاستقرار والربح،

	أو تبقى لتصبح مشروع صغير، لأنها تعمل على منتج أو خدمة يمكن تكرارهما وقابلان للتطوير	فهي طالما تعمل وتنتج ويمكن توسيع نطاقها قليلا، وتظل ناجحة ومستمرة إلى فترة غير معلومة .

.

المصدر: السعيد فتني، (2024)، "دور التسويق الرقمي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الناشئة: دراسة حالة المؤسسات الناشئة الجزائرية"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه التطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تسويق مصرفي، كلية العلوم الاقصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص 93،ص94 .

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الناشئة

من أهم ما يميز المؤسسات الناشئة أنها تعتمد في أعمالها على أفكار رائدة، وإشباع حاجات السوق بطريقة عصرية وذكية، ومن بين أهم الخصائص ما يلي:[1]

- **مؤسسات حديثة النشأة:** معظم المؤسسات الناشئة نجدها في سوق التجريب بحيث من المعروف أن تبدأ بأفكار مفترضة من صاحب المشروع، وتتميز المؤسسات الناشئة بكونها مؤسسات شابة ونافعة وأمامها خيران إما التطور التحول إلى مؤسسات ناجحة، أو إغلاق أبوابها والخسارة.
- **شركات لها فرصة النمو السريع:** من إحدى السيمات التي تحدد معنى المؤسسة الناشئة Start up هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيرادات أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل، بمعنى آخر أن المؤسسة الناشئة هي المؤسسة التي تتمتع بإمكانيات الارتقاء بعملها بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، وهذا يعني أن المؤسسات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل بالعكس، هي مؤسسات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا.
- **شركات تعتمد بشكل رئيسي على التكنولوجيا الحديثة:** تتميز المؤسسات الناشئة بأنها مؤسسة تقوم بأعمالها التجارية على أفكار رائدة (Innovative) وإشباع لحاجيات السوق بطريقة عصرية وذكية، حيث يعتمد بحثها على التكنولوجيا لغرض النمو والتقدم، البحث عن التمويل من خلال المصنفات على الانترنت، ودعم حاضنات الأعمال.
- **شركات ذات التكاليف المنخفضة:** يشمل معنى المؤسسات الناشئة بأنها مؤسسة تتطلب تكاليف صغيرة بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء، أمثلة على Startup منها :أمازون ،آبل جوجل ما ميكروسوفت....
- **أسواق غير مستقرة أو مستحدثة:** تعمل الشركات في ظروف عدم اليقين وعدم الاستقرار في أسواق يصعب تقديرها ولهذا قد لا تتوفر على مخطط أعمال دقيق كونها ستطرح منتجات جديدة غير معروفة وغير مرغوبة بعد وهنا يمكن التحدي في إيجاد عملاء محتملين وتحديد كيفية الوصول إليهم وإمكانية إقناعهم لاستهلاك المنتج. فكلما استطاعت الشركة إيجاد أسواق جديدة كلما ضمنت نموها وبالتالي عززت مكانتها كشركة ناشئة.

[1] السعيد فتني، مرجع سابق ، ص 98-100.

- **التركيز على الإبداع والابتكار:** ويعبر الإبداع أحد الركائز الإستراتيجية للشركات الناشئة التي تعمل على استقطاب الكفاءات الإبداعية ونشر الثقافة الإبداعية في الشركة مع إعطاء مساحة وحرية للإبداع والمخاطرة للجميع من أجل إيجاد المنتجات الجديدة بسرعة كبيرة تعطيها ميزة للتفوق. هذا الإبداع والابتكار ليس بالضرورة أن يكون في القطاع التكنولوجي كمثال لذلك نجاح شركة (Impossible Foods) التي استطاعت أن تبتكر وصفة لصنع اللحم والأجبان انطلاقا من مستخلصات نباتية طبيعية تحصل من خلايا على نفس مذاق اللحم والأجبان الحيوانية، وقد حققت بذلك نموا كبير في قطاع الصناعة الغذائية.
- **إحلال الواردات:** تساهم المؤسسات الناشئة في تحقيق سياسة احتلال الواردات، لأنها تمكن من إنتاج متطلبات السوق المحلي مما يساهم في إحلال الواردات وتنمية الصادرات، هذا ما يضمن توفير النقد الأجنبي.
- **الخصائص الهيكلية والتنظيمية:** عادة ما تتميز الشركات الناشئة لاسيما في بدايتها بهيكلة غير رسمية وأقل هرمية وهذا حتى يضمن المقاول المرونة والسرعة التي يحتاجها لاسيما في بداية دورة حياة الشركة.
- **القيم الصناعية الإيجابية:** تساهم أيضا في نشر القيم الصناعية الإيجابية من الابتكار وإدارة الجودة وتقسيم العمل نظرا لتميزها بالحضور المنتج الحاضر، إذ بهذه الميزة يكون أمامها خياران إما التطور والتحول إلى المؤسسات ناجحة أو إغلاق أبوابها.
- **الخصائص الإستراتيجية والتطويرية** :هذا بالاعتماد على إستراتيجية التخصص والتطور المستمر من ناحية العملاء والمنتجات والأسواق ولا يكون ذلك ممكنا إلا بوجود سياسات ابتكارية مستمرة ومنفتحة.
- **الخصائص التمويلية** :بهدف دعم النمو المتسارع للشركات الناشئة ولارتفاع تكاليف هذا النمو لاسيما فيما ينعم بالإنفاق على البحث والتطوير وتكاليف تنفيذ الابتكار الجديد، تلجأ عادة هذه الشركات إلى فتح رأسمالها للممولين الخارجيين لاسيما رأسمال المخاطرة، ملائكة الأعمال، التمويل الجماعي، ضمان القروض... الخ.
- **خصائص المؤسسين** :الذين يتميزون بقدرات إبداعية عالية ومستوى تعليمي مرتفع مع وجود روح مخاطرة وحدس وهذا رغم افتقارهم أحيانا إلى المهارات التسييرية اللازمة بالإضافة إلى قدرتهم على تكوين شبكة علاقات فعالة تساعدهم بشكل خاص في الحصول على التمويل اللازم واقتحام الأسواق الجديدة.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة

إن بلدان دول العالم السائرة في طريق النمو، تواجه تحديات عديدة وهائلة في تنميتها منها: التجهيز الصناعي غير الموجود تقريبا، البطالة المتفشية، فقر السكان ومستويات التعليم والتدريب التي تحتاج للترقية، إضافة إلى التكاليف المعيشية المرتفعة باستمرار على الرغم من الاستثمار الكبيرة التي استثمرت مليارات في بناء الهياكل الأساسية والأشغال العامة فقط تاركة قطاعات اجتماعية هامة، فيرى الخبراء في المجال. أن المؤسسات الناشئة لها دور مهم لمواجهة هذه التحديات وكذا إسهامها في النهوض باقتصادياتها كونها تساهم في الناتج المحلي الإجمالي وتعجل بنموها. ويمكننا تلخيص أهمية ودور الشركات الناشئة في الدول السائرة في طريق النمو خاصة كالتالي :[1]

توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة: حيث تتميز بالقدرة العالية في توفير فرص العمل. إضافة على قدرتها على استيعاب وتوظيف عمالة بخبرة قليلة أو حتى بدون خبرة وهو ما يمتص طالبي العمل خاصة ذوي الشهادا،ت أصحاب الأفكار وخريجي الجامعات. وبالتالي الرد المباشر على مشكلة البطالة حيث تكافح الدول نفسها لخلق ظروف عمل على الرغم من سيرها في طريق النمو.

الابتكار في البحث والتطوير: ولاسيما في مجال التكنولوجيا، وهو أداة ضرورية أكثر من أي وقت مضى لتنمية أي بلد في العالم والقدرة على ابتكار وتطوير منتجات بتكلفة أقل بـ 24 مرة مقارنة بالمؤسسات الكبرى (حسب دراسة أمريكية).

زيادة الإنتاجية والحفاظ على التنافسية: حيث لعبت دورا محوريا في العشرينات والسنوات الماضية وذلك باستخدامها أدوات ووسائل وكذا تقنيات إنتاجية حديثة من التكاليف، ورفعت من مستوى جودة المنتجات كذلك، مما ساعدها على ذلك تبنيها للإستراتيجية التكنولوجية التي أكسبتها ميزة تنافسية؟

- **نشر القيم الإيجابية في المجتمع:** تعالج العديد من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال الأبحاث التي تقوم بها المؤسسات الناشئة؟ ، لتطوير وكذا إدخال قيم جديدة للمجتمع والمساهمة في تطوير ثقافة المستهلك وتشجيعه على تقبل التغيير.

- **المساهمة في التطوير النسبي الاقتصادي:** تعالج القضايا الاقتصادية من خلال أبحاثها وتساهم المؤسسات الناشئة في نشر القيم والمبادئ الاقتصادية والتنظيمية الايجابية كالمبادرة؟، الإبداع، الابتكار، إدارة الوقت، الكفاءة والفاعلية. كما تساهم في إنتاج سلع وخدمات مبتكرة وجديدة مما يؤدي إلى التنويع في المنتجات.

[1] يوسف حسين إسماعيل صديقي (2021)،دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 01، المجلد 08، جامعة طاهري محمد، ص 71-73.

والمساهمة في تطوير إنشاء الأنسجة الاقتصادية الجديدة الأخرى التي تعم الأنسجة التقليدية كالزراعة.

_استثمار المدخرات وتعزيز وجذب المستثمرين ورأس المال الأجنبي: القدرة على توظيف مدخرات صاحب أو أصحاب المشروع بدلا من بقائها مكتنزة أو موظفة في مجالات لا تخلق قيمة مضافة، مما يسمح بإحداث تراكم رأسمالي وكذا نقل شريحة الأفراد من داخل أقل إلى دخل أعلى (إعادة توزيع الدخل) وجذب المستثمرين المحليين والأجانب.

- **المساهمة في النمو الاقتصادي**: نظرا لما توفره من خلق وظائف جديدة على المدى الطويل ونمو دخلها السنوي الذي يساهم في خلق الثروة والمساهمة في الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى كون غالبية هاته المؤسسات تجتاح أفاق عالمية وبالتالي جلب عملة أجنبية.

مرونتها وقدرتها على التأقلم والاستجابة السريعة: من خلال مرونة عملياتها وسلاسة الحلول التي تجلبها، تأتي المؤسسات الناشئة بحل مشاكل تكاليف الإنتاج للشركات الكبرى والحلول للمشاكل الثقيلة التي كثيرا ما تفرضها الدول على السكان.

المبحث الثاني : نماذج حول العوامل المؤثرة على بقاء المؤسسات الناشئة و مصادر تمويلها

يعد التمويل من أهم متطلبات دعم المؤسسات الناشئة وتنميتها، في ظل توفر المناخ التشريعي والظروف المناسبة لنهوض القطاع الواعد ومساهمته في التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب ضرورة دعم القطاع المصرفي لهذه المؤسسات الناشئة من خلال تسيير حصولها على التمويل اللازم سواء بآليات التمويل التقليدية أو صيغ التمويل الإسلامي. وبالرغم من تلك الأهمية المتزايدة والكبيرة للمشروعات الناشئة إلا أن تطورها ونموها تعترضه مجموعة من المشاكل والتحديات، التي حالت دون أن تصل إلى مستويات أعلى مما عليه اليوم إذا ما قارنا ذلك بالإستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الموجهة لتدعيمها.

المطلب الأول: دورة حياة المؤسسة

من خلال التعاريف المقدمة حول المؤسسات الناشئة **Startup** قد يخيل إلينا أن ما يميزها هو النمو المستمر، إلا أن الواقع غير ذلك، فهذه المؤسسات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتدبدب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة ويمكن إبراز ذلك من خلال المنحنى التالي والمصمم من قبل **Paul Graham**.

الشكل رقم (2–1): منحنى المؤسسة الناشئة startup

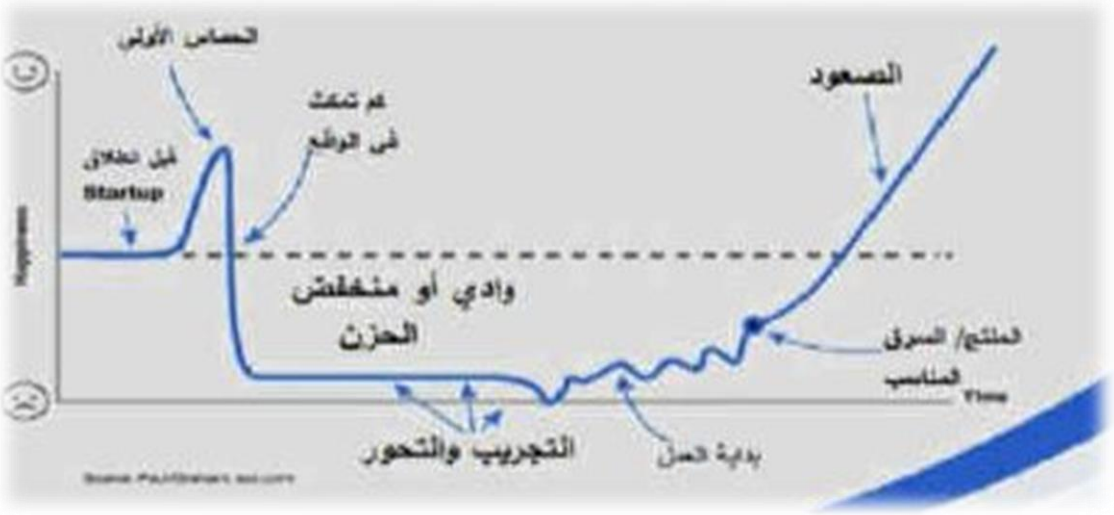

المصدر: شريفة بو الشعور (2017) ،" دور حاضنات الأعمال في الدعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startup: دراسة حالة الجزائر" ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 04 ، العدد 02 ص 421.

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول أن الشركات الناشئة تمر بخمس مراحل: [1]

- **المرحلة الأولى:** وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة إبداعية جديدة أو حتى مجنونة، وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل. والبحث عن من يمولها وعادة ما يكون التمويل في المرحلة الأولى ذاتي، مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.

- **المرحلة الثانية مرحلة الانطلاق:** في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه المقاول في هاته المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى ما يعرف ب (FFF (Friends Family Fool، فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الحمقى وهم الأشخاص المستعدين للمقامرة بأموالهم إذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية. في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الإعلام بالدعاية للمنتج.

- **المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو:** يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هذه المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ بالفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.

- **المرحلة الرابعة : الانزلاق في الوادي:** وبالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.

- **المرحلة الخامسة : تسلق المنحدر:** يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه وإطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل ويتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع.

[1] شريفة بو الشعور (2017) ،" دور حاضنات الأعمال في الدعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startup: دراسة حالة الجزائر" ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 04 ، العدد 02 ص 421-422 .

– المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع: في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والإختبار، وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع، حيث يحتمل أن 20 إلى 30% من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة.

المطلب الثاني: نماذج حول العوامل المؤثرة على بقاء المؤسسات الناشئة

تشير أغلب الدراسات والأبحاث التي تم مسحها إلى اعتماد أغلب النماذج لتحليل ونجاح المؤسسات الناشئة على نماذج يتضمن أغلبها ثلاثة إلى أربعة أبعاد والتي تراها ضرورية لفهم محددات بقاء المؤسسات الناشئة ونجاحها، وتؤكد على أنها ظاهرة متعددة الأبعاد، هذه الأبعاد مدعومة بمجالات نظرية متعددة تبدو ضرورية لفهم محددات بقاء المؤسسات الناشئة ونجاحها، كما أنها مقبولة على نطاق واسع في المجتمع العلمي.

تصف هذه النماذج النظرية والأطر المفاهيمية في شكل رسومي أو سردي الأبعاد الرئيسية التي يتعين دراستها، والعوامل الرئيسية أو المتغيرات الرئيسية، والعلاقات المفترضة بينها. وفيما يلي سنستعرض أبرز هذه النماذج النظرية التي وردت في الأدبيات، للأبعاد التي تؤثر على بقاء المؤسسة الناشئة.

2-2-2-1-النموذج النظري لـ (H Littunen.2000)

قدم (h Littunen.2000) نموذجه النظري الذي يتضمن ثلاثة أبعاد تؤثر على البقاء ونجاح المؤسسات الناشئة يضم البعد الأول خصائص المقاول (معارفه، مهارته، قدراته....) ، أما البعد الثاني يضم تركيبة من المتغيرات الخارجية التي تساهم في إنشاء المؤسسة، عوامل الدفع والجذب (السلبية والإيجابية)، بالإضافة إلى سبعة عوامل ظرفية (موقفية)، البعد الثالث يتعلق بخصائص البيئة المحلية (هياكل الإنتاج، إنشاء المؤسسات الجديدة، المهارات التي توفرها البيئة[1]...)، والشكل أدناه يعرض النموذج:

[1] پاستين تليلي (2022) ،" دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على عجاج أو فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر: دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المنشأة في إطار أجهزة الدعم في الجزائر" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير تخصص إدارة وتسيير المنظمات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ، ص 17 .

الشكل رقم (2-2) : نموذج (H Littunen.2000) العوامل التي تفسر بقاء المؤسسات الناشئة

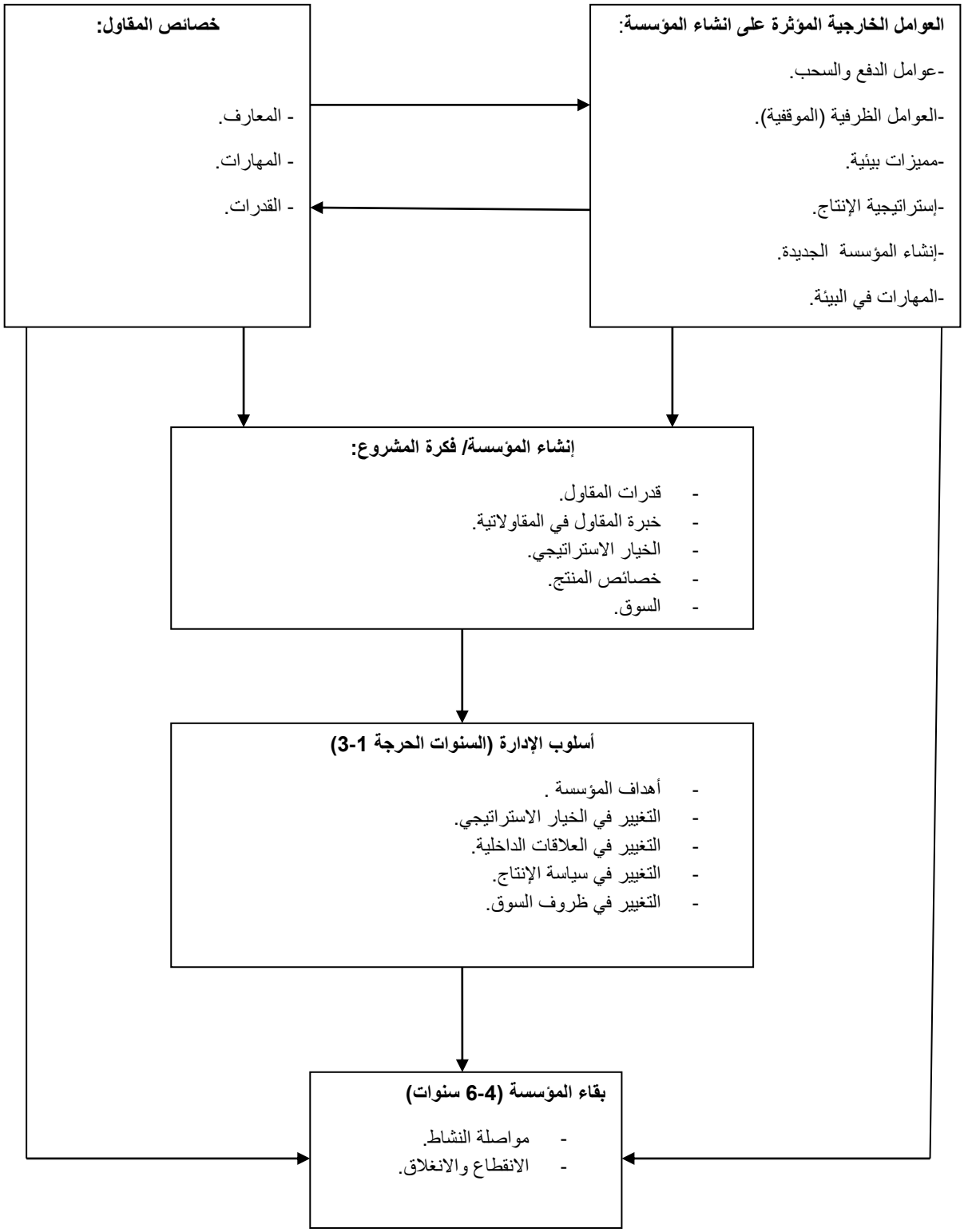

المصدر: ياسين تليلي، (2022)، "دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على نجاح او فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر: دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المنشأة في إطار أجهزة الدعم في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص إدارة وتسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 17.

2-2-2-2- النموذج النظري (Frank Lasch & Frédéric Le Roy, 2005)

إقتراح (Frank Lasch & Frédéric Le Roy,2005) نموذجه النظري الذي يفسر النجاح المقاولاتي من خلال تأثير أبعاد، البعد الأول يتضمن خصائص المقاول حيث يقولون في هذا الخصوص أن إنشاء مؤسسة عمل قائم على المعرفة والابتكار ويتطلب مهارات فنية ومؤهلات بالإضافة إلى نية ومحفزات قوية، البعد الثاني يتضمن مرحلة التحضير لإنشاء المؤسسة، البعد الثالث يتضمن الخصائص التنظيمية (مثل الموارد المالية...) كما يظهر في الشكل ادناه:

الشكل رقم (2-3) : نموذج (Frank Lasch& Frédéric Le Roy,2005)

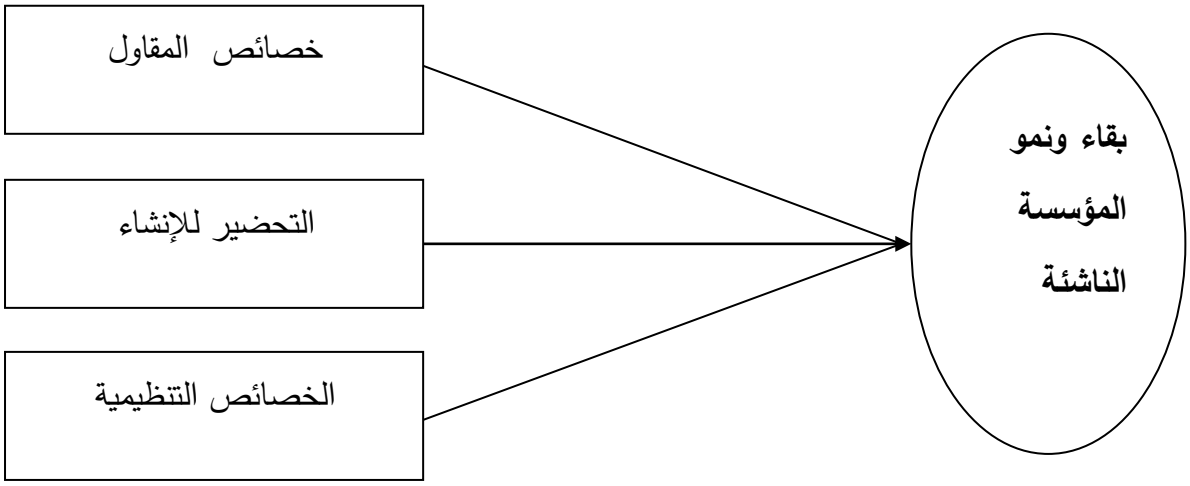

المصدر: ياسين تليلي، (2022)، "دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على نجاح او فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر: دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المنشأة في إطار أجهزة الدعم في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص ادارة وتسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 17.

2-2-2-3- النموذج النظري (kessler, 2007)

طور (kessler, 2007) نموذجه من خلال دراسة تمت في بلدين (التشيك والنمسا) حيث توصل إلى وجود أربعة عوامل تؤثر على نجاح الأعمال وبقائها، البعد الإنساني يضم خصائص وسمات المقاول وحاجته للإنجاز، البعد الثاني يتضمن البعد البيئي المحيط بالمقاول (وجود نموذج مقاول في محيطه)، البعد الثالث هو الموارد من بينها الخبرة الإدارية، تجربة العمل الحر، والوضع المالي الأولي، البعد الرابع الإجراءات والعمليات مثل تحقيق التوقعات، إستراتيجية تحقيق الأهداف إستراتيجية التسعيرة....[1]، كما يبينه الشكل أدناه:

الشكل رقم (2-4): نموذج kessler

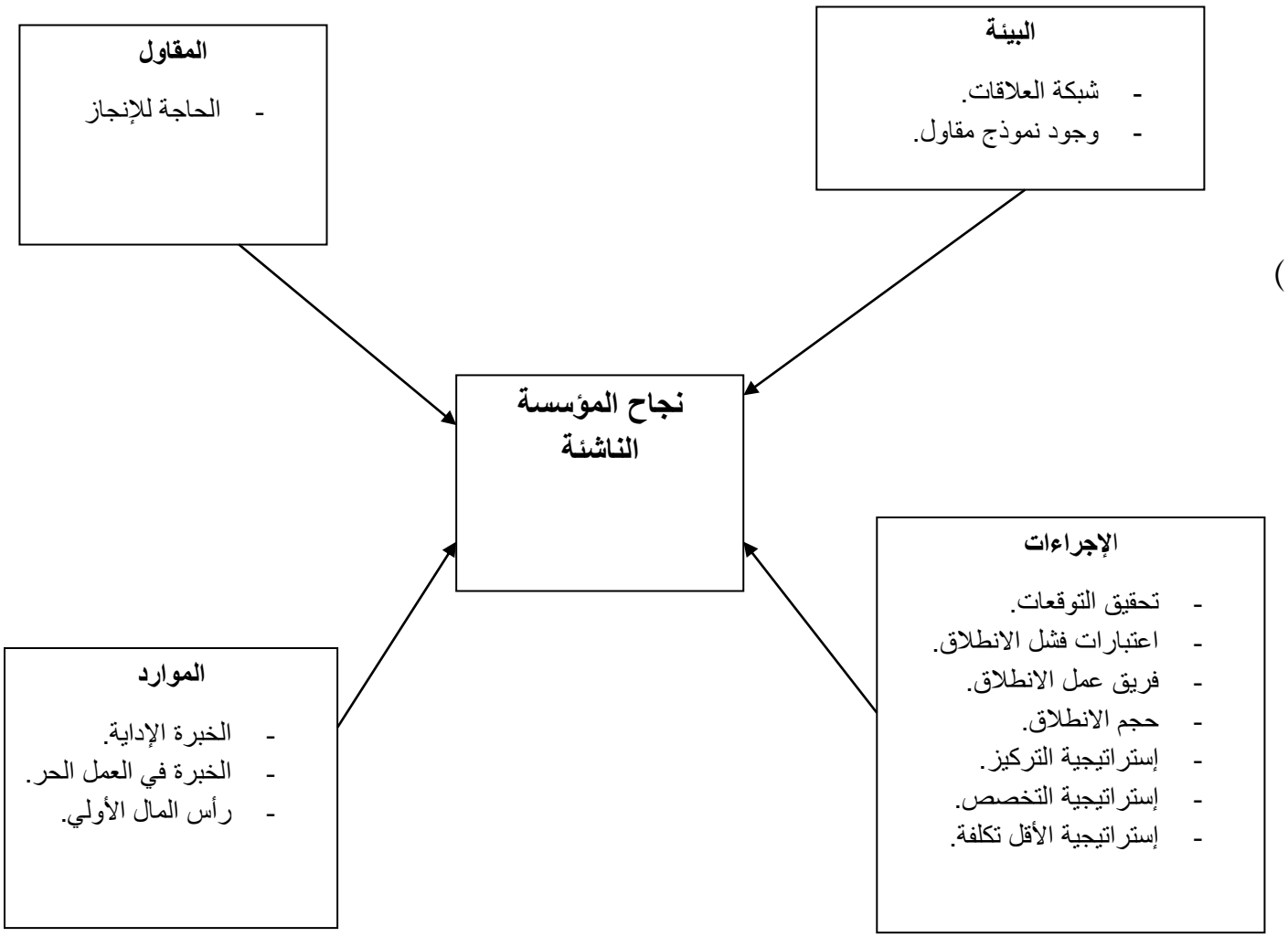

)

المصدر: ياسين تليلي، (2022)، "دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على نجاح او فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر: دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المنشأة في إطار أجهزة الدعم في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص ادارة وتسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 18.

[1] نفس المرجع السابق، ص18.

2-2-2-4- النموذج النظري لـ (Mehralizadeh & Sajady,2005)

طور(mehralizadeh & Sajady,2000) إطار نظري ركز على بعض العوامل الهامة، استنادا إلى مراجعة للأدبيات، إدارة الجودة الشاملة، ونظريات المقاولاتية، والمقابلات الاستكشافية التي أجراها مع الموظفين الرسميين و المقاولين وقد لخص إلى أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على تكوين المؤسسة الناشئة ونجاحها أو فشلها اللاحق. وتشتمل هذه العوامل الداخلية (شخصيات المقاولين، ودوافعهم، وجهودهم المخاطرة ...) والعوامل الخارجية (الظروف الاقتصادية والبنية التحتية، التضخم معلومات السوق، العرض والطلب على المنتجات والخدمات، نظام البنوك، التنظيم التجاري الموظفين المهرة..) انظر الشكل ادناه.

الشكل رقم (2-5) : النموذج النظري للعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة

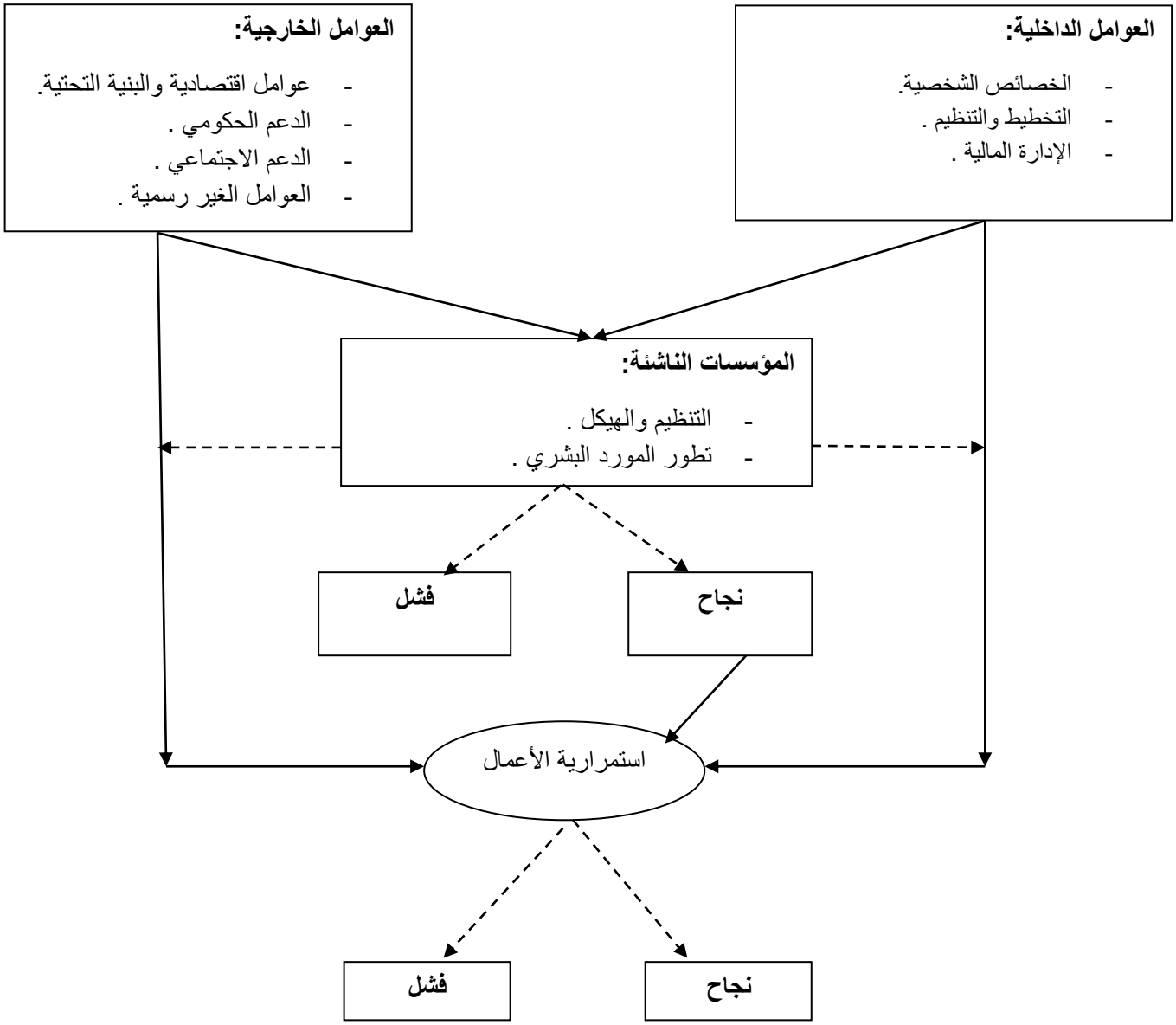

المصدر: ياسين تليلي، (2022)، "دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على نجاح او فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر: دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المنشأة في إطار أجهزة الدعم في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص ادارة وتسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 20.

النموذج النظري لـ (Korunka et al 2010):

يفترض النموذج ثلاثة مجموعات من العوامل التنبئة: الخصائص الشخصية للمقاول، وتفاعلات الخصائص الشخصية

مع متغيرات الموارد والبيئة، يتم التمييز بين بقاء المؤسسة على المدى المتوسط والطويل وفقا لإطار زمني .

يقدم الشكل أدناه توضيحا لهذا للنموذج المفاهيمي[1]

الشكل رقم (2-6) : النموذج النظري ل, (Korunka et al -2010)

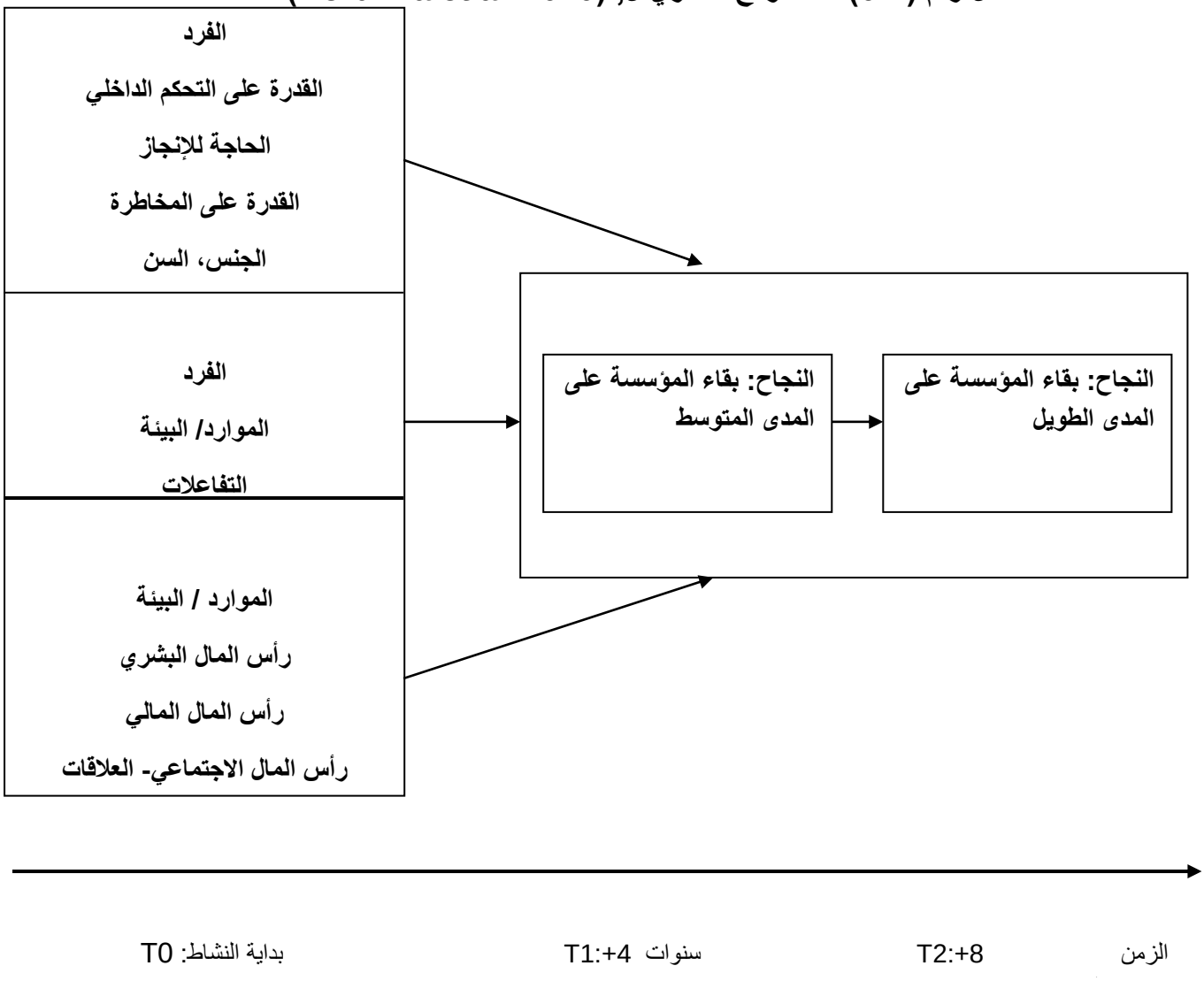

المصدر: ياسين تليلي، (2022)، "دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على نجاح او فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر: دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المنشأة في إطار أجهزة الدعم في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص ادارة وتسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص21 .

[1] نفس المرجع السابق، ص 20.

2-2-2-6-النموذج النظري لـ (Chrisman et al 1998) لقياس أداء المؤسسة الناشئة

يقترح هذا النموذج أن أداء المؤسسة هو توليفة تتكون من خمس أبعاد كما تتخذ شكل المعادلة التالية :

NVP= f(E, IS, BS, R,OS)

حيث:

E:المقاول

IS: هيكل الصناعة

BS: إستراتيجية الأعمال

R: الموارد

OS: الهيكل التنظيمي، العمليات والأنظمة .

تم الوصول لهذا النموذج بعد إجراء تحليل مفصل ل 62 دراسة حول أداء المؤسسات الناشئة، إمتدت على مدى 30 عاما بين (1962-1992)، من أجل تقديم رؤية واضحة وشاملة لظاهرة البقاء أو الأداء أو النجاح[1] .

[1] نفس المرجع السابق، ص21.

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة

أمام تعدد مصادر التمويل للمؤسسات المصغرة، وأمام تباين هذه المصادر ما بين قديم ألفته الأنشطة التجارية والاقتصادية منذ زمن بعيد (الموارد الداخلية، القروض، .... إلخ)، وبين ما هو حديث أفرزته حاجات العصر ومقتضياته (التمويل التأجيري، رأس المال المخاطر، ... إلخ)، يمكن تناول مصادر تمويل المؤسسات الناشئة من زوايا مختلفة وذلك من خلال ما يلي:

2-2-3-1- مصادر تمويل المؤسسات الناشئة من وجهة نظر تمويل التنمية الاقتصادية والمؤسسة الاقتصادية:

يمكن أن نميز في تمويل المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة بين تمويل هذه المؤسسات من وجهة نظر تمويل المؤسسة الاقتصادية ووجهة نظر تمويل التنمية الاقتصادية: [1]

أ. **تمويل المؤسسات من وجهة نظر تمويل التنمية الاقتصادية** :اعتمادا على تصنيف تمويل التنمية الاقتصادية فيمكن أن نميز بين نوعين من جهات أو مصادر التمويل منها ما هو محلي والآخر خارجي:

- **مصادر التمويل المحلية** :حيث يتم تمويل قطاع المؤسسات الناشئة والمصغرة والصغيرة والمتوسطة من المدخرات الوطنية الاختيارية سوءا بالنسبة إلى الأشخاص أو المؤسسات وأمام عدم كفاية الادخار العام والخاص لمواجهة التمويل المطلوب فأن هناك وسائل محلية أخرى منها الجباية والقروض العامة والإصدار النقدي الجديد.
- **مصادر التمويل الخارجية:** حيث تعتمد بعض الدول في تمويل قطاعي المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة على موارد أجنبية لسد حاجاتها التمويلية، وهذه الأموال الإضافية الخارجية إما تأخذ شكل استثمار أجنبي مباشر من أشخاص أو هيئات ومؤسسات، أو إعانات مالية وهبات وتسهيلات، أو على شكل قروض طويلة الاجل من حكومات أو هيئات دولية.

ب. **تمويل المؤسسات من وجهة نظر تمويل المؤسسة الاقتصادية:** نقصد بها تشكيل خصوم المؤسسة سواء إرتبطت بالدين أو الملكية أي جميع موارد الميزانية التي تستخدمها المؤسسة بهدف تمويل دورة الاستثمار أو دورة الاستغلال. أحيانا يأخذ تمويل المؤسسات الناشئة شكل دعم مقدم من الحكومة في صور مختلفة أهمها :

[1] مصطفى بورنان، علي صولي (2020)، الإستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة: حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة"، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 11 العدد 01 ص138.

- تقديم حوافز ومزايا مثل الإعانات النقدية على شكل مبالغ لتغطية جزء من تكاليف الاستثمار تقدمها الحكومة أو الهيئة الوصية القائمة على قطاع المؤسسات، أو على شكل إعانات عينية كتقديم أراضي دون مقابل أو بأسعار تشجيعية.
- تقديم قروض طويلة ومتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات وقروض قصيرة لتمويل الاستغلال الجاري بدون فوائد أو بفوائد مدعمة من قبل هيئات مكلفة بذلك.
- منح إعفاءات جبائية وشبه جبائية وجمركية
- تقديم المساعدات الفنية والاستشارة من قبل مختصين في مجال دعم وإسناد المؤسسات تؤهلهم الهيئة الوصية.

2-2-3-2مصادر تمويل المؤسسات الناشئة من وجهة نظر صيغ التمويل الإسلامي:

تطرح أمام المؤسسات الناشئة المعاصرة وسائل ومصادر متنوعة لتمويل نشاطاتها المتنامية مما يجعلها أمام مفاضلة بين البدائل التمويلية المتاحة، وفي هذا الصدد هناك من الوسائل ما هو مرتبط بخصوصية مقاصد الشريعة ألا وهو التمويل الإسلامي.

من بين أهم المشاكل التي تواجه أصحاب المشروعات الجديدة والتي تحد من إقبالها على الاستثمار، نجد مشكلة تكاليف التمويل البنكي المتمثلة في الفوائد المحددة مسبقا وتكاليف أخرى رسمية قانونية وتكاليف غير رسمية وغير قانونية والتي أضحت في معظم البلدان النامية منها الجزائر تشكل تكلفة إضافية وهي تزداد كلما تطورت آليات الفساد الاقتصادي وقلة الشفافية، ويجد هذا كله من الإقبال على التمويل البنكي لدى شريحة واسعة في المجتمع خاصة المقبلين على إنشاء مؤسسات وذلك للشعور من جهة بعدم القدرة على تحقيق العوائد التي تضمن تغطية خدمات القرض واسترجاع الضمانات، ومن جهة ثانية قرارات البنك بالتمويل تعتمد أساسا على وجود الضمانات التي تكون متوفرة عادة لدى أصحاب هذه المؤسسات بالشكل الذي تتطلبه البنوك.

ويعرف التمويل الإسلامي بـ: "تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص يريدها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"، ويقدم هذا التمويل عن طريق البنوك الإسلامية التي تتميز في مجال الأعمال المصرفية تحديدا باستبدال علاقة القرض بعلاقة المشاركة وعلاقة الفائدة بعلاقة الربح، وهذه العلاقة تحدث التغير الجذري في الأدوات والاهتمامات[1].

[1] نفس المرجع السابق، ص 139.

2-2-3-3- الطرق المستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة :

نجد هنا بالطرق المستحدثة بالنسبة للدول النامية، لأن هذه الطرق أو الأساليب اعتمد منذ فترة طويلة في العديد من الدول المتقدمة، وبقيت محدودة أو منعدمة الاستعمال في كثير من الدول النامية كمالا نقصد أيضا حصر هذه الطرق، وسنتناول كل من عقد الإيجار، ورأس مال المخاطر، واستغلال حقوق الملكية كطرق التمويل وضمان وتقييم الائتمان كآليات مساعدة في زيادة إمكانية حصول المؤسسات الناشئة على تمويل يتوافق مع خصائصها:[1]

أ- **تقييم الائتمان:** يستخدم أسلوب تقييم الائتمان كأسلوب موضوعي لتقدير مخاطر الإئتمان وتستخدم في هذا الأسلوب صيغة رياضية لتحديد احتمالات قيام المقترض بسداد الائتمان أي التنبؤ بقدرة المقترض على تسديد القرض الممنوح له، حيث تبنى هذه النماذج بالاعتماد على عينة عشوائية من الزبائن، ويحدد تقرير الإئتمان المقترض بناءا على معلومات من تاريخه الإئتماني وبناءا على هذا التقييم يتم إتخاذ قرارا التمويل.

ب- **مكتب الائتمان:** مع اتساع وإنتشار الإئتمان وإرتفاع مخاطره، إحتاجت البنوك في مجال منح القروض لزبائنها إلى مصادر متخصصة موثوق فيها لتقييم الجدارة الإئتمانية لطالبي القروض، وفي ضوء عدم استطاعتها توفير معلومات بشكل كاف عنهم، لجأت البنوك إلى مصدر أخر للحصول على هذه المعلومات، حيث يقوم مكاتب الائتمان بهذه الخدمة التي تساهم بها في دعم تمويل المؤسسات الناشئة وذلك من خلال : الاقتصاد في التكاليف، والمدة الزمنية لدراسة ومعالجة طلبات التمويل، وتخفيض خسائر القروض وحالات إفلاس بتوفير معلومات أساسية للبنوك تمكنهم من التقييم الدقيق لظروف المقترض، مما يسهل منح قروض بشكل أكثر موضوعية لذوي الجدارة الإئتمانية حسب التقييم، كما أن عملية التقييم المستمرة والمتواصلة تسمح بتحديد مستوى المخاطرة لعمليات الإقتراض مما يمكن من إتخاذ الإجراءات المناسبة في وقتها وتحديد سياسة الإقراض بشكل موضوعي بدل الاعتماد على التقييم الشخصي للمشرفين على الإقراض التي عادة ما تكون آراؤهم ذاتية.

ت- **طريقة تقاسم المخاطر مع طرف ثالث** :يعتبر ضعف أو انعدام الضمانات من بين أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الناشئة عندما تتقدم بطلبات القروض من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى كما تم ذكره سابقا ولتجاوز هذه المشكلة لجأت البنوك إلى التعاون مع أطراف أخرى لتتقاسم المخاطر تتمثل في مؤسسات ضمان القروض، وهذه الأخيرة عبارة عن مؤسسات مالية مهمتها الأساسية منح ضمانات مالية للبنوك التي تقبل تمويل مشاريع إقترحها أصحابها على البنك، وعليه تقوم بتسديد الأقساط المتعثرة من القرض للبنك بنسبة محددة في

[1] نفس المرجع السابق من 139، من 140.

العقد، أما في حالة الإفلاس تقوم مؤسسة الضمان بتعويض النسبة التي تم ضمانها من القرض والباقي يتحمله صاحب المؤسسة المستفيدة من الضمان، وتكفل عادة مؤسسات بالضمان القرض المتوسطة والطويلة المدى اللازمة للاستثمارات المادية للمؤسسات، كما نجدها في بعض البلدان المصنعة تهتم بالقروض قصيرة الأجل مثل ما هو عليه في فرنسا حيث تقوم شركة (SOFARI) بضمان العمليات الاستغلالية للمؤسسات بنسبة 50% أمام الجهات المتاحة للتمويل.

ث- **التمويل عن طريق استغلال حقوق الملكية الفكرية:** مع دخول اتفاقية حقوق الملكية المتعلقة بالتجارة TRIPSحيز التنفيذ في معظم البلدان العالم و مع تزايد حدة المنافسة نتيجة العولمة، فإن هناك توجه عام حول اعتماد المؤسسة مهما كان حجمها على الابتكار من جهة وعلى وضع الآليات اللازمة لحماية تلك الابتكارات من استغلالها من طرف الآخرين دون ترخيص.

وتم تبني سياسات لحسن استغلال تلك الابتكارات داخل المؤسسة وخارجها كمورد هام بغرض استرجاع تكاليف البحث والتطوير، ولضمان استمرار تمويل عملية الإبداع والابتكار لدورها الحاسم في ضمان بقاء المؤسسة وتطورها من جهة، وتحسين مردوديتها وربحيتها من جهة أخرى. ومن الأمثلة على ذلك:

مؤسسة PILVA الكرواتية المتخصصة في الصناعة الصيدلانية حيث أن استغلال حقوق الملكية الفكرية سمح لها بتمويل عملية توسيع أنشطتها داخل كرواتيا وبعض بلدان أوروبا الشرقية.

المخبر المستقل BIOBRAS البرازيلي الذي تحول من مخبر صغير إلى شركة من بين الأربع الأوائل في ميدان صناعة بعض أنواع الأنسولين المتطورة بعد استغلاله لحقوق الملكية الفكرية.

ج- **التمويل عن طريق رأس مال المخاطر:** تهدف مؤسسات التمويل عن طريق رأس المال المخاطر توفير التمويل للمؤسسات فقط، وإنما تعد نوعا من مشاركة بها مخاطر عالية، إذ يعرف على أنه كل رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة، تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تنطوي في الحال على التيقن بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد، أملا في الحصول على فائض قيمة عالي في المستقبل البعيد نسبيا عن بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات. ويهدف استخدام هذا الأسلوب التمويلي إلى:

توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو عالية المخاطر والتي تتوفر لديها إمكانيات نمو وعائد مرتفع، وبذلك فإن رأس مال المخاطر هو طريقة لتمويل المؤسسات غير القادرة على تدبير الأموال من إصدارات الأسهم العامة أو أسواق الدين عادة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بعمالها.

مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري والتغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة من المؤسسات المالية القائمة.

ح- **التمويل بقرض الإيجار:** يعتبر قرض الإيجار خيارا إضافيا متاحا للمستثمرين لتمويل وتنفيذ مخططاتهم الاستثمارية وذلك في ظل نقص في الأموال الخاصة من جهة، وضعف معدل التمويل الذاتي من جهة أخرى ويمكن تعريفه على أنه"اتفاق متعاقد بين طرفين يخول إحدهما حق الإنتفاع بأصل مملوك لطرف آخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر هو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد على الإنتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير المؤجر".

المبحث الثالث : هياكل دعم المؤسسات الناشئة وأهم التحديات التي تواجهها

يذهب الكثير من الاقتصاديين إلى القول بأن تطوير المؤسسات الناشئة وتشجيع إنشائها ودعمها ومرافقتها يعد من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية بوجه خاص، باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من جهة، ومن جهة أخرى لمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة. ومن أجل تحقيق هذه الغابة تولي الكثير من الدول عناية خاصة لهذا القطاع الحيوي المؤثر في تطورها واقتصادها، ونظرا لأهمية هذه المؤسسات الناشئة أصبحت الدول تضع برامج ومخططات بغية تشجيعها ودعمها، بل ومرافقتها منذ إنشائها إلى غاية تحقيق أهدافها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية للبلد.

المطلب الأول : هياكل دعم المؤسسات الناشئة

يعرف الدعم في جانبه الاقتصادي بشكل عام على أنه لجوء الدولة إلى سلسلة من الآليات والإجراءات لغرض تطوير قطاع نشاط معين لغرض التنمية الوطنية الشاملة، ويتجسد هذا الدعم بشكل عام من خلال تشجيع بعض المتعاملين الاقتصاديين لجعلهم قادرين على الدخول إلى الأسواق والتواصل فيها، واختلف الدعم حسب قطاع النشاط، فقد يتعلق الأمر بدعم الزراعة أو الصناعة أو السياحة أو التجارة، كما يختلف الأشخاص المستفيدين من هذا الدعم فقد تكون المؤسسات الكبرى أو المؤسسات الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة أو المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال.

بالعودة إلى القانون الجزائري نجد أن الدولة من خلال منظومتها القانونية التي إعتمدتها سواء في النظام الاشتراكي أو النظام القائم الذي يتجه نحو اقتصاد السوق، قد إعتمدت الدعم كسياسة وكبرنامج مس العديد من القطاعات الحيوية على غرار التجارة والصناعة، كما فتحت هذا الدعم على كل المتعاملين الاقتصاديين الذين يمارسون النشاط الاقتصادي على التراب الجزائري آخرها المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال، وهو ما يفسر نوع المؤسسات التي تم وضعها لهذه الأخيرة من الناحية القانونية والواقعية، والتي يمكن تقسيمها إلى مؤسسات ذات طابع إداري، مؤسسات ذات طابع خاص[1].

2-3- 1-1 -المؤسسات ذات الطابع الإداري

لعل من الآليات التي تعتمدها كل البلدان لدعم نشاطها الاقتصادي هو خلق مؤسسات متخصصة في الدعم في حد ذاته، وهو ما تم بالفعل بالنسبة للمؤسسات الناشئة والمتمثلة في القانون الجزائري في هيئات إدارية والمتمثلة في إنشاء وزارة

[1] الكاهنة إرزيل، (2021)، " هيئات دعم المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري " ، أعمال الملتقى الوطني الثاني عشر حول المؤسسات الناشئة والحاضنات كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي الجزائر يوم 15 فيفري 2021، ص 74.

مكلفة بترقية المؤسسات الناشئة، ومديرية مركزية خاصة بترقية المؤسسات الناشئة، ومؤسسة تسيير الهياكل القاعدية للمؤسسات الناشئة.

أ. إنشاء وزارة خاصة ذات صلة بدعم المؤسسات الناشئة

بمجرد التصريح بأهمية الاهتمام بالمؤسسات الناشئة ضمن السياسة الاقتصادية التي يجب أن تعتمدها الدولة في برنامجها الجديد، تم تعديل اسم الوزارة المهتمة بالمؤسسات الاقتصادية الجديدة من **وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وزارة "المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة "**، وهذا بموجب المرسوم الرئاسي رقم20 -01 الذي يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، والذي صاحبه إصدار مرسوم تنفيذي رقم 20-45 يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، حيث تم النص صراحة في المادة الأولى على اعتبار المؤسسات الناشئة وعلى غرار المؤسسات الصغيرة ضمن السياسة العامة للحكومة وبرنامجها مع توكيل الوزير المكلف بذلك إعداد برنامج وطني لذلك.

إن إقحام المؤسسات الناشئة ضمن البرنامج العام للحكومة بواسطة الوزارة المنشأة لهذا الغرض يعتبر في حد ذاته دعما مباشرا لهذه المؤسسات، فوجود أعلى هيئة في الحكومة تعتني بهذه المؤسسات معناه إعطائها الأفضلية والأولوية عند ممارسة نشاطها، من خلال الوسائل التي تحتاجها للتطور والتواصل في السوق الذي تنشط فيها لاسيما في مسألة مواجهة أخطار السوق، والدليل على ذلك الصلاحيات المخولة للوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة والمتمثلة في :[1]

- ✓ تنفيذ السياسة وإستراتيجية الدولة في مجال تطوير وترقية المؤسسات الناشئة؛
- ✓ ترقية وتطوير المؤسسات الناشئة؛
- ✓ اقتراح كل تدبير من شأنه تحفيز إنشاء المؤسسات الناشئة وتسهيل الإجراءات مع دعم تنافسيتها وديمومتها؛
- ✓ اقتراح كل أسلوب الدعم في مجال الابتكار والتمويل، مع اقتراح كل تدبير تشريعي أو تنظيمي في صالح هذه المؤسسات الناشئة .

ب. إنشاء إدارة مركزية تابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة

إضافة إلى إنشاء الوزارة المكلفة بترقية وتطوير المؤسسات الناشئة، تم إنشاء هيئة مساعدة لها متمثلة في الإدارة المركزية تابعة مباشرة للوزارة المعنية، حيث تم تخصيص مديرية موجهة مباشرة للمؤسسات الناشئة تم تسميتها بمديرية المؤسسات الناشئة بوصفها المكلفة مباشرة بترقية وتطوير المؤسسات الناشئة من خلال اعتماد كل السبل الممكنة لدعم هذه

[1] نفس المرجع السابق، ص 47، ص48 .

المؤسسات، فقد تم توزيع مهام هذه المديرية على مديريتين فرعيتين كل في اختصاصها، تختص المديرية الأولى والمسماة بالمديرية الفرعية لتطوير المؤسسات الناشئة بعدة صلاحيات أبرزها المساعدة على التمويل والابتكار والإنشاء للمؤسسات الناشئة، في حين تكفل المديرية الثانية المسماة بالمديرية الفرعية للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة بتوفير المناخ البيئي المناسب لعمل المؤسسات الناشئة.

إن إنشاء هذه الإدارة المركزية مكلفة بترقية وتطوير المؤسسات الناشئة هو دعم مضاعف لهذه المؤسسات، باعتبار أن الوزارة تشرف وهي تنفذ التدابير المكرسة لخدمة المؤسسات الناشئة، الأمر الذي يجعل هذه الأخيرة تنشط بكل راحة وأمان، ذلك ما تصبوا وتتمناه لغرض مواجهة التحديات التي تواجهها عند ممارسة نشاطها في مختلف الأسواق.

ج. مؤسسة ترقية وتسيير الهياكل القاعدية للمؤسسات الناشئة

لقد تم تدعيم هيئات الدعم للمؤسسات الناشئة بإنشاء مؤسسة متخصصة في تسيير الهياكل القاعدية للمؤسسات الناشئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-356، باعتبارها مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري وفق ما هو منصوص عليه في المادة الأولى من هذا المرسوم، فوجود هذا النوع من المؤسسات هو تدعيم للهيئات الإدارية التي تساعد المؤسسات الناشئة.

فبالتفحص الدقيق نستنتج التدخل الكبير لهذه المؤسسة في تقديم كل ما تحتاجه المؤسسات الناشئة لتأسيسها ونموها واستمرارية نشاطها، فهي مكلفة بالتنفيذ الصارم لسياسة الحكومة في ترقية وتطوير المؤسسات الناشئة، من حيث مساهمتها في إنشاء الهياكل والهيئات المدعمة لهذه المؤسسات، سواء من زاوية المساعدة على الحصول على الابتكار والمعلومة والأموال، والتأطير وإبرام العقود، والتعامل مع المؤسسات الوطنية والأجنبية.

فهذه المؤسسة التي تم إنشاؤها يمكن إعتبارها بمثابة الأب (إن صح التعبير)الذي يوجه ويضبط عمل المؤسسات الناشئة مادامت هي التي تعمل على إنشاء وتسيير المشاكل المدعمة للمؤسسات الناشئة، وهو الأمر الذي يجعلها في مأمن مادامت أن تلك المؤسسة تعمل تحت رقابة مباشرة للدولة، معنى ذلك أن مؤسسة ترقية وتسيير الهياكل القاعدية للمؤسسات الناشئة هي دعم مؤسساتي قوي ومضاعف، بالنسبة للمؤسسات الناشئة التي تجد نفسها محاطة بعدة ضمانات قوية من كل الزوايا وبإشراف مباشر للدولة، فوجود هذه المؤسسة في حد ذاته هو ضمان الدولة وهو المطلوب في قاموس النشاط الإقتصادي من باب تدخل الدولة لضمان المؤسسات التي تعود بالفائدة على الإقتصاد الوطني.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص 48، ص49.

2-3-1-2- الهيئات ذات الطابع الخاص

بالإضافة إلى الهيئات الإدارية الداعمة لنشاط المؤسسات الناشئة فقد تم إنشاء هيئات أخرى تحمل طابع خاص بإعتبارها موجهة لترقية عمل المؤسسات الناشئة من زاوية تمويلها أو مساعدتها على النمو، ويتعلق الأمر بكل من : [1]

أ. صندوق دعم المؤسسات الناشئة

من التدابير التي أنشأتها الدولة الناحية المؤسساتية لغرض دعم المؤسسات الناشئة هو صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة، وهذا بموجب المادة 131 من قانون المالية لسنة 2020 وهذا ضمن حساب تخصيص خاص في الخزينة رقم 150-302 . وقد تم إنشاء هذا الصندوق لغرض مساعدة المؤسسات الناشئة على الحصول على القروض التي تحتاجها لدى البنوك والمؤسسات المالية، وحسب تصريحات المسؤولين فان إنشاء هذا الصندوق هو لغرض إنشاء فاعلين جدد في الاقتصاد الجزائري، بوضع تحت تصرفهم خدمات الحصول على التمويل لنشاطها بالخصوص المؤسسات الناشئة، والذي يدخل ضمن منظور شامل وهو دعم المقاولاتية في الجزائر، فوجود هذا الصندوق هو دعم مالي لغرض خلق اقتصاد مولد للثروة.

ومن الناحية العملية فقد تم الدخول الفعلي لعمل الصندوق في 4 أكتوبر 2020 بإشراف رسمي لرئيس الجمهورية بمناسبة حفل إنشاء الصندوق يوم 2 أكتوبر سنة 2020،كما انه أيضا ومن الناحية العملية فقد بدأ بالفعل الصندوق في تمويل المؤسسات الناشئة بموجب تصريح للمدير العام للصندوق، وهذا بالنسبة للمؤسسات الناشئة التي تحصلت على التصنيف بموجب منح علامة "مؤسسة ناشئة" والمقدرة بـ 10 مؤسسات، وفي إنتظار صدور النص التنظيمي الذي سينظم عمل الصندوق، فقد تم التأكيد على أن الصندوق سيعلب دور المساعد على التمويل، بالإبتعاد عن الطرق التقليدية المتمثلة في القروض بالتوجه إلى الاستثمار في رؤوس الأموال كطريقة جديدة معروفة في البلدان المتقدمة، وهذا بالرغم من المخاطر التي تصحب هذه العملية.

مع التأكيد من جهة أخرى انه ليست المرة الأولى التي يتم فيها إنشاء صناديق دعم لبعض المؤسسات، فقد تم إنشاء العديد منها في مجال دعم وتطوير النشاط الاقتصادي، نذكر منها كل من الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الإستثمار وترقية التنافسية الصناعية الذي تم تغيير تسميته بهذا الشكل، والذي كان سابقا تحت تسمية صندوقين مستقلين عن بعضهما وهما : صندوق ترقية التنافسية الصناعية وصندوق دعم الإستثمار.

ب. صناديق الإستثمار

[1] نفس المرجع السابق، ص 49-51.

لم يتم النص صراحة على صناديق الاستثمار كآلية لدعم المؤسسات الناشئة بموجب مختلف النصوص التي تضمنت موضوع المؤسسات الناشئة، فقد تم استنتاج ذلك من ديباجة مختلف النصوص التنظيمية التي تنظم المؤسسات الناشئة والتي تشير إلى النص المنظم لصناديق الإستثمار من جهة، كما تم إستنتاج اعتبار صناديق الاستثمار كمؤسسات لدعم المؤسسات الناشئة بالنظر إلى طريقة تمويل هذه المؤسسات من جهة أخرى.

فوجود صناديق الاستثمار في خدمة المؤسسات الناشئة إنما هو من باب البحث عن السبل الأخرى لتمويل هذه المؤسسات التي هي في طور الإنشاء، في مكان البنوك والمؤسسات المالية التي لا تلائم عمل المؤسسات الناشئة، وهذا بالنظر إلى شروط الحصول على القروض التي تفرضها تلك البنوك والمؤسسات المالية، والتي تعتبر شروطا قاسية وصعبة التنفيذ بالنسبة لتلك المؤسسات، هذا ما يجعل تلك الصناديق تعتبر كبديل عن البنوك والمؤسسات المالية في إطار تمويل جديد للمؤسسات الجديدة في السوق، على غرار المؤسسات الناشئة ويسمى بالتمويل بواسطة "رأسمال المخاطر".

وتعد صناديق الاستثمار دعم حقيقي للمؤسسات الناشئة مادامت شركة رأسمال المخاطر تتحمل أخطار السوق في مكان المؤسسات الناشئة على اعتبار تقديم الأموال التي تحتاجها هذه الأخيرة، حيث يمتد هذا التمويل إلى الإنشاء والتسيير والنشاط، فمن نقاط ضعف الشركات الناشئة هو صعوبة حصولها على السيولة المالية التي تحتاجها لممارسة نشاطها بالنظر إلى خصوصية هذا الأخير الذي يعتمد على التطور والإشهار والتسويق لمختلف المنتجات والخدمات التي بحوزة الشركات الناشئة.

ج. حاضنات الأعمال

يعتبر مصطلح حاضنات الأعمال من المصطلحات القديمة الجديدة المستعملة في البلدان المتقدمة، حيث يعود ظهور حاضنات الأعمال إلى سنة 1959 بالولايات المتحدة الأمريكية، بمناسبة فتح مركز باتافيا الصناعي في مستودع باتافيا بنيويورك، لتتوسع لاحقا سنوات الثمانينات لتنتشر إلى البلدان الأوربية ثم لاحقا إلى البلدان النامية.

في الجزائر تم استقبال مفهوم حاضنات الأعمال في السنوات الأخيرة بمناسبة صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-78 الخاص بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، والذي صدر تطبيقا للمادة 12 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، الملغى بموجب القانون رقم 17-02، والذي تضمن إنشاء صنف خاص من مشاتل المؤسسات في شكل مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري، تتخذ عدة أوصاف من بينها وصف الحاضنة باعتبارها هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات، بذلك فقد أعتبرت حاضنات الأعمال مؤسسات ذات طابع صناعي بموجب هذه النصوص، تتصرف كإدارة في علاقتها بالدولة وتاجرة في تصرفاتها مع الغير.

غير أن مفهوم حاضنات الأعمال Incubateurs تغير بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254، حيث أصبحت توصف بأنها كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص، أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، مهمته دعم المؤسسات الناشئة أو حاملي المشاريع المبتكرة بداية من الإيواء إلى التكوين وتقديم الإستشارة والتمويل.

وفقا لذلك فان حاضنات الأعمال يمكن أن تنشأ في شكل مؤسسات عامة تابعة للدولة، أو في شكل مؤسسات خاصة ينشئها الخواص، كما يمكن أن تنشأ بإتفاق بين مؤسسات عامة ومؤسسات خاصة دون أن يحدد الصفة أو المركز القانوني لها، خاصة وأن المصطلح المستعمل هو مصطلح الهيكل Structure مع التأكيد على أن هذا التعريف المنصوص عليه مأخوذ من المفهوم العام لحاضنات الأعمال، والذي يؤكد على أنها منظمة قائمة بذاتها قد تكون تابعة للدولة أو منظمات خاصة أو منظمات مختلطة.

المطلب الثاني: مراحل احتضان المؤسسات الناشئة

توفر حاضنات الأعمال حزمة متكاملة من الخدمات للمؤسسة المحتضنة وترافقها خلال مختلف مراحل حياتها أنظر الشكل رقم (2-7) ، وبصدد توضيح الدور الفعال لحاضنات الأعمال في توفير الدفع الأولي لهذه المؤسسات، تم تقسيم مراحل تدخل الحاضنة إلى ثلاثة مراحل أساسية:[1]

الشكل رقم (2-7) : مراحل احتضان المؤسسات الناشئة من قبل حاضنات الأعمال

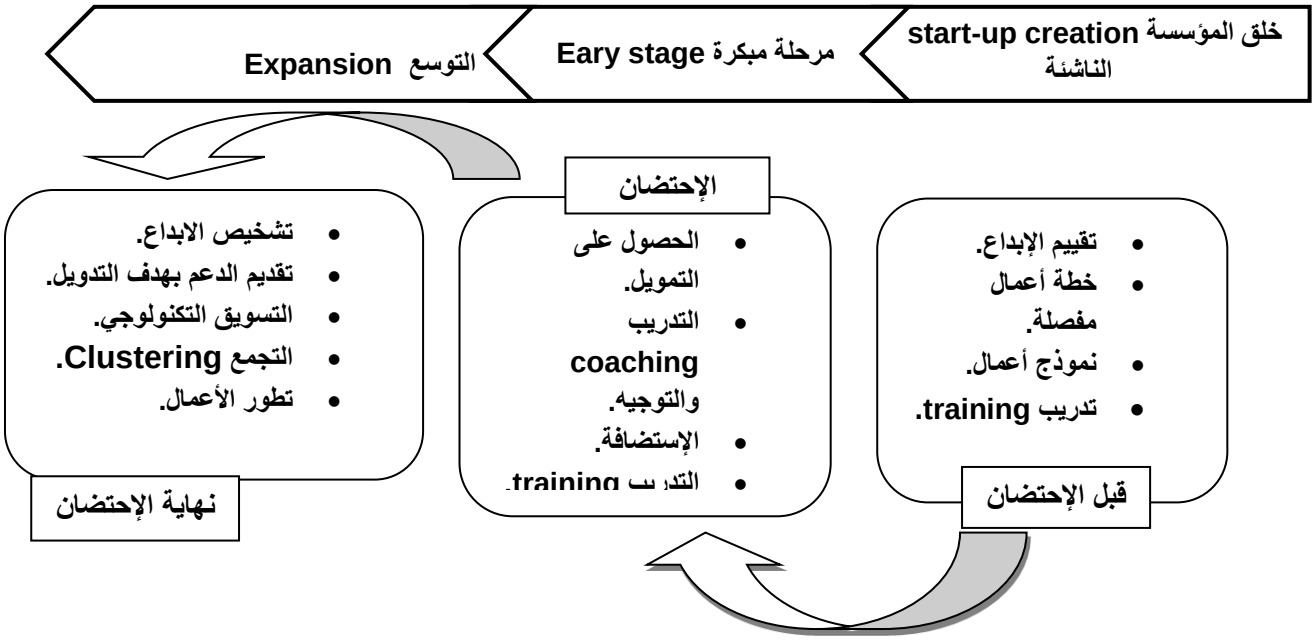

المصدر: شريفة بوالشعور (2017) ،" دور حاضنات الأعمال في الدعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startup: دراسة حالة الجزائر" ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 04 ، العدد 02 ص 425.

2-3-2-1- مرحلة ما قبل الاحتضان

وهي مرحلة أساسية لبناء المشروع وفق قاعدة صلبة تضمن استمراره ونموه، فمحدودية قدرة المؤسسة للوصول إلى مصادر المعلومات الضرورية وضعف خبرتها التسييرية، تجعله بحاجة ماسة لدعم الحاضنة فيما يتعلق بـ :

- إعداد دراسات جدوى متكاملة تمكنها من اكتشاف نقاط القوة والضعف للمؤسسة؛
- تقديم استشارات إدارية من شأنها مساعدته على تصميم هيكل تنظيمي يتلاءم مع طبيعة عمل المؤسسة وإستراتيجيتها.

[1] السعيد بريبش سارة طبيب (2013)، " دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة حالة تحليلية تقييميه "، الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، يوم 19/12/2013، ص 10-12.

- إعداد خطة عمل شاملة ومتكاملة لتحديد الأنشطة الأساسية ومنع تعارضها زمنيا، فخطة العمل بمثابة خارطة طريق توجه المؤسسة خطوة بخطوة حول كيفية ترجمة فكرتها إلى خدمة أو منتج تجاري مربح.

2-3-2-2- مرحلة الاحتضان :

تضطلع حاضنات الأعمال خلال فترة الاحتضان التي عادة ما تتراوح بين سنة و 3 سنوات[1] كأقصى حد إلى تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المتنوعة، التي تتلائم مع احتياجات المؤسسة المحتضنة و تطلعاتها المستقبلية، من خلال :

-تدريب صاحب المؤسسة المحتضنة، بهدف تحفيزه وتنمية قدراته عن طريق التنظيم دورات تدريبية، حلقات دراسية ّمؤتمرات وندوات، الحوار المفتوح ودراسات الحالة، تختلف مدتها ومضمونها حسب نوع الاحتياج، انطلاقا من فكرة أن التدريب استثمار طويل المدى محو النمو والاستدامة.

-توفير الخدمات المالية الضرورية والتي تأخذ أشكالا عدة:

- ❖ التمويل المباشر من خلال المساهمة في رأسمال المؤسسة بنسبة معينة، تقديم سيولة نقدية، منح، وهبات.
- ❖ التأجير التشغيلي لمختلف التجهيزات والمباني بشروط ميسرة، ومبالغ رمزية وفق عقود مرنة.
- ❖ تسيير شروط التمويل بالتعاون مع الوكالات الوطنية والإقليمية، ومختلف أنواع المستثمرين كشركات رأس مال المخاطر، فحسب تجربة الحاضنات الفلسطينية في التعاون مع شركات رأسمال مخاطر تم الحصول على 250000 دولار كتمويل، خلال مرحلة الإنشاء لفترة ما بين خمس إلى سبع سنوات، والتعاون مع مؤسسات التأجير التمويلي، إذ يمثل قرض الإيجار بديل تمويلي عن القروض طويلة ومتوسطة الأجل التقليدية ويوفر مزايا جبائية.
- ❖ تذليل عقبات الإقتراض بتقديم ضمانات بصفة شخصية، كاستغلال شهرة الحاضنة أو ممتلكاتها كضمان، أو الإستفادة من أسعار فائدة تفضيلية وفق البرامج الحكومية التي تتبع لها الحاضنة.
- ❖ تقديم الاستشارات المالية حول أساسيات التعامل مع المؤسسات المالية، وكيفية انتقاء أنسب مصادر التمويل المتاحة بأقل التكاليف والاستغلال الأمثل لها لتحقيق أكبر عائد، وحماية الإبتكارات من الاستغلال دون ترخيص.

- توفير الدعم التسويقي للمؤسسات المحتضنة باعتبار التسويق أحد ركائز اقتصاد السوق، فحاضنات الأعمال

[1] أحمد عبر الرحمان الشميمري، سرور علي إبراهيم سرور، مرجع سابق، ص 94.

تتدخل لمساعدة المؤسسة المحتضنة على إعداد بحوث تسويق، والاهتمام بعناصر المزيج التسويقي من طرح المنتجات مطابقة للمواصفات المطلوبة واختيار علامة تجارية مناسبة، وتحديد السعر المناسب للمنتج الذي يرضي المستهلك، إضافة إلى تسهيل ترويج وتوزيع المنتجات.

تقديم الخدمات المتنوعة، التي تتلاءم مع احتياجات المؤسسة المحتضنة وتطلعاتها المستقبلية، من خلال:

-تدريب صاحب المؤسسة المحتضنة، بهدف تحفيزه وتنمية قدراته عن طريق التنظيم دورات تدريبية، حلقات دراسية ومؤتمرات وندوات، الحوار المفتوح ودراسات الحالة، تختلف مدتها ومضمونها حسب نوع الاحتياج، انطلاقا من فكرة أن التدريب استثمار طويل المدى محو النمو والاستدامة.

-توفير الخدمات المالية الضرورية والتي تأخذ أشكالا عدة:

- ❖ التمويل المباشر من خلال المساهمة في رأسمال المؤسسة بنسبة معينة، تقديم سيولة نقدية، منح، وهبات.
- ❖ التأجير التشغيلي لمختلف التجهيزات والمباني بشروط ميسرة، ومبالغ رمزية وفق عقود مرنة.
- ❖ تسيير شروط التمويل بالتعاون مع الوكالات الوطنية والإقليمية، ومختلف أنواع المستثمرين كشركات رأس مال المخاطر، فحسب تجربة الحاضنات الفلسطينية في التعاون مع شركات رأسمال مخاطر تم الحصول على 250000 دولار كتمويل خلال مرحلة الإنشاء لفترة ما بين خمس إلى سبع سنوات، والتعاون مع مؤسسات التأجير التمويلي، إذ يمثل قرض الإيجار بديل تمويلي عن القروض طويلة ومتوسطة الأجل التقليدية ويوفر مزايا جبائية.
- ❖ تذليل عقبات الإقتراض بتقديم ضمانات بصفة شخصية، كاستغلال شهرة الحاضنة أو ممتلكاتها كضمان، أو الإستفادة من أسعار فائدة تفضيلية وفق البرامج الحكومية التي تتبع لها الحاضنة.
- ❖ تقديم الاستشارات المالية حول أساسيات التعامل مع المؤسسات المالية، وكيفية انتقاء أنسب مصادر التمويل المتاحة بأقل التكاليف والاستغلال الأمثل لها لتحقيق أكبر عائد، وحماية الإبتكارات من الاستغلال دون ترخيص.

- توفير الدعم التسويقي للمؤسسات المحتضنة باعتبار التسويق أحد ركائز اقتصاد السوق، فحاضنات الأعمال

تتدخل لمساعدة المؤسسة المحتضنة على إعداد بحوث تسويق، والاهتمام بعناصر المزيج التسويقي من طرح المنتجات مطابقة للمواصفات المطلوبة واختيار علامة تجارية مناسبة، وتحديد السعر المناسب للمنتج الذي يرضي المستهلك، إضافة إلى تسهيل ترويج وتوزيع المنتجات.

- فضلا عن تجميع المؤسسات المحتضنة ضمن شبكة عمل واجدة مترابطة الذي يأخذ عدة أشكال، فقد يكون داخلي بين المؤسسات المنتسبة لنفس الحاضنة، أو خارجي مع مؤسسات منتسبة لحاضنات مختلفة أو مع أخرى غير منتسبة لأي حاضنة، وبصفة خاصة مع مؤسسات كبيرة أو ما يعرف بالمقاولة من الباطن.

– تبني حاضنة الأعمال في تقديم خدماتها على مبدأ الشمولية، لذا لا تقتصر على الخدمات الرئيسية فقط بل تتجاوزها إلى خدمات أخرى وإن كانت ثانوية في نظر الغير، فهي تمثل خدمات مساندة وحتى مكملة للخدمات السابقة كالخدمات القانونية، خدمات الأمن والصيانة.

2-3-2-3 – مرحلة ما بعد الاحتضان:

تتميز فترة ما بعد التخرج من الحاضنة بسعي المؤسسة إلى الاستعداد والتحصين الإيجابي لمواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة، والتوجه نحو اقتصاد السوق، من خلال إعادة النظر في سياستها وإدارتها وكامل أوضاعها ومن هذا المنطلق كان لابد من تدخل الحاضنة لمساعدة هذه المؤسسات على رفع أدائها وفق منظور معاصر من أجل تعزيز قدراتها على التماسك والتوسع وضمان استمراريتها، وذلك من خلال:

– متابعة أداء المؤسسات المتخرجة، للتأكد من سير عملها وفق الإتجاه المخطط وعدم تعرضها لمشاكل تعيق نموها،مع ضرورة التركيز على جانبين أساسين في عملية المتابعة: الجانب المالي والجانب الفني.

–تقييم أداء هذه المؤسسات من خلال تحليل النتائج النهائية للعمل وتقدير مدى اتفاقها مع الأهداف المقررة في مختلف الجوانب: الإدارية، المالية، الإنتاجية، التسويقية.

كما تتميز هذه المرحلة بالتواصل المستمر بين الحاضنة والمؤسسة المتخرجة لتذليل العقبات التي تواجه هذه الأخيرة في بداية مرحلتها الإنتقالية، فهنا تلجأ الحاضنة إلى:

–بناء جسر تمويلي بين مرحلة الاحتضان ومرحلة التخرج والاعتماد على الذات بتقديم مساعدات وهبات مالية، والتعهد ببذل أقصى جهد لتسويق الإصدارات الجديدة للمؤسسة من أسهم وسندات متعلقة بعملية الطرح الخاص والتي للصف بعدم استيفائها لشروط الدخول إلى البورصة وتوجه لفئة محدودة من المستثمرين .

–تقديم المشورة والنصح للمساعدة على التوسع والنمو وذلك حول تغير شكلها القانوني من شركات فردية أو شركات تضامن إلى شركات مساهمة بغية فتح رأسمالها والدخول إلى البورصة، والمفاضلة بين الخيارات الإستراتيجية المتاحة أمامها سواء فيما يتعلق بالتوسع بقدراتها الذاتية، أو التوسع الخارجي بإعادة هيكلتها، الاندماج والتحالفات الإستراتيجية، أو حمايتها من عمليات الإستحواذ التعسفية.

–كما أظهرت الدراسات الحديثة أهمية استمرار دعم الحاضنات للمؤسسات المتخرجة لمساعدتها على الدخول في مجال التنافس من خلال الدعوة للانتساب إلى المنتدى الخاص بالحاضنة للإستفادة أكثر من نشاطات المنتدى وتبادل المعلومات مع باقي الأعضاء، واستمرار الإستفادة من ترويج المنتجات بتخصيص أجنحة خاصة مجانية في المعارض الوطنية والدولية، ومن الدورات التدريبية التي تقيمها الحاضنة.

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه إنشاء ونمو المؤسسات الناشئة

تواجه المؤسسات الناشئة العديد من المعوقات، التي لا تختلف المعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار أن تكون مؤسسة ناشئة هو وضع مؤقت، إما بسبب عدم تحقيق نموذج الأعمال وبالتالي فإن المؤسسة الناشئة تفشل أو تختفي، أو بسبب لأنها تنجحت ويتم إمتصاصها أو تحولها إلى مؤسسة كلاسيكية أو تقليديا تقريبا، وعليه قد تواجه المعوقات المشتركة، كالصعوبة الحصول على التمويل والضمانات، وصعوبات كثيرة أخرى متعلقة بعدم ملائمة المناخ الأعمال والقوانين والتشريعات، وتواضع البنية التحتية والمصرفية، ونقص المعلومات، وضعف الخبرات في مجال إدارة المشاريع، وعدم إنتشار ثقافة المبادرة ،والابتكار، كما أن عدد كبيرا من هذه المؤسسات يعمل في القطاع غير الرسمي ويستهدف الأسواق المحلية وهو بالتالي غير قادر على المنافسة إقليميا ودوليا.

وبينت النتائج المسموح المتعلقة بوجهة نظر المؤسسات حول العالم فيما يتعلق بأكبر ست معوقات تلك المؤسسات، أم خدمة البنية الأساسية مثل الكهرباء، بالإضافة إلى عدم توفر التمويل، والمنافسة غير العادلة من القطاع غير الرسمي، وارتفاع معدلات الضريبة، وعدم الاستقرار السياسي وانتشار الفساد تمثل أكبر العوائق.

وبالرغم من أن قائمة القيود ومعوقات المؤسسات الناشئة طويلة ويصعب حصرها كلها أو تبويبها بطريقة واحدة، فيمكن لأغراض التحليل، وبناء على الأدبيات ذات العلاقة، تبويب هذه المعوقات في ثلاثة أقسام وهي:[1]

- المعوقات المؤسسية والتنظيمية.
- المعوقات التمويلية.
- والمعوقات المرتبطة بقدرات المؤسسة.

2-3-3-1- المعوقات المؤسسة والتنظيمية:

تعلق هذه المعوقات باللوائح والتشريعات والقوانين والبنية التحتية التي تؤثر على بيئة وتكلفة الأعمال بشكل عام بحيث تتمثل المعوقات التنظيمية والتشريعية في "التعقيد في إجراءات إنشاء المؤسسات الناشئة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني المؤسسات الناشئة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الإقتصادية، الصحية، الضمان الإجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دوائر المواصفات والمقاييس وغير ذلك)، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين هذه الجهات وبين الجهات الناظمة للمؤسسات الناشئة في حال وجدت، إلا أن المؤسسات الناشئة في القطاع الرسمي تتأثر أكثر

[1] مولود قنوش محمد هاني، عمرو هاني (2020) ، عوامل ومحددات نمو المؤسسات الناشئة"، كتاب جماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي – حالة منطقة البويرة – الجزائر ص52-54.

من غير بالمعوقات المؤسسية، نظرا إلى ان تلك المؤسسات التي لا تملك الإمكانات التي تمتلكها المؤسسات الكبيرة لتجاوز تلك العقبات أو التعامل معها، بينما لا تلتزم المؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي بالقوانين والقواعد الرسمية السائدة.

إذ تتجاوز عدد إجراءات تأسيس المؤسسات في بعض الدول العربية المتوسط العالمي البالغ 7 إجراءات، وكذلك متوسط عدد الإجراءات في الدول النامية متوسط الدخل والبالغ 8 إجراءات، حيث يبلغ ذلك العدد 14 إجراء في الجزائر، و12 إجراء في الكويت، و11 إجراء في كل جيبوتي وفلسطين، 10 إجراءات في كل من العراق والسودان وتونس، كما يتجاوز متوسط الوقت اللازم لبدء ممارسة الأعمال في بعض الدول العربية المتوسط العالمي البالغ 30 يوما وكذلك متوسط الدول متوسطة الدخل المقدر بحوالي 35 يوما، حيث يبلغ ذلك المتوسط 74 يوما في العراق، و48 يوما في فلسطين، و40 يوما في اليمن، و37 يوما في جيبوتي، و36 يوما في السودان، وحوالي 32 يوما في الكويت.

2-3-3-2- المعوقات التمويلية:

تعتبر المعوقات التمويلية أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الناشئة، والتي " تتجلى في صعوبة فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب، مثل الحصول على القروض من المصارف التجارية، وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة، وإما الجهة عدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، أو لجهة صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد، كذلك الصعوبات المالية الذاتية للمشروع من حيث عدم إنتظام التدفقات المالية الداخلة الذي يزيد من درجة مخاطر الإئتمان الممنوح لها.

وهذا ما يجعل المؤسسات الناشئة أمام خيار حتمي، ألا وهو اللجوء إلى طرق التمويل التقليدية ممثلة في القروض المصرفية، بل نجد أن البنوك تتحفظ كثيرا عند تمويل هذه المؤسسات، والسبب في ذلك على -حد زعم البنوك -أن خطر منح الإئتمان لهذا النوع من المؤسسات جد مرتفع، نظرا لنقص الضمانات وإنعدام تقنيات تسيير المخاطر عند هذه المؤسسات (مخاطر الصرف، مخاطر تغيير معدلات الفائدة...) والملاحظ هنا أن البنوك تطالب بتطوير أسلوب التسيير المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل نظام مصرفي متخلف.

وبالرغم من إنشاء عدد من الدول العربية مؤسسات وصناديق خاصة لتمويل أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة على غرار بنك التمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس، والصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر، والبنك الشعبي في المغرب، والصندوق الإجتماعي للتنمية في اليمن، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هذا الجهاز الذي عرف في تنظيمه إصلاحات معتبرة سنة 2003، كما تم في نفس السنة إعادة النظر في النظام القانوني للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قصد تمكينه من تمويل المشاريع الصغيرة لفئة الأشخاص البطالين ما بين 35 و 50 سنة، بالإضافة إلى إنشاء

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الموجه للأسرة المنتجة و لإنشاء حاضنة الأعمال التي لها دور كبير في موافقة الشباب الرغم في إنشاء مؤسسة ناشئة، إلا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في الدول النامية، مازال يشكو من قلة الحصول على التمويل وسجلت الدول العربية مستويات متدنية من نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة المتحصلة على القروض بالمقارنة مع أقاليم العالم الأخرى، ما عدا دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

ويرتبط نقص التمويل الموجه إلى المؤسسات الناشئة بقصور في ثلاثة عوامل رئيسية:

أ- **الإطار القانوني و التنظيمي للقطاع المالي**: يشمل الإطار القانوني و التنظيمي لمجموعة القوانين و الأنظمة التي تحدد نطاق وعمق المؤسسات المالية، و الأدوات التمويلية و الأسواق العاملة في بلد معين.

ب- **البنية التحتية التمويلية**: وتشمل البنية التحتية التمويلية معايير المحاسبة والمراجعة، ونظم تقييم الجدارة الإئتمانية وسجلات و المكاتب الإئتمانية، ونظم الضمان وقوانين الإفلاس وتطور أنظمة التمويل من خلال المساهمة في رأس المال، وأنظمة المدفوعات والتسوية.

ج- **قدرات المؤسسات التمويلية**: أما قدرات المؤسسات التمويلية فتشمل مدى ملائمة أنظمة الإقراض التي تعمل بها و التي عادة ما تكون مناسبة للقروض الكبيرة أكثر من القروض الصغيرة.

2-3-3-3- المعوقات المرتبطة بقدرات المؤسسة:

يتمثل ضعف القدرات الداخلية للمؤسسات الناشئة بشكل رئيسي في ما يلي:

- الخبرات المحدودة لأصحاب المشاريع.
- عدم توفر المهارات اللازمة في أسواق العمل المحلية.
- إستهداف الأسواق المحلية المشبعة وضعف إمكانيات التصدير والتعامل مع الأسواق الخارجية.
- قلة الإلمام بطبيعة الأسواق الداخلية والخارجية.
- إنحصار نطاق نشاطها في مجموعة صغيرة من الموردين والعملاء
- ضعف القدرة على الترويج الابتكارية الجديدة.
- ضعف قدرتها على التعامل مع محيطها الخارجي خاصة فيما يتعلق بتكوين التحالفات و الشراكات مع المؤسسات الكبرى.
- وضعف في تطبيق التشريعات واللوائح التنظيمية في مجالات تسجيل الأصول واستصدار التراخيص والضريبة وقوانين العمل.

- فضلا عن الصعوبات التي تجدها تلك المؤسسات في تلبية شروط القروض، خاصة من حيث الضمانات والالتزام بشفافية المعلومات ومسك حسابات مالية منتظمة ومدققة .

خلاصة

إنطلاقا مما تم التطرق إليه في هذا الفصل نستخلص أن الشركات الناشئة بدأت من فكرة ريادية إبداعية، إلى أن أصبحت الخيار الأمثل في مجال الأعمال باعتبارها أرضا خصبة مهمة لخلق فرص العمل والثروة والتي بدورها تضمن عودة الاقتصاد إلى مسار النمو العالمي، الأمر الذي يستلزم ضرورة الاهتمام بهذه الشريحة من المؤسسات وفق متطلبات نجاحها لتحقيق الأهداف المرجوة منها وتخطى العراقيل التي قد تواجهها .

وفي إطار التغيرات الاقتصادية الحالية تتجه الدول النامية نحو دعم قطاع المؤسسات الناشئة، حيث انتقلت من سياسة دعم المؤسسات الكبيرة إلى سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، لما لها من أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى ترقية هذا القطاع الحساس، لما له من تأثير على الدخل، وهذا من خلال إصدار القوانين والتشريعات واتخاذ سلسلة من الإجراءات، وتهيئة المناخ الملائم لنمو وتطور هذا القطاع من أجل توسيع خلال قاعدة الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث: دور إقتصاد المعرفة في خلق المؤسسات الناشئة في الجزائر

دراسة حالة حاضنة جامعة الشاذلي بن جديد

تمهيد

إن الاتجاهات الحديثة للتنمية الإقتصادية هو الإتجاه نحو اقتصاد المعرفة من خلال التوجه نحو الرقمنة والاستخدام الواسع للتكنولوجيات الحديثة في جميع القطاعات، حيث برزت المعرفة كمورد أساسي في النشاط الاقتصادي، ويعتبر اقتصاد المعرفة اقتصاد حديث سريع النمو يعتمد على توليد المعرفة تقاسمها وإدارتها، والإستثمار في الموارد البشرية والاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات. وفي ظل الإستراتيجية الجديدة عملت الحكومة الجزائرية على تشجيع التوجه نحو اقتصاد المعرفة وإنشاء المؤسسات الناشئة، كبديل مهم من بدائل التنوع الاقتصادي الذي تعول عليه في السنوات المقبلة، حيث أعلنت الحكومة عن عدة إجراءات لدعم وتشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة، كإنشاء المجلس الأعلى للابتكار، واستحداث الوزارة المنتدبة لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، واللجنة الوطنية لمنح علامة مشروع مبتكر بالإضافة إلى صندوق تمويل المؤسسات الناشئة.

وتمثل حاضنات الأعمال الجامعية أرض خصبة لاحتضان الطلبة والباحثين المبدعين والمتميزين، ودعم أفكارهم ومشاريعهم وإطلاق طاقاتهم وإبداعاتهم وابتكاراتهم، ويتطلب ذلك التعاون والتكاتف، والشراكة والاستثمار في أصحاب الأفكار والاختراعات، والابتكارات والأعمال، وممن لديه آمال وطموحات وشغف، ليتم تقديم الدعم، المرافقة، والتوجيه والإستشارات والتدريب، وكل ذلك يمكن تحقيقه من خلال بناء شبكة علاقات تعاونية موسعة بين حاضنات الأعمال الجامعية والمؤسسات الإقتصادية العمومية والخاصة، بما يقلل التحديات التي تواجه إنطلاق المشاريع الإبداعية منذ الفكرة حتى التنفيذ والمرافقة والدعم، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال دراسة حالة حاضنة جامعة الشاذلي بن جديد بولاية الطارف.

وبناء على ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالآتي :

المبحث الأول : واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر

المبحث الثاني : واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

المبحث الثالث : دراسة حالة حاضنة جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –

المبحث الأول : واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر

أصبح اكتساب المعرفة أحد الرهانات الرئيسية للتنمية في البلدان النامية، وازدادت الحاجة في هذه الدول إلى العمل بجد لتجاوز التخلف المعرفي، وإلى توظيف المعرفة بفعالية ، لهذا فقد بات من الضروري أن تتكيف الحكومات مع هذه الأوضاع الجديدة، وأن تحاكي عملية التغيير هذه إذا أرادت أن تمتلك القدرة على المنافسة والريادية واستغلال الفرص المتاحة في ظل هذه التحولات العالمية الجديدة، وفي ضوء هذه المتغيرات العالمية أصبحت الجزائر في حاجة ماسة إلى تطوير نموذج للنمو الاقتصادي المستدام، قادر على تخطي الموارد المحدودة القابلة للنضوب في أي لحظة، وهذا ما أدركته هذه الأخيرة، حيث باشرت بعدد كبير من الإجراءات والمبادرات، وطبقت المجموعة واسعة من السياسات الوطنية، والإستراتيجيات التي تهدف إلى قيادة النمو الاقتصادي في جميع القطاعات في هذا الاتجاه.

المطلب الأول: بعض إنجازات الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة

تبنت الجزائر مجموعة من الأسس للنهوض باقتصاد المعرفة من خلال عدة مشاريع قامت بها الدولة، يمكن ذكر البعض منها على النحو الآتي: [1]

1) -**جهود شركة سونلغاز** : قامت الشركة الوطنية سونلغاز وبمساهمة مؤسسة (أسكوم) السويسرية بتجربة الدخول لشبكة الانترنت عن طريق الشبكة الكهربائية ، وقد تمت تجربة هذه التقنية بنجاح لأول مرة في ثانوية بولاية عنابة، ليتحول بذلك كابل الكهرباء من مجرد ناقل لها إلى ناقل لتدفق الانترنت، وذلك باستخدام تكنولوجيا الانترنت بواسطة الكهرباء أو ما نسميه Power Line Communication والاستغناء عن استخدام الهاتف في هذا الإطار، وتبرز أهمية هذه الطريقة أكثر إذا علمنا أن 97% من السكان يتوفر لديهم الاشتراك بالكهرباء بينما لا يتجاوز 10% مشتركي الهاتف بالجزائر.

2)- **الوكالة الفضائية الجزائرية:** أنشأت الوكالة الفضائية الجزائرية سنة 2002، تم إطلاق القمر (ALSAT1) ووضعه في مساره، ثم الأقمار (Alsat2A)، وبعدها (Alsat1B)، Alsat2B) ،كما تم إطلاق أول قمر صناعي (ALCOMSAT -1) موجه للاتصالات السلكية واللاسلكية والبث الإذاعي والتلفزيوني والانترنت والهاتف وهو ما يعتبر مساهمة وطنية هامة في حركة التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا والتطوير (الوكالة الفضائية الجزائرية).

[1] الطيب قصاص (2023) ،" اقتصاد المعرفة في الجزائر: الواقع والتحديات- دراسة تحليلية خلال الفترة 2010-2018-" ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد، 11 العدد 03 ص 206-208.

3)- **الذكاء الاصطناعي**: أطلقت جامعة سكيكدة أول مشروع وطني لإنشاء مركز الذكاء الاصطناعي بعد الإتفاق مع نخبة من الباحثين خارج الوطن ذوي الاختصاص في هذا المجال، وهذا لما تتوفر عليه من مقومات تسمح لها بفتح مثل هذا المركز كامتلاكها الوحدة الحساب المكتف (CLUSTER) ومخابر البحث التي لها علاقة مباشرة بمجال الذكاء الإصطناعي كمخابر الإعلام الآلي ، الآلية ، الهندسة الكهربائية (جامعة سكيكدة). أن تجسيد هذا المشروع يعزز حجم ونمو ونوعية الاقتصاد المعرفي .

4)- **تجربة الحظيرة الالكترونية سيدي عبد الله**: إن الحظيرة الإلكترونية" القرية الذكية" في منطقة سيدي عبد الله هي" نواة الاقتصاد الرقمي" الذي سيساهم في بناء الاقتصاد الوطني، وترمي هذه الحظيرة إلى جمع مختلف قطاعات السوق سيما المؤسسات الخاصة والعمومية ومؤسسات التعليم والتكوين بهدف خلق التناسق بفضل القرب والتفاعلات بين أعضاء فرع تكنولوجيات الإعلام والاتصال .

وهي مخصصة للمؤسسات الجزائرية أو الأجنبية التي تنشط في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وساهمت في تمويله أطراف محلية وأخرى دولية حيث هناك شراكة جزائرية مع أمريكا، كندا، فرنسا، كوريا، حيث ساهمت هذه الأخيرة وحدها بمليون دولار في إطار هذا المشروع، وتم إطلاق ثلاثة حاضنات تكنولوجية جديدة في كل من وهران وباتنة وعنابة في سنة 2013 والتي تقوم بدعم ومرافقة حاملي المشاريع المرتبطة بتطوير خدمات ونشاطات تكنولوجيا الإعلام والاتصال من مرحلة الفكرة إلى غاية تحقيق القيمة المضافة .

وتقدم الحاضنات التكنولوجية العديد من الخدمات والنشاطات كالبرامج والمحاضرات الندوات التدريبية، وهي تسعى إلى تنمية الطاقات البشرية المبدعة، والخلاقة وإلى التعريف بالمفاهيم الجديدة وتوفير الأدوات اللازمة لتطبيقها، وصناعة رواد الأعمال وبناء فريق العمل والقيام بالدعم الفني والاستشاري على المساعدة على تنفيذ الأفراد مشاريعهم.

5)- **اتفاقيات أوراكل مع البريد**: تم توقيع إتفاقيتين من طرف مجموعة Oracle الأمريكية وهي أحد الرواد العاملين في برمجيات المؤسسة الرائدة مع المدرسة الوطنية للبريد والموصلات بالجزائر من اجل خلق (Oracle University) وتتعلق بتنظيم برامج التكوين في مجال التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال في 12 مؤسسة للتعليم العالي، حيث تلتزم أوراكل بتقديم تجهيزات الإعلام الآلي وبرامج التكوين والمصادر المعتمدة في التعليم العالي.

6)- **بطاقة" سي بي–أي– فيزا– غولد"**: لقد بدأت تظهر بوادر الصيرفة الإلكترونية في الجزائر عن طريق إصدار أول بطاقة الثمانية و هي بطاقة الدفع الإلكترونية العالمية" سي –بي أي –فيزا –فولد" التي ترخصها هيئة عالمية" فيزا" حيث عن طريق هذه البطاقة يتمكن صاحبها من شراء السلعة التي يرغبها عبر الإنترنت في أي مكان في العالم وتحويل الأموال إلى

البائع عن طريق إرسال المعلومات البنكية عبر البريد الإلكتروني بشكل مشفر لضمان عدم قراءتها في حالة اعتراضها غير أن ما يعيق هذه العملية في الجزائر هو بطء إجراءات تحويل الأموال عبر البنوك .

7)- **التدفق السريع وفائق السرعة للانترنت:**

- **شبكة النقل:** إن الانتقال إلى التدفق فائق السرعة لابد أن يوفقه تطوير شبكة نقل قوية ومرنة، بغية مسايرة طلب المتزايد. حيث النقل طول شبكة النقل الوطنية للألياف البصرية التي بسطتها مؤسسة "إتصالات الجزائر" من 15000 كم سنة 2003 إلى 83548 كم سنة 2018.
- **شبكة النفاذ:** عصرنة شبكة النفاذ من خلال بسط التدفق السريع والخدمات اللاسلكية المتاحة عبر بروتوكول الإنترنت IP بإطلاق التكنولوجيا الراديوية G/LTE 4 الثابتة، والتي عرفت نجاحا كبيرا لاسيما في المناطق صعبة الولوج بالشبكة السلكية. فحظيرة النفاذ بواسطة الجيل الرابع G/LTE 4 تطورت من 167 محطة EnodB بقدرة 100200 نفاذ سنة 2014، لتبلغ 1.718 محطة بقدرة 1.030.800 نفاذ نهاية سنة 2017.
- **رفع عرض النطاق الترددي الدولي:** حاليا يبلغ عرض النطاق الترددي الدولي 810 جيغابيت/ ثانية، مما يوفر للمواطنين الربط بنوعية أفضل. و من أجل رفعه أي عرض النطاق الترددي، يوجد بمشروعين هامين: الأول أورفال/ ألفال (ORVAL/ ALVAL) المتعلق بكابل الألياف البصرية البحري الرابط بين الجزائر ووهران وفالنسيا (اسبانيا)، والثاني مشروع (MEDEX) يتعلق بالوصلة الثانية للألياف البصرية البحرية الرابطة بين عنابة والولايات المتحدة بقدرة إضافية تقدر ب 2.2 تيرابايت/ ثانية. مما يساهم في تحسين سرعة تدفق الأنترنت.

8)- **في ميدان التجارة الالكترونية:** المبادرة كانت من قبل مركز البحث العلمي والتقني (CERIST) من خلال تنمية البرامج وبناء المواقع التجارية أي تحضير البنية التحتية لهذا النوع من التجارة، ونذكر بأن هذا المركز هو الذي يشرف على إدارة النطاق:(DZ).

وقد بادرت بعض المؤسسات بتطوير شبكات الكترونية للدفع والسداد، ولكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسييرها جعل بعضها يتوقف عن تقديم خدماتها، بسبب اعتماد هذه المؤسسات على حلول وأنظمة مستوردة، غير أن تطور المعاملات المالية شجع بعض المؤسسات على مواصلة تقدمها مثل: بطاقات الدفع المقدم لخدمات الهاتف وبطاقة السحب من الصرافات الآلية لمؤسسة البريد والمواصلات، والبطاقات البنكية للسحب والدفع لكن هذه البطاقات المالية غير كافية للتعامل على المستوى الدولي لكنها فاتحة خير للانطلاق في التجارة الالكترونية في بلادنا، حيث تم إطلاق أول المواقع

الإفتراضية للتجارة الإلكترونية في الجزائر من قبل شركة"سيبر ماركت" بالشراكة والتعاون مع الشركة الفرنسية" أوكتاف"وستسمح المواقع الجديدة بتوفير منتجات صناعية مختلفة للزبون الجزائري عن بعد وبمقاييس دولية، مع مراعاة عائق الدفع الإلكتروني الغائب في المرحلة الأولى.

9)- **في ميدان الضمان الاجتماعي**: سعت وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي إلى عصرنة قطاعها، وذلك من خلال استحداث أنظمة عمل حديثة تتمثل في البطاقة الالكترونية التي تسمى" بطاقة الشفاء".

المطلب الثاني: تحليل اقتصاد المعرفة في الجزائر وفق مؤشر المعرفة العالمي (GKI)

تأتي مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة مُحَمَّد بن راشد آل مكتوم للمعرفة لبناء مؤشر المعرفة العالمي GKI (Global Knowledge Inde)، مساهمة في بناء مجتمعات وإقتصادات المعرفة من خلال تقديم زاوية أخرى لقراءة الواقع المعرفي والتنموي على نحو موضوعي، يمكن من وضع سياسات تنموية مستبصرة. وبالنظر إلى الطلب المتزايد على المؤشرات، لاسيما مع تنفيذ أجندة 2030 الذي تقابله ندرة البيانات الموثوق بها، يعد مؤشر المعرفة العالمي إضافة قوية، فهو يوفر أداة علمية وعملية تسلط الضوء على التحديات وسبل التطوير لتنمية مستدامة للمجتمعات.

ومنذ سنة 2021 وحتى الآن يحتفظ مؤشر المعرفة العالمي بهيكله، والذي يتكون من سبعة مؤشرات فرعية مركبة، تسلط الضوء على أداء ستة قطاعات حيوية هي: التعليم قبل الجامعي، والتعليم التقني والتدريب المهني، والتعليم العالي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبحث والتطوير والابتكار، والاقتصاد، إلى جانب مؤشر فرعي خاص بالبيئة التمكينية التي تشخص السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والصحي والبيئي الحاضن لهذه القطاعات[1].

3-1-2-1- ترتيب الجزائر بين الدول العربية وفق مؤشر المعرفة العالمي سنة 2021

أداء الجزائر متواضع من حيث البنية التحتية المعرفية ، أين إحتلت المرتبة 111 من بين 154 دولة في مؤشر المعرفة العالمي سنة 2021، حيث بلغ مؤشر المعرفة العالمي40.3، فيما بلغت قيمة المتوسط العالمي 48.4، والحال لم يكن أحسن سنة 2019 وسنة 2020، حيث بلغ مؤشر المعرفة العالمي 37.1 و 37.5 على التوالي، واحتلت من خلالهما المرتبة 103 و 103 على التوالي من بين 138 دولة شملها الترتيب.[2]

[1] تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2024، مؤسسة مُحَمَّد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص3.

[2] تقارير مؤشر المعرفة العالمي للسنوات 2019، 2020، 2021، مؤسسة مُحَمَّد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

والجدول التالي يستعرض مرتبة الجزائر في المؤشر العالمي للمعرفة خلال سنة 2021 مقارنة مع بعض الدول عربية:

Table 1 الجدول رقم (3-1): الجزائر في مؤشر المعرفة العالمي مقارنة ببعض الدول العربية

(المرتبة عالميا)	الدولة	القيمة
11	الإمارات العربية المتحدة	**67,3**
38	قطر	**58,7**
40	السعودية	**57,6**
48	الكويت	**54,5**
53	مصر	**52,3**
83	تونس	**47,2**
92	لبنان	**44,8**
101	المغرب	**43,5**
103	الأردن	**42,5**
111	الجزائر	**40,3**
137	العراق	**33**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2021، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ص 3، ص 4 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ اختلاف وتفاوت في ترتيب الدول العربية حسب مؤشر المعرفة العالمي، حيث تظهر الإمارات وقطر والسعودية والكويت في المراتب الأولى على الصعيدين العربي والعالمي. فقد إحتلت الإمارات المركز 11 عالميا بقيمة 67.3، تليها قطر في المركز 38 بقيمة 58.7 هذا ما يظهر أن الدولتين تملكان استثمارا قويا في مجال الاقتصاد المعرفي، أما بالنسبة للسعودية والكويت، يظهر ترتيبهما في المراكز 40 و 48 على التوالي تقدما جيدا في اقتصاد المعرفة، لكن يتطلب هذا التقدم جهدا إضافيا، أما باقي الدول يأتون في المراكز الأدنى على الصعيدين العربي والدولي، مما يشير إلى حاجة ملحة إلى جهود تحسين في مجال التعليم والإندماج الاقتصادي المعرفي.

في حين تأتي الجزائر في مراتب متأخرة بالمقارنة مع معظم الدول العربية الأخرى، فعلى الرغم من التطور في قيمة مؤشر المعرفة الذي بلغ قيمة 40.3 سنة 2021 بالمقارنة مع قيمة 37.1 سنة 2019 وقيمة 37.5 سنة 2020، إلا أنها قد تأخرت بعدة مراتب سنة 2021 حيث صنفت في المرتبة 111 عالميا من أصل 154 دولة عملها التصنيف وفي المرتبة 12 عربيا.

كما أن الجزائر غابت عن تصنيفات مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2024، حيث ضمن القائمة 141 دولة، من بينها 11 دولة عربية وهي الإمارات، قطر، السعودية، سلطنة عمان، لبنان، تونس، الأردن، مصر، فلسطين، المغرب وموريتانيا بالإضافة إلى الكثير من الدول الإفريقية، على غرار النيجر، تشاد، مالي، موزمبيق، الكونغو الديمقراطية، أنغولا، إثيوبيا وغيرها، وحتى دول غير معروفة إطلاقا على الخريطة العالمية، على غرار ميانمار، ليسوتو، النيبال، سواتيني، كمبوديا، ساموا بوتان، سورينام وغيانا..الخ. [1]

3-1-2-2- تطور المؤشرات القطاعية لمؤشر المعرفة العالمي في الجزائر خلال الفترة (2019-2021)

لابد من دراسة وتحليل للمؤشرات الفرعية لاقتصاد المعرفة، والتي من خلالها نستطيع معرفة مواطن الضعف والقوة للجزائر من حيث اندماجها في اقتصاد المعرفة خلال السنوات 2019، 2020، 2021 كما يظهرها الجدول التالي:

Table 2 الجدول رقم (3-2) : تطور المؤشرات القطاعية للجزائر (2019-2021)

	2019		2020		2021	
	المرونة	القيمة	المرونة	القيمة	المرونة	القيمة
التعليم قبل الجامعة	88	51.8	82	57.3	78	66.2
التعليم التقني والتدريب المهني	131	30.6	133	30.7	108	44.7
التعليم العالي	37	47.4	37	47.2	111	38.6
البحث والتطوير والإبتكار	106	14.2	114	14.2	145	17
تكنولوجيا المعلومات والاتصال	107	33.6	106	37.5	106	32.8
الاقتصاد	100	37.1	112	32.3	136	38.9
البيئة التمكينية	111	45.2	114	46.5	117	45.2

[1] محمد قادري (2024) ،" مؤشر المعرفة العالمي يتجاهل الجزائر" ، تاريخ النشر: 21 /11/ 2024، متوفر على الموقع: مؤشر- المعرفة- العالمي- يتجاهل- الجزائر/https://algeriemaintenant.dz/2024/11 تاريخ التصفح: 11 /2025/05.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مؤشر المعرفة العالمي للسنوات: 2019، 2020،2021 ،مؤسسة مُحَمَّد بن راشد آل مكتوم للمعرفة ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة.

من خلال بيانات الجدول السابق يمكن إستنتاج أهم النقاط التالية:

- الملاحظة العامة هي أن منظومة إنتاج نشر واستخدام المعرفة (اقتصاد المعرفة) في الجزائر متواضعة بمختلف مكوناتها مع الإختلاف في مستويات الأداء من قطاع إلى أخر.
- إن المؤشرات القطاعية للجزائر حسب مؤشر المعرفة العالمي خلال الفترة (2019-2021)، قد إنقسمت بين مؤشرات شهدت تحسنا طفيفا في أدائها في السنوات الأخيرة على غرار التعليم قبل الجامعي الذي سجل قيمة 66.2 سنة 2021، لتنتقل بذلك الجزائر إلى المرتبة 78 عالميا بدل المرتبة 88 سنة 2019، ويلاحظ أيضا تحسن في التعليم التقني والتدريب المهني لينقل من قيمة 30.6 سنة 2019 إلى 44.7 سنة 2021 محتلة بذلك المرتبة 108 عالميا سنة 2021 عوض المرتبة 131 عالميا في سنة 2019.
- بالإضافة إلى تحسن طفيف في مؤشر البحث والتطوير والابتكار الذي سجل قيمة 17 سنة 2021 بدل 14.2 سنة 2019، ورغم ذلك يبقى أداء البحث والتطوير والابتكار ضعيفا، أين احتلت الجزائر المرتبة 145من بين 154 دولة حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 17 وهو أضعف أداء ضمن المؤشرات القطاعية السبعة لمؤشر المعرفة العالمي، وهذا ما يطرح تحديا كبيرا فيما يخص القدرة على إنتاج المعرفة.
- في حين شهد مؤشر الاقتصاد تذبذبا في السنوات الأخيرة ومراد ذلك يعود لانخفاض الموارد المالية للدولة جراء انخفاض أسعار النفط ، بالإضافة إلى تداعيات جائحة كوفيد 19 التي أثرت على الاقتصاد الجزائري، ليصل سنة 2020 إلى أدنى قيمة له بلغت، 32.3 ليعود ويرتفع إلى قيمة 38.9 سنة 2021 مدعوما بسياسة الحكومة في إنتهاج برامج إصلاحات هيكلية لانعاش الاقتصاد.
- أما بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والإتصال والبيئة التمكينية، فقد إحتلت الجزائر فيها مراتب متأخرة بأداء ضعيف حيث احتلت المرتبة 117 في مؤشر البيئة التمكينية بمعدل وصل إلى 45.2 سنة 2021 أما مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال فاحتلت المرتبة 106 بمعدل 32.8 من نفس السنة.

3-1-2-3- واقع التعليم العالي في الجزائر ضمن مؤشر المعرفة العالمي

بعد عرض نتائج المؤشرات القطاعية لاقتصاد المعرفة في الجزائر أين تم الكشف على مستوى الفجوة المعرفية التي تعاني منها الجزائر، سيتم في هذا العنصر تشخيص منظومة التعليم العالي ودورها في تكوين رأس المال البشري من خلال مجموعة

من المؤشرات حيث احتلت الجزائر المرتبة 111 من بين 154 دولة ضمن مؤشر المعرفة العالمي برصيد 38.6 فيما كانت النتائج التفصيلية لهذا المؤشر كما يلي:

الجدول رقم (3-3) : أداء الجزائر ضمن المؤشر القطاعي للتعليم العالي ومؤشراته الفرعية سنة 2021

المؤشر	القيمة	المتوسط العالمي	المرتبة
المدخلات	48,9	38,9	38
بيئة التعليم	44,5	50,5	96
المخرجات	22,3	48,7	149

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2021، مؤسسة مُحَمَّد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ص 77.

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- إحتلت الجزائر مرتبة متقدمة في المؤشر الجزئي أو الفرعي الأول للتعليم العالي والذي يهتم بقياس مدخلات منظومة التعليم العالي أين احتلت المرتبة 38 برصيد 48.9 (أين بلغ المتوسط العالمي 38.9)، وجاءت هذه النتيجة لتؤكد التطور الحاصل في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، حيث إرتفعت نسبة الملتحقين بالتعليم العالي من 10% سنة 1990 إلى 31 سنة 2010 ، لتصل إلى 54% سنة 2020 ، في حين بلغت سنة 2023 نسبة 56%.[1]
- كما أن التوسع في الإنفاق العام من خلال الاعتمادات المالية المخصصة، حيث أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن كافة الإمكانيات المادية والبشرية تم إتخاذها لإنجاح الدخول الجامعي 2025/2024، حيث تم تخصيص ميزانية هامة بلغت 664 مليار دج فضلا عن ارتفاع ميزانية القطاع ما بين سنة 2020 و 2024 60% ، ما يسمح بالنهوض بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي. كل هذا ساهم في تطور عدد المؤسسات الجامعية، حيث يبلغ عددها حاليا 117 مؤسسة جامعية موزعة كالتالي: 55 جامعة 9 مراكز جامعية، 40 مدرسة عليا 13 مدرسة عليا للأساتذة.[2]

[1] بيانات مجموعة البنك الدولي حول الجزائر متوفر على الموقع: https://data.albankaldawli.org ، تاريخ التصفح: 2025/05/11 .

[2] إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ، متوفر على الموقع: https://www.mesrs.dz/index.php/agregats-ar- 2-05- 2024، تاريخ التصفح: 2025/05/11.

- عند النظر إلى المؤشرين الفرعيون الآخرين للتعليم العالي وهما: بيئة التعليم ، المخرجات تجد أن الجزائر تحتل المرتبة 96 و 149 على التوالي بقيم مقدرة ، 44.5 و 22.3.

بالرجوع إلى المؤشرات السابقة وبأخذها في سياق واحد يمكن القول إن طبيعة الاقتصاد الجزائري لا يعتمد بصورة كبيرة على عمليات إنتاج، نشر واستخدام المعرفة (المؤشر الكلي والمؤشرات القطاعية)، لكن بالمقابل منظومة التكوين واعداد الموارد البشرية بما فيها منظومة التعليم العالي تكون أعداد كبيرة من الطلبة الأسواق العمل (مؤشر المدخلات)، لكن عملية الاستفادة من هذه المخرجات في عملية التنمية يبقي محدود، وهو ما يؤكد نتائج الدراسات التي أكدت محدودية العلاقة الإيجابية بين الاستثمار في التعليم العالي والنمو الاقتصادي، باعتبار التعليم العالي محدد من محددات النمو الاقتصادي لكن ليس هو المحدد الرئيسي له.

فالخلل الناتج في المعيار الثالث (التعليم العالي) يمكن ملاحظة أثره في مؤشر البحث والتطوير والابتكار الذي لم يسجل سوى نتيجة 17 خلال سنة2021، ووفقا لمؤشر الابتكار العالمي لسنة 2024 فقد جاءت الجزائر في المرتبة 115 عالميا، بنتيجة 16.2 نقطة مسبوقة بمعظم البلدان المغاربية والعربية[1]، مما يستوجب عليها إضافة مزيدا من التحسينات في مجال الابتكار التكنولوجي، لدوره الكبير في تعزيز النسيج الصناعي، ترقية نشاط المؤسسات الناشئة، والدفع بأداء الاقتصاد الوطني أكثر خارج قطاع المحروقات، لتتضح لنا نقطة ضعف المعرفة في الجزائر وأن المنافسة في مجال المعرفة هي الكفيلة بقلب موازين هذا الاقتصاد وتغذية المعايير الأخرى.

[1] مؤشر الابتكار العالمي 2024: ملخص عملي، المنظمة العالمية للملكية الفكرية Wipo.

المطلب الثالث: تحديات اقتصاد المعرفة في الجزائر

إن الطبيعة الخاصة المتميزة لاقتصاد المعرفة تجعل منه عرضة لبعض الأخطار والمشاكل التي تسير عكس اتجاهه وتكبده خسائر طائلة، وهنا سنتطرق إلى أهم التحديات التي تقف أمام الجزائر لتتحول من اقتصادها الريعي إلى اقتصاد مبني أساسا على المعرفة.

3-1-3-1-طبيعة النظام الاقتصادي القائم

في تقرير للتنمية الانسانية الثاني للمنطقة العربية الذي صدر عن الأمم المتحدة، جعل من المعرفة محور إهتمامه في سعيه لفهم أسباب تعثر التنمية في البلاد العربية، ومن أهم هذه الأسباب هو طبيعة النظم السياسية التي تشكل اليوم في نظر البعض وخاصة الجزائر نقطة الضعف الرئيسية في حياة المجتمع، رغم أن هذه النظم ليست مستقلة تماما عن البنيان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في هذه المجتمعات، ومن بين هذه الخصائص نذكر: [1]

- اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد، فقد أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته و تحد من كفاءة السياسات والمؤسسات الاقتصادية، حيث نجد أن البيروقراطية المرتبطة بالحكم المطلق وانعدام مساءلة ومحاسبة السياسيين التي سيطرت على الإدارة الاقتصادية الجزائرية لعقود طويلة على إضعاف الطلب الاقتصادي على المعرفة والتجديد العلمي والتقني بقدر ما تدعم اقتصاد المضاربة الذي يستفيد من الصلات الخاصة التي تقوم بين الإدارة ورجال الأعمال لفرض منطق الإحتكار، وإن كان قد تم بعد ذلك تطبيق قوانين تسمح ببعض المنافسة؛ مثل تطبيق مشاريع التعديل الهيكلي، الانفتاح والإصلاح الاقتصادي، فإن فساد النظم المجتمعية والسياسية يقود إلى تكوين شبكات مصالح قوية تتقاسم المنافع والمصالح فيما بينها.
- اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي يقوم على إستراتيجية إستنزافية للثروة البترولية والغازية لا تراعي محدودية الاحتياطات وضرورة استخلافها والكفاءة في تخصيص عائداتها والعدالة في توزيع منافعها، وهذا ما يزيد من حدة الإدارة البيروقراطية على التنمية المعرفية.

3- 1- 3- 2- الاعتبار الخاطئ للتنمية البشرية

في جدول الحوار الحضاري العالمي والإقليمي والجهوي، وفي قلب الحوارات الثقافية يتنامي التفكير عن دور الموارد البشرية كثروة حقيقية لأي بلد تساهم في صياغة العالم المعاصر المتميز بنظام اقتصادي واجتماعي قائم على إنتاج المعرفة. إن هذا التحول يفترض له أن يزداد رسوخا مع نضوج اقتصاد المعرفة كنمط إنتاجي إستقطابي يؤدي إلى توسيع الفجوة

[1] بغداد باي غالي ، مرجع سابق ، ص 95، ص 96.

الاجتماعية الاقتصادية بين الطبقات داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات بعضها البعض شمالا وجنوبا نظرا لما تتطلبه أبنيته وأدواته من مهارات خاصة ومعارف راقية تبدو صعبة المنال على المجتمعات الضعيفة التي لم تدخل الفضاء الصناعي نفسه. ومن هنا، نعتقد أن الحال بالنسبة للجزائر وحتى يتسنى لها فرصة الاندماج في اقتصاد المعرفة لا بد عليها إعادة اعتبار مفهوم التنمية البشرية، وبحكم التراكمات الاقتصادية، التاريخية والسياسية والمعرفية ما زالت الجزائر تعاني من افتقار للموارد البشرية نظرا للإشكال المطروح.

إعادة اعتبار مفهوم التنمية البشرية في الجزائر يكون من خلال التركيز على محورين أساسين هما: [1]

أ. خلق مناخ تكنو- اقتصادي مناسب لاكتساب المعرفة وهذا من خلال التركيز على:

- تطوير قاعدة مهارات محلية في مجال إنتاج البرامج المعلوماتية واستعمالها بخلق صناعة محلية.
- جذب وتشجيع الإستثمارات الأجنبية في التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات.
- تحسين فرص النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والإتصال وتطويرها.
- إعطاء أهمية كبرى للرأس المال الفكري .

ب. وضع استراتيجية جزائرية واضحة للتنمية البشرية قادرة على دمج البلاد في اقتصاد المعرفة، وهذا من خلال التركيز على مايلي:

- إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي العام وترشيده في سبيل إجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتغذية المعرفة.
- تثمين دور التعليم.
- القضاء على أمية الحرف والفكر مع الاهتمام بالتعلم مدى الحياة.
- التخفيف من الفقر والحرمان وتامين الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية.
- ردم الهوة المعرفية بين الرجال والنساء.

3-1-3-3- الفجوة الرقمية

تعرف الفجوة الرقمية على أنها الفجوة التي خلفتها تكنولوجيا المعلومات والإتصال ما بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتتمثل أساسا في البني التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وسرعة الاتصال بها.

كما تعرف أيضا على أنها الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة في البني الأساسية للاتصالات والمعلومات وفي إمكانية وصول الأفراد والشركات للإنترنت.

[1] نفس المرجع السابق، ص 96، ص 97.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من هذه الظاهرة، فرغم المشاريع المستمرة إلا أنها تبقى متأخرة بشكل نسبي في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال، وهو أمر يحد من إندماجها في اقتصاد المعرفة. وفي الواقع أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر هي حبيسة لقطاعات قليلة وأشخاص محدودين، وهذا غير كاف لإنتاج اقتصاد معرفي فعال، وإن الاخفاق في هذا التلاحم يمكن أن تكون له عواقب وخيمة إن لم يتم الإدراك السريع لدور التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال كوسيلة فعالة لتدارك التخلف الاقتصادي وهذا ما يجعلنا ندق ناقوس الخطر بالنسبة للجزائر، حيث المعنيين من متخذي قرارات وباحثين في سبات عميق يمكن أن يكون قاتلا لمستقبل الاقتصاد الجزائري.

وحسب ما ورد من قبل جمعية الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من اجل التنمية على الدول النامية كي تندمج في اقتصاد المعرفة أن تركز على جانب تكنولوجيا الاعلام والإتصال، بحيث إذا كان إستعمال هذه الأخيرة بغرض إقامة بنى تحتية معلوماتية مكلفا، فإن عدم إستعمالها يكون أكثر تكلفة.[1]

إضافة إلى ما سبق، فإن السمات الأساسية للجزائر والتعديلات التصحيحية الهيكلية التي تمت فيها وما أفرزته من نتائج أدت إلى ضعف قدرة اقتصادياتها على الانتفاع الإيجابي من مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته، بل وأسهمت في العديد من الحالات بإفرازات سلبية أدت إلى إتساع الهوة نتيجة لأسباب عديدة من بينها: [2]

- ضعف إمكانيات البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي فيها والتي تتصل بقدرات البحث الأساسي منه والتطبيقي بالذات نتيجة ضعف الاهتمام بالبحوث العلمية والتكنولوجية النظرية منها والعملية وضعف الإنفاق عليها بالنسبة لإجمالي الناتج القومي.
- عدم توفر البيئة الاجتماعية المناسبة والمشجعة لتوليد التقنيات المتقدمة واستخدامها بكفاءة ، نظرا لضعف الحوافز الاجتماعية وضعف التقدير والاعتبار الاجتماعي التي يتيحها المجتمع، سواء للعاملين في نشاطات البحث العلمي والتطور التكنولوجي أو لمستخدميها.
- الغياب الواضح للمؤسسات الرسمية ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تعاني الدول العربية من ضعف البنية المؤسسية الحكومية المتمثلة في البيروقراطية والروتين وتعقيد المعاملات والاجراءات.

[1] نفس المرجع السابق ،ص 98.

[2] نفس المرجع السابق .

- توظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الجزائر توظيفا ترفيهيا استهلاكيا لا توظيفا تنمويا، وعلى سبيل المثال مازالت الإنترنت وهي أحدث التكنولوجيات تستخدم في الوطن العربي في الغالب إستخدامات ترفيهية واقتصار إستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال على المدن الكبرى.
- هجرة الأدمغة والكفاءات: تمثل نزيفا حقيقيا يكبد البلد الأصلي خسائر اقتصادية جد معتبرة، حيث إن النفقات الطائلة التي خصت للاستثمار في الرأسمال البشري لم يجن منها البلد العائد المنتظر. ولان اقتصاد المعرفة يقوم أساسا على الرأسمال البشري، فهو مهدد بشكل مباشر بظاهرة هجرة الأدمغة خاصة في مجال التكنولوجيا وهو بذلك يواجه بذاته تحديا صعبا لا مناص من إتخاذ قرارات عملية لإسترجاع تلك العقول المهاجرة والحفاظ على العقول التي لم تهاجر، وذلك من خلال توفير الظروف الملائمة التي تهيأ لهذه الطاقات البيئة الملائمة للعمل والإبداع.

المبحث الثاني : المؤسسات الناشئة في الجزائر

إن إهتمام الجزائر بالمؤسسات الناشئة نابع من إدراك صانع القرار الاقتصادي في الجزائر من أن المؤسسات الناشئة تمثل المحرك الأساسي لاقتصاد الغد، كما ستقدم هذه المؤسسات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، فهي التي ستستقطب فئة الشباب من خلال دعم الدواة والقطاع الخاص لمشاريع شبابية ومقاولاتية، تساهم في التحاق الشباب الحامل للمشاريع الابداعية والمبتكرة في مسار التنمية والنهضة الاقتصادية في الجزائر، وتعزيز الآلة الإنتاجية المحلية.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الناشئة في الجزائر

3-2-1-1-التعريف القانوني للمؤسسات الناشئة

أصدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي رقم (20/254) المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لعلامات الناشئة والمؤسسات المبتكرة والحاضنات وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، وقد ذكر هذا المرسوم في الفصل الرابع مجموعة الشروط التي بموجبها تمنح علامة مؤسسة ناشئة، حيث نصت المادة (11) منه على أنه: تعتبر " مؤسسة ناشئة "كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير التالية: [1]

- أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري؛
- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (08) سنوات ؛
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة الناشئة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة ؛
- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية ؛
- أن يكون رأسمال الشركة بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق الاستثمار المعتمد أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة" مؤسسة ناشئة" ؛
- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛
- أن لا يتجاوز عدد عمال المؤسسة 250 عاملا.

والملاحظ أن المشرع الجزائري لم يعرف المؤسسة الناشئة مباشرة وإنما حدد أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في المشروع لكي يمنح صفة" المؤسسة الناشئة"

[1] المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقك (254/20) المؤرخ في 27 محرم 1442 الموافق ل 15 سبتمبر ، المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لعلامات المؤسسات الناشئة والمؤسسات المبتكرة والحاضنات وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها ، الجريدة الراحية ، العدد 55 ، الصادرة في 21 سبتمبر 2020 ، ص 11.

3-2-1-2-مجهودات الدولة لتطوير المؤسسات الناشئة :

تعول السلطات الجزائرية على خلق نموذج اقتصادي جديدا بعيدا عن الريع الذي اعتمد عليه اقتصاد البلاد منذ عقود وبالتالي أصبح الاستثمار ودعم المؤسسات الناشئة من أوليات صانع القرار الاقتصادي الجزائري، من أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعزيز الآلة الانتاجية المحلية.

وقد أبدت الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة، اهتماما كبيرا بدعم كبيرا بدعم الشباب الباحث على خلق المؤسسات الناشئة حيث بدأت ترى أن مستقبل الاقتصاد الوطني مربوطا بالمؤسسات الناشئة الجزائرية التي ستصبح مستقبلا قاطرة النموذج الاقتصادي الجديد.

وكانت الحكومة الجزائرية، قد نظمت بداية أكتوبر 2020، الندوة الوطنية للمؤسسات الناشئة" ألجيريا ديسرلبت 2020"، بمشاركة أكثر من ألف مشارك من مؤسسات ناشئة وحاضنات وممثلي هيئات حكومية ومالية ومتعاملين اقتصاديين وخبراء وممثلي جمعيات وجامعات ومراكز البحث .

وكان من أهم ما خرج به هذا اللقاء الأول من نوعه في الجزائر قرار الإطلاق الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، الذي يهدف إلى تمكين الشباب أصحاب المشاريع من تفادي البنوك والإجراءات البيروقراطية. [1]

كما تم إصدار مجموعة من القرارات في هذا المجال تتمثل في:[2]

- إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة.

- إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الإستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والامكانيات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة.

- وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة، من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات. علاوة على عملية إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة، التي ستقضي إلى مراجعة النصوص الموجودة من أجل تكييف آليات التمويل مع دورة نمو المؤسسات الناشئة.

- تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها {ANPT}، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

---

[1] عائشة بن جعفر ابرهيم ، شالا ، أحمد طبوش (2021)" المؤسسة الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات مع الإشارة إلى التجارب الرائدة في العالم العربي" حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 01 ، ص 97.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 97.

- تحويل قطب الإمتياز التكنولوجي {hUB} للمؤسسات الناشئة: الذي يجري إنجازه من قبل شركة"سوناطراك" على مستوى حديقة الرياح الكبرى دنيا بارك ،إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

- تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني.

- تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانيات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، لاسيما ولايات، بشار، وورقلة وقسنطينة، ووهران، وتلمسان وسطيف، وباتنة، قبل توسيع هذا المسعى إلى كامل التراب الوطني.

- وأخيرا، ومن أجل ضمان التآزر المشترك ما بين القطاعات لتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة، يكلف السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، بالسهر على ضبط المساهمات التي تقدمها جميع القطاعات.

المطلب الثاني: تطور عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر

في كلمة ألقاها وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة السيد ياسين وليد، حول جهود الجزائر لتعزيز المناخ البيئي للمؤسسات الناشئة، مبرزا أيضا السياسات الحكومية المختلفة الداعمة لاستثمارات الأجنبية، خلال مشاركته في النسخة 21 لمنتدى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لكلية إدارة الأعمال بلندن، أبرز فيها السيد الوزير جهود الجزائر في تنويع اقتصادها، من خلال مختلف السياسات الحكومية التي تهدف إلى تحقيق اقتصاد مبني على المعرفة، وتعزيز المناخ البيئي للمؤسسات الناشئة ، والابتكار على المستوى الإفريقي.

وفي هذا الإطار أشار السيد الوزير إلى الرؤية الجديدة التي اعتمدتها الجزائر، والتي ترتكز أساسا على الثقة في الكفاءات الجزائرية لتنويع اقتصادها، وتطوير المهارات المختلفة وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا لاسيما لدى فئة الشباب المبتكر، ويأتي ذلك من خلال وضع أطر قانونية مرنة، ووسائل تمويل جديدة على غرار صندوق الاستثمار في المؤسسات الناشئة، إضافة إلى مجمل التحفيزات المشجعة على الابتكار والبحث والتطوير، وكذا الاستثمار في الشركات الناشئة.[1]

وقد شهدت المؤسسات الناشئة في الجزائر تطورا ملحوظا خلال سنة 2024 يجعل منها قطاعا واعدا، بفضل جملة من التدابير المتخذة من طرف السلطات العليا والنصوص التشريعية التي تم اعتمادها لدعم ومرافقة هذا المجال، مما أعطى دفعا قويا لإنشاء نظام بيئي مقاولاتي مبني على المبادرة والابتكار والمعرفة.

[1] مشاركة وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات المصغرة السيد ين وليد في النسخة 21 لمنتدى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لكلية إدارة الإعمال بلندن ، وكالة الأنباء الجزائرية ، تاريخ النشر: 04/ 05/ 2024، متوفر على الموقع:- https// www.aps.dz/ ar/ economie 2024-05-04-19-0619161531 / ، تاريخ التصفح: 2025/05/10.

وقد حفزت هذه التدابير الشباب الجزائري على الانخراط في رحلة المقاولاتية، أحيانا حتى قبل تحصله على الشهادة الجامعية، حيث تم وضع هذه القرارات بحكمة من طرف وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة التي أنشأها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون سنة 2020، ليدمج بها لاحقا قطاع المؤسسات المصغرة.

وبفضل هذه القرارات صارت الجزائر تصنف ضمن أفضل 20 دولة في العالم من حيث إجمالي المؤسسات الناشئة في سنة 2024، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): أفضل 20 دولة في العالم من حيث إجمالي المؤسسات الناشئة في سنة 2024

الترتيب	الدولة	المؤسسات الناشئة	الترتيب	الدولة	المؤسسات الناشئة
01	الولايات المتحدة الامريكية	84102	11	سنغافورة	1308
02	الهند	17806	12	البرازيل	1234
03	المملكة المتحدة	7676	13	هولندا	1190
04	كندا	4137	14	ايطاليا	990
05	استراليا	3139	15	/	/
06	اندونيسيا	3049	16	سويسرا	850
07	المانيا	2576	17	الباكستان	832
08	فرنسا	1747	18	نيجيريا	824
09	اسبانيا	1559	19	الجزائر	812
10	الامارات العربية المتحدة	1426	20	الصين	772

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع: https://www.startuprankingcom/countries. ، تاريخ التصفح: 10/ 2025/05.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تأتي حسب موقع startupranking.com (في ظل غياب قاعدة بيانات للمؤسسات الناشئة في الجزائر) في المرتبة التاسعة عشر (19) عالميا بـ 812 مؤسسة ناشئة، والثانية إفريقيا بعد نيجريا (824 مؤسسة ناشئة)، والثانية عربيا بعد الإمارات العربية المتحدة (1426 مؤسسة ناشئة).

وقد شهدت الجزائر نموا معتبرا في عدد المؤسسات الناشئة مقارنة بسنة 2020، حيث تمكنت الجزائر في فترة وجيزة من أن تتصدر الترتيب القاري بعد نيجريا في مجال المؤسسات الناشئة، بعدما كنا في آخر الترتيب في إفريقيا، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-5) : ترتيب الدول الإفريقية من حيث عدد المؤسسات الناشئة في سنة 2020 وسنة 2024

سنة 2020			سنة 2024		
الترتيب	الدولة	المؤسسات الناشئة	الترتيب	الدولة	المؤسسات الناشئة
01	نيجيريا	694	01	نيجيريا	824
02	مصر	560	02	الجزائر	812
03	جنوب افريقيا	431	03	مصر	648
04	كينيا	304	04	جنوب افريقيا	520
05	غانا	108	05	كينيا	350
06	الكاميرون	92	06	غانا	134
07	اوغندا	86	07	المغرب	123
08	المغرب	73	08	اوغندا	100
09	انغولا	45	09	الكاميرون	97
10	تونس	44	10	اونغولا	71
11	الجزائر	41	11	تونس	58

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد:

على الموقع: https://www.startupranking.com/countries ، تاريخ التصفح: 2025/05/10.

برودي مفروم (2020)،" المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والمأمول"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، ص351.

وجاء في بيان مجلس الوزراء أن رئيس الجمهورية وبعد الاستماع لعرض حول تمويل المؤسسات الناشئة، أكد مواصلة الدولة تمويل ودعم المؤسسات الناشئة التي عرفت تطورا معتبرا في السنوات القليلة الماضية، مع إشراك القطاع الخاص في هذه لعملية مقابل تحفيزات. وشدد رئيس الجمهورية في نفس السياق أن المرحلة القادمة هي العمل على كسب النوعية وليس الكمية، حيث أن مجال المؤسسات الناشئة هو اقتصاد المعرفة والذكاء وتحقيق النجاعة الاقتصادية، كما أكد أن تمويل هذه المؤسسات يجب أن يستهدف الشباب ويراعي نوعية المشاريع المستحدثة.[1]

المطلب الثالث: المؤسسات الناشئة كمدخل لتحقيق الاقتصاد معرفي في الجزائر

3-2-3-1- تدابير من أجل تعزيز اقتصاد المعرفة بالجزائر

جاء مخطط عمل الحكومة بتدابير جديدة ترمي لتعزيز الاقتصاد المعرفة والبحث والتطوير والابتكار، علاوة عن الرقية منظومة حاضنة للمؤسسات الناشئة والاقتصاد الرقمي، وذلك من خلال ما يلي[2]:

- تلتزم الحكومة بإعداد قانون إطار حول اقتصاد المعرفة، وإعداد إستراتيجية وطنية لنقل التكنولوجيا ؛
- وضع آليات ملائمة لتمويل أشغال وضع النماذج والبحث والتنمية لصالح المؤسسات الناشئة ؛
- استحداث محفزات جبائية لتشجيع المؤسسات على الاستثمار في مجال البحث والتنمية ؛
- وضع إطار تنظيمي لضبط النفقات التي يمكن تصنيفها بنفقات البحث والتنمية في المؤسسات، واتخاذ تدابير تحفيزية لتشجيع أطروحات البحث في المؤسسة ؛
- وضع آلية لدعم إيداع براءات الاختراع على المستوى الدولي ؛
- تشجيع تشغيل اليد العاملة ذات التأهيل العالي في المؤسسات، واستحداث الوضع القانوني للباحث في المؤسسة؛
- رقمنة إجراءات إيداع براءات الاختراع واستحداث مناطق تكنولوجية حرة، علاوة عن تشجيع أصحاب براءات الاختراع على إنشاء مؤسساتهم الناشئة ؛

[1] كلمة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون خلال اجتماع مجلس الوزراء ، وكالة الأنباء الجزائرية تاريخ النشر: 2024/04/21 ، متوفر على الموقع: 56-06-18-21-160843-2024-04 https://www.aps.dz/ar/economie /تاريخ التصفح: 2025/05/10.

[2] حمزة عمي سعيد صليحة ، وذان (2022) ،" المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة في الجزائر" ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول: التوجه نحو الاستثمار في المؤسسات الناشئة في ظل اقتصاد المعرفة- رهان لتحقيق التنمية المستدامة- جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر يومي 2 و 3 نوفمبر ص 275.

- تشجيع التعاقد الخارجي لإنجاز أعمال البحث والتنمية، من خلال استحداث إطار تنظيمي للاختراع المفتوح وإستحداث ورشات وضع النماذج (فضاءات التصنيع) لصالح حاملي المشاريع الابتكارية، وكذا اللجوء إلى مقدمي الخدمات الجزائريين في قطاع الرقمنة والتكنولوجيات الجديدة للحد من التبعية التكنولوجية.

3-2-3-2-تطوير المؤسسات الناشئة كمدخل لتحقيق اقتصاد معرفي

فيما يتعلق بالإسراع في تحقيق الانتقال الرقمي وتطوير المؤسسات الناشئة، تلتزم الحكومة بترقية منظومة حاضنة للمؤسسات الناشئة والاقتصاد الرقمي من خلال ما يلي [1]:

- إنشاء إطار تنظيمي للابتكار المفتوح ووسائط الدفع الإلكتروني ؛
- إصدار النصوص التطبيقية من أجل التمويل التشاركي علاوة عن مراجعة الإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية لجعلها أكثر مرونة مع المؤسسات الناشئة ؛

تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات لصالح المؤسسات الناشئة وغيرها من المستثمرين المبتدئين، وإنشاء المؤسسات الناشئة لأصحاب الأعمال الحرة والمقاولين الذاتيين، وتعزيز دور المؤسسات الناشئة كأداة للإشراك المالي من خلال الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية ؛

إنشاء ممثليات إقليمية لصندوق المؤسسات الناشئة الجزائرية، وإطلاق برنامج للإسراع في إنشاء المؤسسات الناشئة من خلال مسرع عمومي، وإنشاء حاضنات ومسرعات في كل ولايات البلاد، مع وضع نظام لتقييم الحاضنات وتأهيل مستواها، واستحداث "مخبر مالي" لصالح المؤسسات الناشئة التي تنشط مجال التكنولوجيات المالية ؛

تسعى الحكومة إلى إحصاء التصنيفات الدولية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة والاختراع واقتصاد المعرفة، وتحسين مرتبة الجزائر وتقليص أعباء أرباب العمل لصالح المؤسسات الناشئة، وتشجيع رأسمال المخاطر بالنظر إلى دوره الأساسي في تمويل الابتكار ؛

تخفيف الإجراءات الإدارية لإنشاء صندوق للاستثمار وصندوق إيداع مشترك للابتكارات ؛

إدخال تدابير تحفيزية مع الإعفاء الضريبي للمبالغ المستثمرة في المؤسسات الناشئة (حقوق المساهمين)، وتسهيل طرق الاستفادة من الدفع الإلكتروني لصالح المؤسسات الناشئة ؛

استغلال صناديق الاستثمار الولائية لتمويل المؤسسات الناشئة، وتعزيز التعاون مع صناديق الاستثمار الكفيلة بالاستثمار في المؤسسات الناشئة في الجزائر ؛

[1] نفس المرجع السابق ، ص 277 ، ص 278.

تشجيع المؤسسات الناشئة الأجنبية، ولاسيما الإفريقية على الاندماج في المنظومة الحاضنة الجزائرية.

المبحث الثالث : دراسة حالة حاضنة جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

يرتكز الاقتصاد الصناعي على الشركات الصناعية بينما يعتمد اقتصاد المعرفة على المؤسسات الناشئة، ولأن هذه الأخيرة تتميز بمستوى عالي من المخاطرة وتعترضها العديد من الصعوبات خلال مسارها نحو الصعود والنماء جاءت حاضنات الأعمال لتوجه وترافق وتساعد المؤسسات الناشئة لبلوغ هدفها المنشود، وتختلف هذه الحاضنات وتتعدد حيث تعد حاضنات الأعمال الجامعية من أهمها وذلك لعدة اعتبارات منها المستوى التعليمي والمعرفي العالي للمنتمين إلى هذه الجامعات، ناهيك عن البيئة المعرفية داخل الجامعات المشجعة للبحث والتطوير والإنتاج الفكري،كذلك ما يمكن أن توفره الجامعات من مخابر بحث ووسائل تكنولوجية وتقنية عالية.

المطلب الأول : عرض وتعريف حاضنة أعمال جامعة الشاذلي بن جديد

3-3-1-1- تعريف حاضنة أعمال جامعة الشاذلي بن جديد

لقد تم تدشين حاضنة أعمال جامعة الشاذلي بن جديد بولاية الطارف بتاريخ 13 ماي 2022، تحت إشراف البروفيسور السيد سليم حداد مدير الجامعة آنذاك، وإدارة الدكتورة نوري ندى كمدير للحاضنة آنذاك، وبقرار وزاري مشترك مؤرخ في 18 جانفي سنة 2024، يتضمن إنشاء مصلحة مشتركة للبحث تسمى "الحاضنة" لدى جامعة الطارف[1] حاضنة الأعمال الجامعية لجامعة الشاذلي بن جديد بولاية الطارف، هي مصلحة تحت إشراف الجامعة تابعة لوزارة التعليم العالي تخضع لوصاية المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تهتم بتأطير ومرافقة الطلبة الجامعيين بهدف جعلهم رواد أعمال ذوي كفاءات علمية ومهنية متميزة جدا، وتشرف على إدارتها حاليا الدكتورة أمينة عمراني.

تعمل حاضنة الأعمال على استقطاب، احتضان وتوجيه أصحاب الأفكار الإبداعية والابتكارية من أجل تحويل الأفكار والابتكارات إلى مشروعات اقتصادية منتجة، والتأسيس لاعتماد مؤسسات ناشئة START-UP تحقق أرباحا مادية تساهم في خلق الثروة الاقتصادية وتنويع الصادرات.[2]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، الصادرة بتاريخ 20 ذو القعدة عام 1445 هجري الموافق لـ 28 مايو سنة 2024 ميلادي، ص24.

[2] معلومات مقدمة من طرف مسؤولي حاضنة جامعة الشاذلي بن جديد.

3-3-1-2- هيكلة حاضنة أعمال جامعة الشاذلي بن جديد

تتكون الحاضنة من فرعين أساسيين :[1]

أ. فرع الهندسة وإدارة الأعمال

الذي يقوم باستقبال حاملي الأفكار من أساتذة وطلبة مبدعين ومؤسسات، من أجل مرافقتهم ومواكبتهم حتى تجسيد الأفكار وبعث المؤسسة الناشئة في الميدان وفق أسس علمية اقتصادية اجتماعية علمية مدروسة، حفاظا على ديمومة نجاعتها في السوق وخوض غمار التنافسية، من خلال إثبات مكانتها بين المؤسسات الناشئة الأخرى، بما يسمح بدعم البنية الاقتصادية التحتية واستحداث مناصب الشغل وترقية مجال المقاولاتية والمؤسسات الناشئة التي باتت بديلا لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

ويكلف هذا الفرع بما يأتي :

- استقبال ومرافقة مشروع إبتكاري ذي صلة مباشرة بالبحث؛
- مساعدة صاحب المشروع على تحقيق فكرته؛
- انتقاء واثبات إمكانية تطبيق الفكرة في المدى البعيد؛
- تقديم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والاستشارة والتمويل، مع مرافقتهم إلى غاية إنشاء المؤسسة؛
- متابعة تطور المؤسسات المنشأة من طرف الحاضنة.

ب. فرع صيانة وأمن التجهيزات العلمية

كما يوضع تحت تصرف الحاضنة فرع صيانة وأمن التجهيزات العلمية التي يؤطرها أساتذة ومختصون من الكليات العلمية التي تعتني بمرافقة المؤسسات الناشئة وحاملي الأفكار والمتعاملين من أرباب المؤسسات والمستثمرين، في سياق انفتاح الجامعة المحلية على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، بجعلها أداة فعالة في قلب معادلة التنمية الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرجوة، بعد أن تعززت الولاية مؤخرا بدخول عشرات المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات والمجالات حيز الخدمة بعد رفع القيود والعراقيل عن بعض منها.

ويكلف هذا الفرع بما يأتي :

- صيانة التجهيزات العلمية الموضوعة تحت تصرف الحاضنة؛
- ضمان أمن الموقع والتجهيزات العلمية.

[1] نفس المرجع السابق.

وعليه انخرطت جامعة الشاذلي بن جديد بقوة في برنامج الإنعاش الوطني وترقية المؤسسات الناشئة وتشجيع الاستثمار، حيث بادرت مصالحها ببرمجة أيام تكوينية لفائدة الطلبة للتعريف بالفكر المقاولاتي، بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، توجت بتوزيع شهادات مشاركة على المعنيين، إضافة إلى إبرام اتفاقيات وتنظيم لقاءات تكوينية بالتعاون مع القائمين على قطاع الصيد البحري بولايتي الطارف وعنابة والوكالة الوطنية المستدامة لتنمية الصيد البحري والمائيات، من أجل مرافقة المتعاملين والقيام بتجارب تطبيقية في مجال تربية المائيات المدمجة مع الفلاحة، علاوة على تنظيم أيام إعلامية لترقية نشاط المائيات والصيد البحري، بالنظر للمؤهلات التي يزخر بها القطاع وإجراء تجارب تعتني بهذا الجانب.

وقد تم استقبال وفد من جامعة بوخاريست في رومانيا، يضم أساتذة وباحثين من أجل دراسة ووضع أطر توسيع العلاقة ما بين الجامعتين في إطار شراكة بحثية علمية وبيداغوجية أفضت إلى توقيع اتفاقية تعاون وتبادل ما بين الجامعتين كما تم استقبال ممثلين عن معهد باستور في تونس، لتوقيع اتفاقية تعاون لتعزيز سبل التعاون البحثي، البيداغوجي والعلمي المشترك.[1]

في حين قالت مديرة حاضنة أعمال جامعة الشاذلي بن جديد الدكتورة أمينة عمراني بأنه تم الموافقة على 123 مشروع لإنشاء مؤسسات ناشئة في مجالات عديدة، منها 98 مشروع في مرحلته الأولية و 25 مشروع تحصل أصحابها على براءة الاختراع، وحصول 9 مشاريع طلابية على وسم لابال **LABEL** لمشروع مبتكر، كما أكدت مديرة مركز تطوير المقاولاتية للجامعة عن استقطاب حوالي 300 طالب من أبدوا رغبة في استحداث مؤسسات ناشئة، بشرط الحيازة على الشهادة الجامعية من أجل التسجيل على المنصة الأرضية بغرض انتقاء 25 مشروعا، وتلقي دورة تكوينية تسمح لهم بتعريفهم حول مفاهيم تسيير المقاولاتية قبل تمويل مشاريعهم التي تصل إلى 1مليار سنتيم في اطار برنامج الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية، و ملياري سنتيم عن طريق الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة بشرط حصول صاحب المشروع على وسم لابال **LABEL** للمشروع المبتكـر.[2]

[1] مقال منشور بجريدة النصر الإلكترونية، " في إطار الانفتاح على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي: تدشين حاضنة لمرافقة المؤسسات الناشئة بجامعــة الطارف "، تاريخ النشر : 2022/05/14، متوفر على الموقع :
https://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=199348، تاريخ التصفح: 2025/05/20.

[2] مقال منشور بجريدة النصر الإلكترونية، " فيما تم تخصيص 5مناطق مصغرة لترقية مجال المقاولاتية : استحداث أزيد من 200 مؤسسة ناشئة بولاية الطارف "، تاريخ النشر : 2024/11/18، متوفر على الموقع :
https://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=199348، تاريخ التصفح : 2025/05/20.

3-3-1-3- عدد المؤسسات الناشئة التي احتضنتها حاضنة الشاذلي بن جديد منذ تأسيسها

رغم نقص الإمكانيات وعدم اكتمال فريق عمل الحاضنة بشكل كامل إلا أن هذه الأخيرة ممثلة في شخص مديرتها تبذل كل جهدها في تقديم ومشاركة العديد من النشاطات، وهذا ما جعل منها مقصد للطلبة والباحثين حاملي المشاريع وأصحاب الأفكار المبتكرة، ومن جهته أبرز نائب المدير المكلف بالعلاقات الخارجية السيد ساسي سفيان أن جامعة الشاذلي بن جديد كان لها الشرف في أن تكون السباقة لتطبيق فحوى القرار الوزاري 1275، فمنذ تأسيس الحاضنة بلغ عدد المشاريع المحتضنة خلال كل سنة جامعية ما يلي :

- خلال السنة الجامعية 2023/2022 احتضنت حاضنة الأعمال بجامعة الشاذلي بن جديد بالطارف 102 مشروع؛
- خلال السنة الجامعية 2024/2023 احتضنت حاضنة الأعمال بجامعة الشاذلي بن جديد بالطارف 35 مشروع؛
- خلال السنة الجامعية 2025/2024 احتضنت حاضنة الأعمال بجامعة الشاذلي بن جديد بالطارف 69 مشروع؛

جل هذه المشاريع هي مشاريع لمؤسسات ناشئة تم تطويرها ضمن مذكرات تخرج لطلبة الماستر، وذلك في إطار تطبيق القرار الوزاري 1275.

الجدول رقم (3-6) : أبرز المشاريع المحتضنة من قبل حاضنة جامعة الشاذلي بن جديد

الرقم	اسم المشروع	صاحب المشروع
01	مؤسسة "ضيفني" الناشئة تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات السياحية، مثل تنظيم رحلات سياحية مخصصة، توفير إقامة فاخرة، تقديم تجارب فريدة في المناطق السياحية، وإدارة فعاليات سياحية. يمكن للمؤسسة أيضا التركيز على تقديم خدمات سياحية مستدامة، مثل السياحة البيئية والسياحة المجتمعية، بالإضافة إلى تقديم خدمات ترفيهية للزوار.	• **عبادلي شيماء** • **معلم ياسمين**
02	مشروع مبتكر في مجال البيوتكنولوجيا أو البيولوجيا التطبيقية، ذا طابع بيئي أو صحي، استنادا إلى تخصصها. الهدف منه تقديم حلول علمية وتقنية ناتجة عن بحوث أكاديمية في مجال البيولوجيا.	• **ضيافي صفاء**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مسؤولي حاضنة جامعة الشاذلي بن جديد.

3-3-1-4- المهام الأساسية للحاضنة

- ❖ استقطاب وإنتقاء أصحاب الأفكار الإبداعية والمبتكرة؛
- ❖ مرافقة واحتضان أصحاب الأفكار الإبداعية والابتكارية؛
- ❖ زيادة فرص بقاء الشركات الناشئة وتدعيم عملية ريادة الأعمال؛
- ❖ التدريب والتكوين وتطبيق نموذج العمل التجاري **BMC** (مخطط الأعمال)؛
- ❖ القيام بالدراسة الاقتصادية **BMC** ؛
- ❖ توفير فضاء للمرافقة والتأطير والإشراف والتدريب؛
- ❖ توفير الاتفاقيات ووضعها في متناول أصحاب المشاريع المبتكرة؛
- ❖ التواصل وربط العلاقات مع الهيئات المعنية بإعتماد المؤسسات الناشئة وبراءات الاختراع؛
- ❖ التدريب على تقنيات التواصل الفعال والقيادة والتسويق؛
- ❖ توجيه أصحاب المشاريع المتحصلة على وسم **LABEL** وربطهم مع مصادر التمويل؛
- ❖ توفير الفضاءات الملائمة للنشاط والعمل للمؤسسات الناشئة **START-UP** ؛
- ❖ تنظيم أيام دراسية، ملتقيات ودورات تكوينية ذات الصلة بأفكار المقاولاتية والمؤسسات الناشئة؛

- تشجيع الأساتذة والباحثين للإنخراط في مسعى مساعدة الطلبة على إنشاء مؤسسات خاصة وخلق مناصب عمل؛
- تقديم دورات تدريبية في المجالات التي تدور حوليا المشاريع؛
- السهر على توفير جميع الإمكانيات التي تسهل تنفيذ المشاريع؛
- تنظيم مسابقات لفرز الأفكار المبتكرة للمشاريع والحرص على انتقاء مشاريع ذات مستوى عالي من حيث التجديد ومواكبة العصر؛
- القيام بحملات إعلامية وتحسيسية؛
- المرافقة في إيداع طلبات علامة **LABEL** للمشاريع المسجلة في إطار القرار 12/75؛
- التوعية والتكوين في مجال المقاولاتية.[1]

3-3-1-5- أهمية حاضنة الأعمال جامعة الشاذلي بن جديد

- توفر الحاضنة أماكن ومساحات متنوعة ومجهزة لإقامة مشروعات متخصصة أو غير متخصصة؛
- توفر الحاضنة برامج متخصصة لتمويل المشروعات الجديدة من خلال شركات رأس المال المخاطر أو برامج حكومية أو شبكة من رجال الأعمال أو المستثمرين؛
- توفر الحاضنة جميع أنواع الدعم من دعم فني وإداري وتسويقي للمشروعات المشتركة بها؛
- تدار هذه الحاضنة عن طريق إدارة مركزية متخصصة في إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقوم الحاضنة والمستشارين المعاونين على متابعة وتقييم المشروعات المشتركة بشكل مستمر؛
- يتم اختيار المشروعات الملحقة طبقا لمعايير شخصية وفنية وبأسلوب علمي يعتمد على دراسة خطة المشروع؛
- توفر الحاضنة المعدات والأجهزة الخاصة بالحاسب الآلي والتجهيزات المكتبية؛
- تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات وتحويلها إلى مشروعات منتجة؛
- تساهم في تنمية الموارد البشرية وحل مشكلة البطالة؛
- توفر المناخ المناسب والإمكانيات والمتطلبات لبداية المشروعات الصغيرة؛
- تقديم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة؛
- تربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركة السوق ومتطلباته.[2]

[1] معلومات مقدمة من طرف مسؤولي حاضنة جامعة الشاذلي بن جديد.

[2] معلومات مقدمة من طرف مسؤولي حاضنة جامعة الشاذلي بن جديد..

المطلب الثاني : المراحل التي يمر بها المشروع داخل الحاضنة ونوع الدعم المقدم

3-3-2-1- معايير التحاق المشروعات بالحاضنة

وفيما يخص معايير التحاق المشروعات بالحاضنات يمكن القول بأن أهم شروط الالتحاق هو مدى إحتياج المشروع للدعم من الحاضنة، ويجب أن تكون تلك المؤسسات مبنية على الأشخاص المؤهلين أصحاب الأفكار الجديدة، وفيما يلي إجمالي الشروط الواجب توفرها في هذه المؤسسات :[1]

- أن يكون لدى الريادي فكرة عمل واضحة أو مشروع واضح؛
- أن يخدم المشروع المجتمع الذي يتم إنشاؤه فيه، ويوفر فرص عمل للأفراد؛
- يشترط في المتقدم أن يتوفر لديه التمويل اللازم أو أن يكون لديه القدرة على توفير التمويل المطلوب؛
- أن يكون لدى المشروع قابلية للتوسع والنمو،
- أن يكون المشروع المتقدم للاحتضان يتمتع بمعدل نمو سريع، بحيث يسمح له بالتخرج بحدود الفترة الزمنية المحددة له.

3-3-2-2- المراحل التي يمر بها المشروع داخل الحاضنة

تمر عملية احتضان مشروع في حاضنة الأعمال بجامعة الشاذلي بن جديد بولاية الطارف بعدة مراحل تهدف إلى تحويل الفكرة الابتكارية إلى مؤسسة ناشئة ناجحة. وتتضمن هذه المراحل ما يلي :[2]

أ. مرحلة تقديم الفكرة والتقييم الأولي

- تقديم فكرة المشروع من قبل الطالب أو الخريج إلى إدارة الحاضنة؛
- إجراء مقابلة شخصية مع مدير الحاضنة لشرح الفكرة وتعبئة النموذج المخصص لذلك؛
- عرض الفكرة على لجنة التوجيه أو لجنة إدارة المشروع لتقييمها واتخاذ القرار المناسب بشأن قبولها.

ب. مرحلة التقييم الفني والاقتصادي

- إعداد دراسة جدوى اقتصادية وخطة عمل مفصلة للمشروع؛
- تقييم مدى قابلية الفكرة للتطوير والإنتاج والتسويق؛
- التأكد من أن المشروع يساهم في الاقتصاد الوطني ويوفر فرص عمل جديدة.

[1] نفس المرجع السابق.

[2] نفس المرجع السابق.

ج. مرحلة الاحتضان الفعلي

- ❖ توقيع عقد شراكة بين المحتضن والحاضنة؛
- ❖ توفير الدعم الفني والإداري والتسويقي للمشروع؛
- ❖ تقديم تدريبات متخصصة ومرافقة مستمرة لتطوير المشروع.
- ❖ مدة الاحتضان تتراوح عادة بين سنة وثلاث سنوات، حسب نوع المشروع وتقدمه.

د. مرحلة التخرج والتأسيس

- ❖ بعد إجتياز كافة متطلبات الإعداد والتأسيس، يتم تخريج المشروع من الحاضنة؛
- ❖ يصبح المشروع كيانا اقتصاديا مستقلا جاهزا للاندماج في سوق العمل؛
- ❖ قد يتم تقديم دعم إضافي للمشروع للتوسع أو الحصول على تمويل خارجي.

3-3-2-3- نوع الدعم المقدم داخل حاضنة الأعمال بجامعة الشاذلي بن جديد بالطارف

يشمل عادة عدة جوانب رئيسية، وهي[1]:

أ. دعم إداري وتنظيمي

- ❖ مرافقة الطلبة والباحثين في الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات الناشئة؛
- ❖ تسهيل الحصول على علامة "مشروع مبتكر" أو "مؤسسة ناشئة" عبر الوكالة الوطنية لترقية المقاولاتية؛
- ❖ مساعدة في تسجيل براءات الاختراع وحماية الابتكارات.

ب. دعم تقني وفني

- ❖ توفير فضاءات عمل (مكاتب مؤقتة، قاعات اجتماعات، مخابر أحيانا)؛
- ❖ تمكين الطلبة من الاستفادة من تجهيزات الجامعة (كالمخابر العلمية أو أدوات النمذجة **prototyping**)؛
- ❖ الإرشاد نحو تطوير النماذج الأولية للمنتجات أو الخدمات.

ج. دعم تكويني وتوجيهي

- ❖ تنظيم دورات وورشات في:
  - إعداد خطة العمل**(Business Plan)**؛
  - إعداد نموذج الأعمال **(Business Model Canvas)**؛
  - التسويق الرقمي وريادة الأعمال؛
  - تسيير المشاريع وإدارة الموارد البشرية والمالية؛
  - جلسات توجيهية مع خبراء ومستشارين من قطاع الأعمال.

د. دعم مالي (غير مباشر)

- ❖ المرافقة للحصول على تمويلات مثل :
  - برامج تمويل المؤسسات الناشئة **(Startup Funding)**؛
  - حاضنات التمويل الأولي **(Seed Funding)** ؛
  - مسابقات الابتكار الوطنية (مثل جائزة الابتكار الجامعي)؛
  - تسهيل الولوج إلى مصادر التمويل العمومي مثل : **ANADE, ANGEM, CNAC**

[1] معلومات مقدمة من طرف مسؤولي حاضنة جامعة الشاذلي بن جديد.

هـ. دعم في التشبيك والعلاقات

- تسهيل الاتصال مع :
  - المستثمرين؛
  - حاضنات أخرى؛
  - مراكز بحث؛
  - هيئات دعم ريادة الأعمال؛
  - المشاركة في معارض، صالونات، ومسابقات لعرض المشاريع وجذب الشركاء.

المطلب الثالث : مساهمة حاضنات الأعمال الجامعية في تعزيز اقتصاد المعرفة

تقوم حاضنات الأعمال الجامعية بدعم وتحفيز الأفكار والابداعات والمشاريع المبتدئة والابتكارية معا، وهي من الآليات المهمة لإعداد خريجين في ريادة الأعمال وتصدير شركات ومؤسسات ناشئة لإثراء السوق وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وهذا عن طريق توطين ونقل التكنولوجيا المتطورة وتعزيز استخدامها، خدمة للتنمية الاقتصادية وتعظيما للناتج المحلي، وتهدف كذلك إلى الربط بين أصحاب المشاريع في الجامعة مع الممولين والجهات الحكومية وجهات التسويق، بينما تزداد أهمية حاضنات الأعمال الجامعية حيث تعد مبادرات تسويقية لتسهيل المعرفة ونقلها لدعم المؤسسات والمشاريع الجديدة، وهذا التزاوج بين المعرفة والمشاريع يقلل من نسب واحتمالات فشلها، كما تكمن أهمية الحاضنات الجامعية في كونها تلعب دورا في تقوية العلاقات والتعاون بين القطاعين العام والخاص والجامعة خدمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، ناهيك على أن وجود الحاضنة داخل المؤسسة الجامعية يسهل الحصول على المعرفة والخبرات واستخدام التكنولوجيا المتقدمة.

3-3-3-1- واقع حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر قبل صدور القرار 1275

عمدت الجزائر على غرار أغلب دول العالم إلى مسايرة التوجه الجديد للاقتصاد، المتمثل في تغير في عناصر الإنتاج وتحول في شكل ومحتوى المؤسسات والشركات الخالقة للثروة، الناتج إثر الانفجار التكنولوجي والمعلوماتي الذي يعتبر بدوره من إفرازات الثورة الصناعية الرابعة، وبالرغم من أن هذا القرار جاء متأخرا، إلا أنه يبقى اجتهاد لابد منه للالتحاق بالركب ومسايرة التطور العالمي الذي يهدف لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

كذلك بالنسبة لجامعة الجزائرية فقد كان لزاما على المسؤولين على رأس القطاع، التفكير في إستراتيجية واعتماد خطة تمكن الجامعة الجزائرية من استدراك تأخرها عن الركب في هذا المجال واستعادة الدور المنوط بها، المتمثل في استجابتها

لمتطلبات السوق الاقتصادية ومساهمتها في خلق مناصب الشغل، والانتقال من تخريج باحثين عن العمل إلى تخريج رواد أعمال قادرين على خلق مؤسساتهم الناشئة، وتوفير مناصب شغل لهم ولغيرهم من الخريجين في مختلف التخصصات.

لهذا فقد انتقلت وتحولت أهداف الدولة المنصبة على الاهتمام بالمقاولاتية الرامية إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إقامة مشاتل لنموها، وظهر ذلك منذ سنة 2001 في القانون التوجيهي رقم 18/01 الذي يعنى بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم سنة 2003 في المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003، حيث تضمن القانون الأساسي لهذه الهيئات، ثم تلتها مجموعة من النصوص القانونية هدفت إلى توضيح أشكال وأنواع هذه الحاضنات، أين تقرر إنشاء مشاتل وحاضنات في مختلف ولايات القطر الوطني في المرحلة الأولى، بعدها سنة 2004 إنشاء حاضنة في العاصمة الجزائرية، ثم 12 مشتلة في 2009، وفي هذه المرحلة وقع خلط عند المشرع الجزائري نتيجة اعتماده على النقل من التشريعات الفرنسية، لهذا فعملية الترجمة لم تكن دقيقة وهذا راجع بطبيعة الحال إلى التجربة الفتية في هذا الميدان، لذلك تم احتساب الحاضنات كنوع من أنواع المشاتل يختص بمجال الخدمات فقط، عكس المفهوم الدولي للحاضنات الذي يقر أنها تشمل جميع القطاعات. سوء الفهم هذا أخر انطلاق الجزائر نحو تحديد اقتصادها وتبني الاقتصاد المعرفي إلى غاية سنة 2020، أين تم تغيير تصور الدولة من المقاولاتية إلى ريادة الأعمال، ومن تشجيع خلق المؤسسات المتوسطة والمصغرة إلى دعم المؤسسات الناشئة، خاصة بعد إستحداث وزارة منتدبة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، كما جاء في المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في 23 يونيو 2020، والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة من طرف رئيس الجمهورية، ثم تلاه مرسوم تنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، والذي يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة، وعلامة مشروع مبتكر، وعلامة حاضنة أعمال، وتم تحديد مهامها وتشكيلها وسيرها.[1]

بالنسبة للحاضنات الجامعية فقد تم الحديث عن حاضنة الأعمال سنة 2012 بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 12-293 المؤرخ في 21 جويلية 2012 والذي يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، حيث جاء في مضمون المادة 3، أنه يمكن للمصالح المشتركة للبحث أن تكتسي مجموعة من الأشكال منها حاضنة، فقد انطلقت تجربة أول حاضنة جامعية سنة 2013 وكانت في جامعة الحاج لخضر بباتنة، تم تجسيدها في إطار الاتفاقية المبرمة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ممثلة في المديرية العامة للبحث العلمي والوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية الواقعة بسيدي عبد الله، وكانت تهدف إلى تزويد حاملي الشهادات الجامعية وأصحاب الأفكار

[1] نصر الدين أسرار، سفيان فوكة، (2023)، " دور حاضنات الأعمال الجامعية في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر : دراسة على ضوء القرار الوزاري 1275 "، مجلة السياسة العالمية، المجلد 07، العدد 02، ص791.

والمشاريع بالمعارف والتقنيات ومساعدتهم على إنضاج أفكارهم وإنجاح مشاريعهم، وقد كانت الدفعة الأولى في هذه الحاضنة تضم 11 جامعيا، أين أشرف على تدريبهم 6 مدربين ومؤطرين من مختلف التخصصات منهم في الاقتصاد والبيولوجيا والإعلام الآلي، وقد انخرطت جامعة مُحَّد بوضياف بالمسيلة في نفس المسعى سنة 2019 وجاءت تجسيدا للقرار الوزاري رقم 182 المؤرخ في 27 ماي2019، ويتعلق بتوطين حاضنة أعمال بجامعة مسيلة تحت إشراف المديرية العامة للبحث والتطوير التكنولوجي.

ويمكن القول أن سنة 2019 مثلت الإستثناء بالنسبة لحاضنات ا لأعمال الجامعية، فبالإضافة إلى حاضنة جامعة المسيلة أقر وزير التعليم العالي والبحث العلمي مجموعة من القرارات، تهدف إلى وضع جزء من بعض الجامعات الجزائرية تحت تصرف الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية لتوطين المصلحة المشتركة المسماة" الحاضنة" وهذه القرارات هي القرار 171 ،المؤرخ في 21 ماي 2019، مخصص لإنشاء حاضنة في جامعة الشلف، ثم تلاها 7 قرارات مماثلة مؤرخة في 27 ماي 2019، وهي القرار : 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، وقد نصت على توطين حاضنات في كل من جامعة البليدة، المسيلة، الوادي، عنابة، قالمة، ورقلة، والمدرسة الوطنية متعددة التقنيات بقسنطينة.

فيما صرح السيد "أحمد مير" رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية في مقابلة صحفية على قناة البلاد، حيث أقر أن عدد الحاضنات على مستوى مؤسسات التعليم العالي بلغ 42 حاضنة جامعية إلى غاية صدور القرار الوزاري 1275، أي 42 حاضنة قبل 27 سبتمبر 2022، فبالرغم من وجود تضارب بحسب تصريحات القائمين على القطاع في عدد الحاضنات الجامعية، إلا أنه يمكن القول أن عدد الحاضنات الجامعية غير كافي مقارنة بعدد المؤسسات الجامعية في الجزائر الذي يفوق مائة (100) مؤسسة جامعية، هذا ما يجعل نسبة التغطية ضعيفة وتحدث خللا في تساوي الفرص بين خريجي الجامعات التي تضم حاضنة والخريجين في الجامعات والمعاهد التي لم تأسس فيها حاضنات أعمال، ولأن الوضع فيه تفاوت، ورغبة من وزارة التعليم العالي في إتاحة الفرصة لجميع منتسبي مؤسساتها من جهة، ورغبة كذلك في دخول السوق الاقتصادي وفق تصور يهدف إلى الإسهام في التنمية الاقتصادية للبلد، ونقل الجامعة من هيئة مصدرة للبطالين إلى مؤسسة خالقة للمشاريع ومساهمة في توفير مناصب الشغل الناتجة عن توسيع المشاريع الابتكارية لخريجيها.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص793.

3-3-3-2- واقع ودور حاضنات الأعمال الجامعية بعد صدور القرار الوزاري 1275

منذ تعيينه على رأس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عمل السيد كمال بداري على إرساء مفهوم ريادة الأعمال داخل الجامعة، وأمر بتفعيل آليات نقلها نحو جامعة فاعلة في التنمية الاقتصادية وخالقة للثروة، وهو ما تم بالفعل عقب توقيعه على قرار يتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، وهو القرار رقم 1244 المؤرخ في 25 سبتمبر 2022، وتعمل اللجنة تحت الوصاية المباشرة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي، وتهدف إلى استثمار مخرجات التكوين والبحث الجامعيين وتوظيفهما في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق جيل من رواد الأعمال الجامعيين من ذوي المبادرات الخلاقة والمبدعة للمساهمة في تشغيل خريجي مؤسسات التعليم العالي والحد من البطالة، وتتشكل اللجنة من ممثل لوزير التعليم العالي والبحث العلمي والقطاعات الوزارية ذات الصلة، ووكالات وهيئات من عالم الاقتصاد والصناعة، وممثلي الوكالات والهيئات ذات العلاقة بالابتكار والتطوير والتحويل التكنولوجيين، والمدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وخبراء جامعيين،[1] كما تم تحديد مهام هذه اللجنة باعتبارها هيئة استشارية وتنسيقية لمتابعة ومرافقة حاضنات الأعمال ومراكز الدعم التكنولوجي والابتكار، وتكلف على الخصوص بما يأتي :[2]

- العمل على بناء سياسة قطاعية لترقية الابتكار والتحويل التكنولوجي؛
- الإشراف على ربط الواجهات التابعة للمؤسسات الجامعية والبحثية مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي؛
- تقييم عمل حاضنات الأعمال ورفع تقاريرها للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- توفير البيئة الملائمة للطلبة الجامعيين المبتكرين لوضع ابتكاراتهم حيز التطبيق والانجاز؛
- تحقيق مبتغى الدولة لإعطاء الحوافز اللازمة للشباب الجامعي حاملي المشاريع لإنجاز مشاريعهم؛
- المساهمة في إنشاء حاضنات الأعمال على مستوى المؤسسات الجامعية وتثمين دورها؛
- وضع روابط تنظيمية وتقنية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع المبتكرة للطلبة الجامعيين الحاصلين على وسم "لابل"؛
- خلق روابط بين آليات الدعم العمومية (الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة والوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية) التي من شأنها تسهيل تمويل المشاريع المبتكرة للطلبة الجامعيين.

[1] قرار رقم 1244 مؤرخ في 25 سبتمبر 2022، يتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، النشرة الرسمية الثلاثي الثالث 2022، مديرية الشؤون القانونية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص889.

[2] نفس المرجع السابق، ص890.

وقد باشرت اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية عملها مباشرة فور تنصيبها ووضعت على عاتقها مسؤولية تنشئة جيل مبتكر يعزز الاقتصاد المحلي والوطني، وعمدت إلى دعم وترسيخ الفكر الريادي وحب الابتكار والابداع لدى الطلبة، ومحاولة توجيه المشاريع والأفكار نحو مواكبة التطورات التكنولوجية والتحولات الرقمية في مواجهة الأزمات، كما ركزت على دعم وتشجيع خلق مؤسسات خاصة بالطلبة وفق ميولاتهم الشخصية والعلمية لولوج عالم المال والأعمال، وخلق مناصب الشغل للحد من البطالة الجامعية، حيث عملت في المرحلة الأولى على تحسيس وتعبئة جميع الفاعلين للانخراط في القرار الوزاري 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، والذي ينظم عمل اللجنة ويحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، وفي هذه المرحلة تم عقد لقاءات وندوات جهوية لمؤسسات التعليم العالي بحضور نواب مدراء المؤسسات التعليمية ورؤساء الحاضنات الجامعية، وكذلك الطلبة من الشعب التقنية والتكنولوجية، أما في المرحلة الثانية فقد أخذت اللجنة في توضيح آليات تنفيذ القرار والإجابة على انشغالات الأسرة الجامعية، وتقديم الدعم والتوجيه والإرشادات اللازمة للنجاح، وذلك باستغلال الوسائل الحضورية والافتراضية لشرح آليات مساعدة حاملي الأفكار للحصول على التمويلات والتوجيهات اللازمة لتجسيدها على أرض الواقع.

وفي هذا الإطار تم تنشيط زيارات تحسيسية وتعريفية بحيثيات القرار الوزاري 1275 على مستوى 54 جامعة، و9 مراكز جامعية، و37 مدرسة وطنية عليا، وكذلك 11 مدرسة عليا للأساتذة، وفي نفس الإطار تم الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي للتحسيس والاعتماد على صفحات الحاضنات الجامعية للنشر، ناهيك عن توظيف الدعاية الإعلامية عبر مختلف وسائل الإعلام والاتصال المرئية والمسموعة والمكتوبة، أين شارك ممثلو اللجنة في 32 حصة تلفزيونية

و73 حصة على الراديو ونشر 49 مقال صحفي، وفي المرحلة الثالثة تم إعداد وتحضير برامج تكوين متخصصة موحدة لمرافقة الطلبة المنخرطين في القرار الوزاري 1275، وبرنامج تكويني لتدريب المدربين يهدف إلى إشراك المدربين والخبراء الرئيسيين في تكوين وتدريب المدربين الجدد الأقل خبرة، وكذا توحيد نمط التكوين على المستوى الوطني بما يسمح ببناء مجموعة من المدربين الأكفاء المشرفين على تكوين الطلبة.

أما عن مخرجات القرار الوزاري 1275 وأثر نشاط اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، ومساهمتها في ترسيخ أبعاد الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة، فإنه انعكس بشكل إيجابي على التنمية الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال الأرقام والاحصائيات، حيث وحسب نفس اللجنة تم استحداث 52 حاضنة أعمال جامعية في ظرف قياسي لا يتجاوز أربعة أشهر، لينتقل عدد الحاضنات الجامعية من 42 حاضنة إلى 94 حاضنة أعمال سنة 2023، وهذا العدد بالرغم من أنه لا يغطي كل المؤسسات الجامعية في الجزائر البالغ عددها آنذاك 111 مؤسسة

جامعية، إلا أنه يحقق نسبة تغطية كبيرة تقدر بـ 85% من إجمالي الجامعات والمدارس التابعة للتعليم العالي، وهذه النسبة هي نسبة مرتفعة.[1] ليؤكد السيد أحمد مير مجددا في مقال منشور بجريدة الشروق أونلاين أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغية ترسيخ ثقافة المقاولاتية، استحدثت 118 حاضنة أعمال (من بينها حاضنة واحدة رقمية)، و107 مركز لتطوير المقاولاتية، 91 مركزا للدعم التكنولوجي والابتكار، و55 دار ذكاء اصطناعي، وكذا 63 مخبر تصنيع وأضاف بالقول إن القطاع يواصل إلى جانب شركائه، جهود الحفاظ على الريادة في مجال المقاولاتية لتحقيق هدف رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في إنشاء 20 ألف مؤسسة ناشئة آفاق 2029.[2]

فيما تم كذلك في إطار أداء مهام هذه الحاضنات ومرافقة الأفكار والابتكارات والمشاريع التي يحملها الطلبة المسجلين في الأطوار النهائية للمراحل الثلاث للتعليم العالي ليسانس ماستر ودكتوراه، تم تسجيل أكثر من 9000 فكرة مبتكرة لمشروع مؤسسة ناشئة ومؤسسة مصغرة وبراءة اختراع، وبعد عملية الانتقاء انخفض الرقم إلى 6000 فكرة حسب تصريح السيد أحمد مير بتاريخ 2023/08/13،[3] وهذا الرقم مرشح للارتفاع كون منصات التسجيل التابعة لبعض الحاضنات الجامعية لا تزال متاحة للتسجيل، وهذا الرقم هو رقم مرتفع جدا لم تبلغه الجزائر في السنوات السابقة كلها، هذا ما قد ينعكس على الاقتصاد الوطني في حال نجاح هذه المشاريع بشكل إيجابي، فإن استطاعت الجامعة مرافقة هذه الأفكار للتجسيد الفعلي في مؤسسات واقعية، فإنه بإمكانها فعلا دفع توجه الدولة نحو الاقتصاد الجديد إلى الانطلاق على الأقل، لأنه بالمقارنة مع دول متقدمة لا تزال تجربة الجزائر تجربة فتية حديثة، فإن قارناها مع إيطاليا مثلا التي يفوق عدد شركاتها الناشئة 2 مليون مؤسسة وشركة ناشئة، فيمكن القول أن عدد المؤسسات الناشئة التي استحدثت في إطار القرار 1275 هو رقم مناسب كبداية، لكن يجدر التنويه أن عملية الانتقال نحو اقتصاد المعرفة تتطلب مضاعفة الجهود وتكامل وتنسيق بين مختلف القطاعات، لتوليد المؤسسات وكذلك الحاضنات ومرافقة الأفكار الابتكارية في شتى التخصصات والمجالات، وفتح الآفاق للمبتكرين خاصة الجامعيين.[4]

---

[1] نصر الدين أسرار، سفيان فوكة، مرجع سابق، ص795.

[2] إلهام بوثلجي، (2024)، " البروفيسور مير : بالأرقام ...المقاولاتية واقع ملموس في الجامعات "، مقال منشور بجريدة الشروق أونلاين، تاريخ النشر : 2024/11/24، متوفر على الموقع : https://www.echoroukonline.com/البروفيسور-مير-بالأرقام-المقاولاتية، تاريخ التصفح : 2025/05/25.

[3] نزيهة سعودي، (2023)، " عرض حصيلة اللجنة الوطنية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية "، مقال منشور بجريدة بركة NEWS، تاريخ النشر : 2023/08/13، متوفر على الموقع : https://www.barakanews.dz/posts/ahmd-myr-yaard-alhsyl-aldory-llgn-alotny-altnsyky-lmtabaa-alabtkar-oryad-alaaamal، تاريخ التصفح : 2025/05/25.

[4] نصر الدين أسرار، سفيان فوكة، مرجع سابق، ص796.

3-3-3-3- التحديات التي تواجه حاضنة جامعة الشاذلي بن جديد في تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة

- ضعف التمويل والدعم المالي المستدام؛
- قلة الوعي بثقافة ريادة الأعمال بين الطلبة والأساتذة؛
- نقص الكفاءات المتخصصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي؛
- عراقيل إدارية في تسجيل براءات الاختراع وحماية الابتكارات.[1]

3-3-3-4- الرؤية المستقبلية لتعزيز دور حاضنة جامعة الشاذلي بن جديد في اقتصاد المعرفة

- إنشاء شراكات مع مؤسسات دولية ومحلية داعمة للابتكار؛
- زيادة التمويل لدعم المشاريع المحتضنة خصوصا في التكنولوجيا المتقدمة؛
- تعزيز التكوين في الذكاء الاصطناعي، الابتكار، والتقنيات الحديثة؛
- تطوير منظومة متكاملة لاحتضان المشاريع بدءا من الفكرة إلى التسويق التجاري.[2]

[1] معلومات مقدمة من طرف مسؤولي حاضنة جامعة الشاذلي بن جديد.

[2] نفس المرجع السابق.

خلاصة

في ظل التحديات والتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية وظاهرة العولمة أصبح لزاما على الدول الاندماج في اقتصاد المعرفة، كنموذج اقتصادي حديث يعتمد على المعارف في كل طياته، حيث لا يمكن لأي دولة أو مؤسسة من بلوغ النجاح إلا إذا استثمرت في رأس مالها المعرفي والبشري، لمواجهة المنافسة الشرسة في عالم الأعمال والتغير الديناميكي لبيئة المنافسة، وظروف المخاطرة وعدم التأكد.

وللتوجه نحو اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة وجب على هذه الأخيرة تفعيل وتخطيط سياسات وبرامج إستراتيجية تهيئ الطريق لتوفير بيئة عمل مناسبة لنجاح المؤسسات الناشئة، وتحفيز الطلبة والباحثين من زيادة خلق وإنشاء العديد من هذه المؤسسات، نظرا لأهميتها في زيادة معدلات التنمية ورفع الأداء الاقتصادي للدولة، وتنويع مصدر الإيرادات من موارد غير متجددة تنقص باستعمالها إلى موارد متجددة لا تنضب، وتزيد بمشاركتها ونشرها تتمثل في المعرفة العلمية، فهي تعتبر مصدر قوة وثروة لمالكها، واستثمارها يحسن من مستوى جودة الخدمات والمنتجات المبتكرة، ويخفض من استنزاف تكاليف الوقت والموارد الأولية الطبيعية المتناقصة.

الخاتمة

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة ومدى مساهمتهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث تم التوصل إلى أن الابتكار ومختلف نشاطات البحث والتطوير عوامل جد مهمة ومساعدة على قيام المؤسسات الناشئة في الجزائر، والتي بدورها تساهم بشكل كبير في بناء اقتصاد قائم على المعرفة، فبدون الإبداع والابتكار لا يمكن للمؤسسة الناشئة أن تقوم وحتى إن تم تأسيسها فستكون فترة حياتها قصيرة جدا، وهذه من أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الناشئة.

وفي هذا الإطار اتخذت الجزائر سياسة حكومية جديدة تهتم بوضع آليات جديدة تتعلق بإنشاء المؤسسات الناشئة رغم ما كان موجودا من قبل، وذلك وفق أطر مؤسساتية وقانونية وتنظيمية، منها استحداث وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، وتعيين وزير منتدب مكلف بهذه المؤسسات، وهذا ما يبين اهتمام السياسة العامة للدولة في إنجاح الانتقال من اقتصاد محدود إلى اقتصاد مبدع وموسع، مبني على أفكار ابتكارية ومشاريع جديدة من شأنها الإسهام في التنمية الاقتصادية. وكما تم نشر عدة مراسيم تنظيمية تتعلق بالمؤسسات الناشئة، لتكون الإطار التنظيمي الذي يبين الكيفيات والشروط والإجراءات المتبعة بشأنها، وكذا كل ما يفيد في الرفع من مستوى أداء هذه المؤسسات، لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة من طرف الدولة.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى : " منظومة التعليم العالي تلعب دورا بارزا في تحضير الموارد البشرية التي يعتمد عليها النموذج الاقتصادي المعتمد على المعرفة ".

احتلت الجزائر مرتبة متقدمة في المؤشر الجزئي أو الفرعي الأول للتعليم العالي والذي يهتم بقياس مدخلات منظومة التعليم العالي أين احتلت المرتبة 38 برصيد 48.9 (أين بلغ المتوسط العالمي 38.9) سنة 2021، وجاءت هذه النتيجة لتؤكد التطور الحاصل في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، حيث ارتفعت نسبة الملتحقين بالتعليم العالي من 10% سنة 1990 إلى 31% سنة 2010، لتصل إلى 54% سنة 2020، في حين بلغت سنة 2023 نسبة 56%.

كما أن التوسع في الإنفاق العام من خلال الاعتمادات المالية المخصصة، حيث أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن كافة الإمكانيات المادية والبشرية تم اتخاذها لإنجاح الدخول الجامعي 2025/2024، حيث تم تخصيص ميزانية هامة بلغت 664 مليار دج فضلا عن ارتفاع ميزانية القطاع ما بين سنة 2020 و2024 بـ 60% ، ما يسمح بالنهوض

بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي. كل هذا ساهم في تطور عدد المؤسسات الجامعية، حيث يبلغ عددها حاليا 117 مؤسسة جامعية موزعة كالتالي : 55 جامعة، 9 مراكز جامعية، 40 مدرسة عليا، 13مدرسة عليا للأساتذة.

وعند النظر إلى المؤشرين الفرعيين الآخرين للتعليم العالي وهما : بيئة التعليم، المخرجات نجد أن الجزائر تحتل المرتبة 96 و 149 على التوالي بقيم مقدرة بـ 44.5 و 22.3.

بالرجوع إلى المؤشرات السابقة وبأخذها في سياق واحد يمكن القول إن طبيعة الاقتصاد الجزائري لا يعتمد بصورة كبيرة على عمليات إنتاج، نشر واستخدام المعرفة (المؤشر الكلي والمؤشرات القطاعية)، لكن بالمقابل منظومة التكوين وإعداد الموارد البشرية بما فيها منظومة التعليم العالي تكون أعداد كبيرة من الطلبة لأسواق العمل (مؤشر المدخلات)، لكن عملية الاستفادة من هذه المخرجات في عملية التنمية يبقي محدود، وهو ما يؤكد نتائج الدراسات التي أكادت محدودية العلاقة الإيجابية بين الاستثمار في التعليم العالي والنمو الاقتصادي، باعتبار التعليم العالي محدد من محددات النمو الاقتصادي لكن ليس هو المحدد الرئيسي له. **وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى**

- **الفرضية الثانية : " تعتمد الجزائر على هياكل دعم وظيفتها مرافقة المؤسسات الناشئة ".**

بالعودة إلى القانون الجزائري نجد أن الدولة من خلال منظومتها القانونية التي اعتمدتها سواء في النظام الاشتراكي أو النظام القائم الذي يتجه نحو اقتصاد السوق، قد اعتمدت الدعم كسياسة وكبرنامج مس العديد من القطاعات الحيوية على غرار التجارة والصناعة، كما فتحت هذا الدعم على كل المتعاملين الاقتصاديين الذين يمارسون النشاط الاقتصادي على التراب الجزائري آخرها المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال، وهو ما يفسر نوع المؤسسات التي تم وضعها لهذه الأخيرة من الناحية القانونية والواقعية والتي يمكن تقسيمها إلى مؤسسات ذات طابع إداري، والمتمثلة في إنشاء وزارة مكلفة بترقية المؤسسات الناشئة، ومديرية مركزية خاصة بترقية المؤسسات الناشئة ومؤسسة تسيير الهياكل القاعدية للمؤسسات الناشئة. وأخرى ذات طابع خاص، ويتعلق الأمر بكل من صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة، وصناديق الاستثمار، يضاف إليها حاضنات الأعمال. **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية**

- **الفرضية الثالثة : " تقدم حاضنة الأعمال جامعة الشاذلي بن جديد دعما شاملا للمؤسسات الناشئة بهدف مساعدتها على نجاح وتطوير أعمالها ".**

من أجل الرهان القائم في الدول المتقدمة والنامية على أن حاضنات الأعمال تعتبر الميلاد الحقيقي والناجح لأصحاب المشاريع الإبداعية، سعت الجزائر أيضا إلى تبني هذا النمط الجديد بإعطاء أهمية كبيرة لموضوع حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة، فعملت الدولة بمختلف مؤسساتها على وضع المسارات الصحيحة واللازمة لخلق حاضنات أعمال

قادرة على إحداث توازن بين المعرفة الفكرية والعملية لأصحاب المشاريع الناشئة، من بينها حاضنة الأعمال جامعة الشاذلي بن جديد بولاية الطارف، ويشمل الدعم المقدم من طرف هذه الأخيرة عدة جوانب رئيسية وهي :

- ❖ **دعم إداري وتنظيمي يتمثل في** : مرافقة الطلبة والباحثين في الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات الناشئة تسهيل الحصول على علامة "مشروع مبتكر" أو "مؤسسة ناشئة" عبر الوكالة الوطنية لترقية المقاولاتية، مساعدة في تسجيل براءات الاختراع وحماية الابتكارات.
- ❖ **دعم تقني وفني يتمثل** : توفير فضاءات عمل (مكاتب مؤقتة، قاعات اجتماعات، مخابر أحيانا)، تمكين الطلبة من الاستفادة من تجهيزات الجامعة (كالمخابر العلمية أو أدوات النمذجة **prototyping**)، الإرشاد نحو تطوير النماذج الأولية للمنتجات أو الخدمات.
- ❖ **دعم تكويني وتوجيهي** نظيم دورات وورشات في: إعداد خطة العمل**(Business Plan)**، إعداد نموذج الأعمال **(Business Model Canvas)**، التسويق الرقمي وريادة الأعمال، تسيير المشاريع وإدارة الموارد البشرية والمالية، جلسات توجيهية مع خبراء ومستشارين من قطاع الأعمال.
- ❖ **دعم مالي (غير مباشر)** ويشمل المرافقة للحصول على تمويلات مثل : برامج تمويل المؤسسات الناشئة **(Startup Funding)**، حاضنات التمويل الأولي **(Seed Funding)**، مسابقات الابتكار الوطنية (مثل جائزة الابتكار الجامعي)، تسهيل الولوج إلى مصادر التمويل العمومي مثل : **ANADE, ANGEM, CNAC**
- ❖ **دعم في التشبيك والعلاقات يتمثل في** : تسهيل الاتصال مع المستثمرين، حاضنات أخرى، مراكز بحث، هيئات دعم ريادة الأعمال...الخ. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة**

نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج نذكرها فيما يلي :

النتائج النظرية

- المعرفة أصبحت من أهم الأصول الرئيسية لأي نمو اقتصادي أو اجتماعي، ومنه تحول العالم من البحث والتصادم من أجل مصادر الموارد الناذرة إلى البحث والتصادم من أجل السيطرة على أكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة؛
- إن الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي أصبح من أهم التحديات في عالم اليوم الذي يسير بخطى متسارعة من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي، كما أن مستقبله مرتبط بالقضاء على التخلف والتبعية من خلال إرساء مختلف

دعائم التنمية المستدامة، والجزائر لا يمكنها أن تبقى بمعزل عن التطورات التي تفرضها المنظومة الاقتصادية العالمية الجديدة؛

- أحدثت التطورات التكنولوجية ميزة في الاتصالات والمعلومات في كل المجالات، إذ عملت على خلق اقتصاد معرفي تمثل فيه المعرفة والمعلومات أهم وسائل الإنتاج؛
- رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في سبيل توسيع انتشار الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أي مواكبة الاقتصاديات القائمة على المعرفة، إلا أنها لم تحقق تقدما كبيرا، فهي أدنى بكثير من المستويات العالمية وحتى العربية، وهذا بسبب مجموعة من العراقيل؛
- في حين تأتي الجزائر في مراتب متأخرة بالمقارنة مع معظم الدول العربية الأخرى، فعلى الرغم من التطور في قيمة مؤشر المعرفة الذي بلغ قيمة 40.3 سنة 2021 بالمقارنة مع قيمة 37.1 سنة 2019 وقيمة 37.5 سنة 2020، إلا أنها قد تأخرت بعدة مراتب سنة 2021، حيث صنفت في المرتبة 111 عالميا من أصل 154 دولة شملها التصنيف وفي المرتبة 12 عربيا، في ظل غياب **الجزائر عن تصنيفات مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2024**؛
- إن المؤشرات القطاعية للجزائر حسب مؤشر المعرفة العالمي خلال الفترة (2019-2021)، قد انقسمت بين مؤشرات شهدت تحسنا طفيفا في أدائها في السنوات الأخيرة على غرار التعليم قبل الجامعي الذي سجل قيمة 66.2 سنة 2021 ، لتنتقل بذلك الجزائر إلى المرتبة 78 عالميا بدل المرتبة 88 سنة 2019 ، ويلاحظ أيضا تحسن في التعليم التقني والتدريب المهني لينتقل من قيمة 30.6 سنة 2019 إلى 44.7 سنة 2021 محتلة بذلك المرتبة 108 عالميا سنة 2021 عوض المرتبة 131 عالميا في سنة 2019؛
- شهدت المؤسسات الناشئة في الجزائر تطورا ملحوظا خلال سنة 2024 مما يجعل منها قطاعا واعدا، حيث بلغت 812 مؤسسة ناشئة، بفضل جملة من التدابير المتخذة من طرف السلطات العليا والنصوص التشريعية التي تم اعتمادها لدعم ومرافقة هذا المجال، مما أعطى دفعا قويا لإنشاء نظام بيئي مقاولاتي مبني على المبادرة والابتكار والمعرفة.

النتائج الميدانية

- منذ تعيينه على رأس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عمل السيد الوزير كمال بداري على إرساء مفهوم ريادة الأعمال داخل الجامعة، وأمر بتفعيل آليات نقلها نحو جامعة فاعلة في التنمية الاقتصادية وخالقة للثروة، وهو ما

تم بالفعل عقب توقيعه على قرار يتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، وهو القرار رقم 1244 المؤرخ في 25 سبتمبر 2022؛

- تعمل حاضنة أعمال جامعة الشاذلي بن جديد على استقطاب، احتضان وتوجيه أصحاب الأفكار الإبداعية والابتكارية من أجل تحويل الأفكار والابتكارات إلى مشروعات اقتصادية منتجة، والتأسيس لاعتماد مؤسسات ناشئة **START-UP** تحقق أرباحا مادية تساهم في خلق الثروة الاقتصادية وتنويع الصادرات؛
- انخرطت جامعة الشاذلي بن جديد بقوة في برنامج الإنعاش الوطني وترقية المؤسسات الناشئة وتشجيع الاستثمار حيث بادرت مصالحها ببرمجة أيام تكوينية لفائدة الطلبة للتعريف بالفكر المقاولاتي، بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، توجت بتوزيع شهادات مشاركة على المعنيين، إضافة إلى إبرام اتفاقيات وتنظيم لقاءات تكوينية؛
- تم الموافقة على 123 مشروع لإنشاء مؤسسات ناشئة في مجالات عديدة بحاضنة الأعمال جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، منها 98 مشروع في مرحلته الأولية و 25 مشروع تحصل أصحابها على براءة الاختراع، وحصول 9 مشاريع طلابية على وسم لابال **LABEL** لمشروع مبتكر، كما أكدت مديرة مركز تطوير المقاولاتية للجامعة عن استقطاب حوالي 300 طالب من أبدوا رغبة في استحداث مؤسسات ناشئة، بشرط الحيازة على الشهادة الجامعية من أجل التسجيل على المنصة الأرضية بغرض انتقاء 25 مشروعا؛
- رغم نقص الإمكانيات وعدم اكتمال فريق عمل الحاضنة بشكل كامل إلا أن هذه الأخيرة ممثلة في شخص مديرها تبذل كل جهدها في تقديم ومشاركة العديد من النشاطات، وهذا ما جعل منها مقصد للطلبة والباحثين حاملي المشاريع وأصحاب الأفكار المبتكرة، كما أكد **نائب المدير المكلف بالعلاقات الخارجية السيد ساسي سفيان أن جامعة الشاذلي بن جديد كان لها الشرف في أن تكون السباقة لتطبيق فجوى القرار الوزاري 1275**؛

❖ التحديات التي تواجه حاضنة جامعة الشاذلي بن جديد في تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة تتمثل في : ضعف التمويل والدعم المالي المستدام، قلة الوعي بثقافة ريادة الأعمال بين الطلبة والأساتذة، نقص الكفاءات المتخصصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، و أخيرا عراقيل إدارية في تسجيل براءات الاختراع وحماية الابتكارات.

الاقتراحات

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة نتقدم بالاقتراحات التالية :

- ضرورة إنشاء مراكز وهيئات وطنية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، ودعمها بالإمكانيات المادية والمعنوية لغرض تطوير القاعدة التكنولوجية وتعزيز دور البحث والتطوير في البلاد؛
- الاستفادة من تجارب الغير كإطار مرجعي لتقديم تطورات وأفكار جديدة في شتى المجالات الاقتصادية الاجتماعية، السياسية وحتى الثقافية؛
- قصد تفعيل والنهوض باقتصاد المعرفة في الجزائر لا بد من اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير، المتمثلة في تنمية الوعي بمدى أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- تطوير وتبني هياكل جديدة للبرامج الدراسية وتصميم نماذج حديثة لتقديم الخدمة التعليمية ترتكز على التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، ونشر سبل التعلم مدى الحياة لكي تتوافق نظم التعليم مع متطلبات الاقتصاد المعرفي باعتبار التعليم المكون الأساسي للبنية التحتية لمواجهة احتياجات الاقتصاد المبني على المعرفة؛
- الارتقاء بمستويات الإنفاق على نقل ونشر وتطوير المعرفة، بدعم موارد التمويل لقطاعات التعليم والتعليم العالي بصورة خاصة ومنظومة البحث والتطوير؛
- لابد من زيادة الدعم لإنشاء حاضنات الأعمال الجامعية وتشجيعها كونها من أفضل وسائل دعم الشركات الناشئة، ووجوب توسيع ثقافة حاضنات الأعمال في الوسط الجامعي، من خلال توعية المجتمع وخاصة الإطارات الجامعية بأهمية الولوج لمؤسسات ناشئة، وإنشاء مشاريعهم الخاصة عبر الترويج لمخرجات حاضنات الأعمال؛
- إجراء مسح شامل للمؤسسات الناشئة في الجزائر من حيث نوعيتها والمنتجات التي تقوم بإنتاجها، والطاقة الإنتاجية الفعلية، نوعية المواد الأولية المستخدمة وغيرها، حيث يساعد ذلك صانعي السياسات على رسم السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق أهداف التخطيط للمؤسسات الناشئة، وربطها بالمزايا المادية والمكانية التي تحقق انتشار المؤسسات بدلا من تركزها في المدن الشمالية؛
- خلق قاعدة بيانات خاصة بالمؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال في الجزائر.

آفاق الدراسة

وفي الختام نتمنى أن تكون هذه الدراسة نقطة بداية وانطلاقة إيجابية في سبيل إثراء العلوم والمعرفة، لتصبح مفتاحا لمواضيع أخرى نذكر منها مثلا :

- دور حاضنات الأعمال في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر؛
- التعليم المقاولاتي وحتمية الابتكار في المؤسسات الناشئة في الجزائر؛
- آليات تفعيل المؤسسات الناشئة في الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي ؛

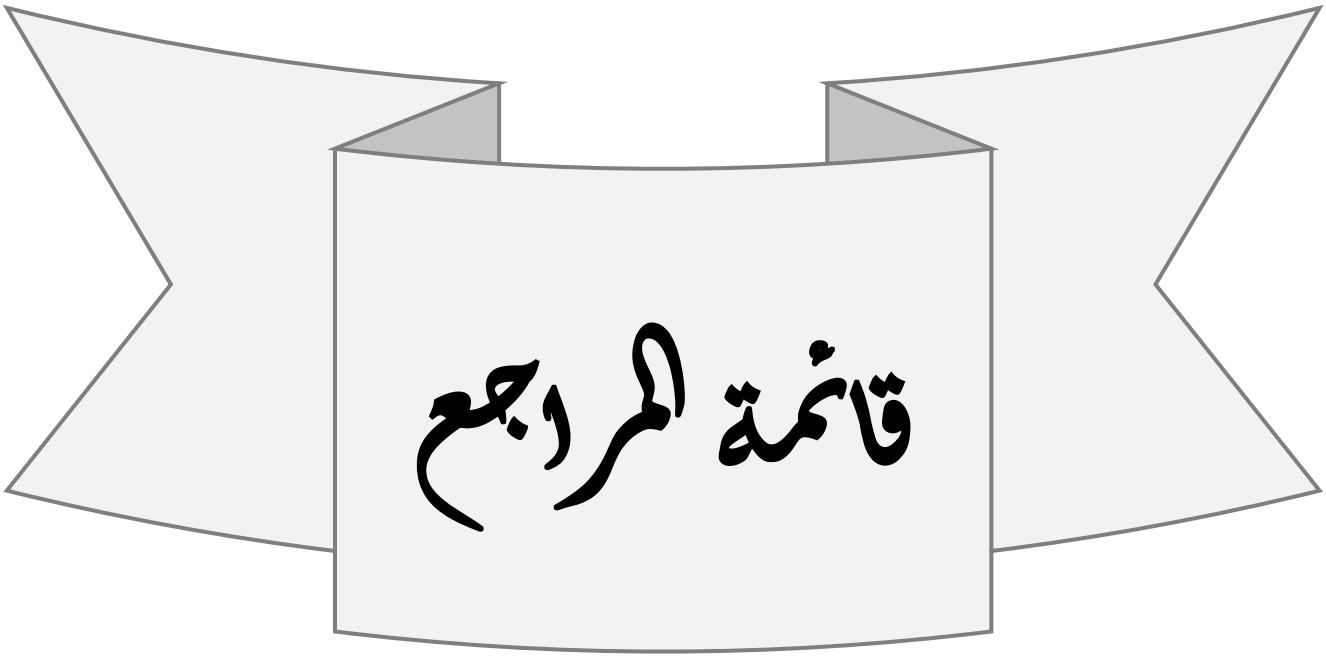
قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. القرآن الكريم

- القرآن الكريم سورة البقرة الآية 31.

2. الكتب

- إبراهيم الخلوف الملكاوي، (2007)، إدارة المعرفة : الممارسات والمفاهيم ، ط 1 ، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.
- أحمد عبد الرحمان الشميري، علي إبراهيم سرور، (2014)، "حاضنات الأعمال: المفاهيم والتطبيقات في الاقتصاد المعرفي"، دار العبيكان ، الرياض، السعودية.
- أحمد عبد الونيس، مدحت أيوب، (2006) ، " اقتصاد المعرفة "، مركز دراسات وبحوث الدول النامية جامعة القاهرة، مصر.
- أميرة الجنابي، علاء فرحان طالب، (2009)، "إدارة معرفة الزبون" ، ط 1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- بسام عبد الهادي عفوية (2010)، " التعليم المبني على اقتصاد المعرفة "، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ربحي مصطفى عليان (2012)، "اقتصاد المعرفة"، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- سمية بن عامر بوران (2016) ، " إدارة المعرفة كمدخل للميزة التنافسية في المنظمات المعاصرة"، مركز الكتاب الأكاديمي.
- صلاح الدين الكبيسي (2005)، "إدارة المعرفة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات دار الكتب المصرية، مصر.
- عبد الرحمن الهاشمي، فائزة مُحَّد العزاوي (2007)، " المنهج و الاقتصاد المعرفي "، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مُحَّد عواد الزيادات (2008)، " إتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة "، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- منذر منصور عبد الله، (2016)، " الاقتصاد المعرفي "، ط 1 ، الجنادرية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- مولود قنوش مُحَّد هاني، عمرو هاني (2020) ، عوامل ومحددات نمو المؤسسات الناشئة"، كتاب جماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، مخير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي – حالة منطقة البويرة – الجزائر .
- نجم عبود نجم (2005)، " إدارة المعرفة ": المفاهيم و الاستراتيجيات و العمليات "، ط 1 ، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.
- نجم عبود نجم ، (2008)، " إدارة المعرفة : المفاهيم و الاستراتيجيات "، ط2، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن.
- هاشم الشمري، نادية الليثي، (2008)، " الاقتصاد المعرفي "، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

3. المجلات العلمية

- أمنة مخانشة، (2021)، "المؤسسات الناشئة في الجزائر : الإطار المفاهيمي والقانوني"، مجلة صوت القانون المجلد 08، العدد 01.
- سميرة لغويل، أحمد عبد الحكيم بن بعطوش (2020) ، " المؤسسات الجامعية واقتصاد المعرفة في الجزائر "، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد 04 العدد،12.
- شريفة بو الشعور (2017) ،" دور حاضنات الأعمال في الدعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startup: دراسة حالة الجزائر" ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 04، العدد 02 .

- الطيب قصاص (2023) ،" اقتصاد المعرفة في الجزائر: الواقع والتحديات- دراسة تحليلية خلال الفترة 2010-2018-" ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد، 11 العدد 03.
- عائشة بن جعفر ابرهيم ، شالا ، أحمد طبوش (2021)" المؤسسة الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات مع الإشارة إلى التجارب الرائدة في العالم العربي" حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 01.
- مُحَمَّد الأمين نوي، مُحَمَّد دهان (2020)، نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها: دراسة منهجية مفصلة"، Revue des réformes economiques et intégration en économie mondiale،المجلد 14، العدد 03.
- مُحَمَّد أنس أبو الشامات (2012)، " اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية "، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 28،العدد 01.
- مصطفى بورنان، علي صولي (2020)، الإستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة: حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة"، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 11 العدد 01.
- نصر الدين أسرار، سفيان فوكة، (2023)، " دور حاضنات الأعمال الجامعية في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر : دراسة على ضوء القرار الوزاري 1275 "، مجلة السياسة العالمية، المجلد 07، العدد 02..
- هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، (2019)، " اقتصاد المعرفة : ورقة إطارية "، دراسات اقتصادية صندوق النقد العربي العدد 51.
- يوسف حسين إسماعيل صديقي (2021)،دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 01، المجلد 08، جامعة طاهري مُحَمَّد.

4. الاطروحات والمذكرات

- أمُحَمَّد مناد، (2021)، " اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إستراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر ،الجزائر.
- پاستين تليلي (2022) ،" دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على عجاج أو فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر: دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المنشأة في إطار أجهزة الدعم في الجزائر" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير تخصص إدارة وتسيير المنظمات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر .
- توفيق صراع (2014)، " إدارة المعرفة و دورها في تحقيق جودة التعليم العالي : دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي– "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير الموارد البشرية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

- ريمة رزايقي (2023)، "اقتصاد المعرفة كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر.
- زليخة تفرقنيت، (2015)، " تفاعل إدارة المعرفة والذكاء الاقتصادي لتحقيق المزايا التنافسية للمؤسسة : دراسة حالة شركة سوناطراك "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة الجزائر.
- السعيد فنني (2024)، "دور التسويق الرقمي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الناشئة: دراسة حالة المؤسسات الناشئة الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: تسوق مصرفي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة الجزائر.
- صفية بن دومة، (2022)، "إدارة المعرفة كمدخل لتنمية الكفاءات البشرية في المنظمات – دراسة حالة – "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير تخصص إدارة الموارد البشرية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر.
- غالي بغداد باي (2017)، " دور الدولة في تنمية اقتصاد المعرفة : دراسة حالة الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجلالي ليابس سيدي بلعباس الجزائر.

5. الملتقيات والمداخلات

- حمزة عمي سعيد صليحة ، وذان (2022) ،" المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة في الجزائر" ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول: التوجه نحو الاستثمار في المؤسسات الناشئة في ظل اقتصاد المعرفة– رهان لتحقيق التنمية المستدامة– جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر يومي 2 و 3 نوفمبر.
- السعيد بريبش سارة طبيب (2013)، " دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة حالة تحليلية تقييميه "، الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، يوم 19/12/2013.
- الكاهنة إرزيل، (2021)، " هيئات دعم المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري " ، أعمال الملتقى الوطني الثاني عشر حول المؤسسات الناشئة والحاضنات كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي الجزائر يوم 15 فيفري 2021.
- مُحَمَّد عبد الناصر مشري (2023)، "المرتكزات الإستراتيجية للنهوض بالمؤسسات الناشئة في الجزائر"، الملتقى العلمي الافتراضي: المبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة ومتطلبات الاستدامة حالة المؤسسات الناشئة، المركز الديمقراطي العربي، يومي 11/12 فيفري 2023.

6. المواقع الالكترونية

https://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=199348، تاريخ التصفح: 2025/05/20.

https://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=199348، تاريخ التصفح : 2025/05/20.

- إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ، متوفر على الموقع: https://www.mesrs.dz/index.php/agregats-ar 05-2-2024، تاريخ التصفح: 2025/05/11.
- إلهام بوثلجي، (2024)، " البروفيسور مير : بالأرقام ...المقاولاتية واقع ملموس في الجامعات "، مقال منشور بجريدة الشروق أونلاين، تاريخ النشر : 2024/11/24، متوفر على الموقع : البروفيسور-مير-بالأرقام-المقاولاتيةhttps://www.echoroukonline.com/، تاريخ التصفح : 2025/05/25.
- بيانات مجموعة البنك الدولي حول الجزائر متوفر على الموقع: https://data.albankaldawli.org ، تاريخ التصفح: 11/05/2025.
- كلمة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون خلال اجتماع مجلس الوزراء ، وكالة الأنباء الجزائرية تاريخ النشر: 2024/04/21، متوفر على الموقع: 160843-2024-04-21-18-06-56/ https://www.aps.dz/ar/economie تاريخ التصفح: 2025/05/10.
- مُحَّد حبش (2015)، "نمو الناشئة، متوفر على الموقع نمو الشركة الناشئة https://academy.com/entrepreneurship/gener/
- مُحَّد قادري (2024) ،" مؤشر المعرفة العالمي يتجاهل الجزائر" ، تاريخ النشر: 21 /11/ 2024، متوفر على الموقع: مؤشر-المعرفة- العالمي- يتجاهل الجزائر/https://algeriemaintenant.dz/2024/11 تاريخ التصفح: 11 /2025/05.
- مشاركة وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات المصغرة السيد ين وليد في النسخة 21 لمنتدى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لكلية إدارة الإعمال بلندن ، وكالة الأنباء الجزائرية ، تاريخ النشر: 05/04/ 2024، متوفر على الموقع:- 161531/ //https www.aps.dz/ ar/ economie 2024-05-04-19-0619 ، تاريخ التصفح: 2025/05/10.
- مقال منشور بجريدة النصر الإلكترونية، " في إطار الانفتاح على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي: تدشين حاضنة لمرافقة المؤسسات الناشئة بجامعـــة الطارف "، تاريخ النشر : 2022/05/14، متوفر على الموقع :
- مقال منشور بجريدة النصر الإلكترونية، " فيما تم تخصيص 5مناطق مصغرة لترقية مجال المقاولاتية : استحداث أزيد من 200 مؤسسة ناشئة بولاية الطارف "، تاريخ النشر : 2024/11/18، متوفر على الموقع :

- نزيهة سعودي، (2023)، " عرض حصيلة اللجنة الوطنية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية "، مقال منشور بجريدة بركة NEWS، تاريخ النشر : 2023/08/13، متوفر على الموقع : https://www.barakanews.dz/posts/ahmd-myr-yaard-alhsyl-aldory-llgn-alotny-altnsyky-lmtabaa-alabtkar-oryad-alaaamal، تاريخ التصفح : 2025/05/25.

7. التقارير والقوانين

- تقارير مؤشر المعرفة العالمي للسنوات 2019، 2020، 2021، مؤسسة مُحَمَّد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإلماني، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2024، مؤسسة مُحَمَّد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإلماني، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، الصادرة بتاريخ 20 ذو القعدة عام 1445 هجري الموافق لـ 28 مايو سنة 2024 ميلادي.
- قرار رقم 1244 مؤرخ في 25 سبتمبر 2022، يتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، النشرة الرسمية الثلاثي الثالث 2022، مديرية الشؤون القانونية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقك (254/20) المؤرخ في 27 محرم 1442 الموافق ل 15 سبتمبر ، المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لعلامات المؤسسات الناشئة والمؤسسات المبتكرة والحاضنات وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها ، الجريدة الراحية ، العدد 55 ، الصادرة في 21 سبتمبر 2020.

8. مصادر أخرى

- معلومات مقدمة من طرف مسؤولي حاضنة جامعة الشاذلي بن جديد.
- مؤشر الابتكار العالمي 2024: ملخص عملي، المنظمة العالمية للملكية الفكرية Wipo.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

- .Petter Gottschalk, (2005), "Strategic Knowledge Management Technology", Idea Group Publishing

الملاحق

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

اسئلة بحث حول:

أهمية التوجه نحو تبني اقتصاد المعرفة في خلق المؤسسات الناشئة في الجزائر:

دراسة حالة جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –

السلام عليكم:

في إطار اعداد مذكرة لنيل شهادة ماستر (L M D) في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، تحت عنوان " **أهمية التوجه نحو تبني اقتصاد المعرفة في خلق المؤسسات الناشئة في الجزائر: دراسة حالة بجامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –**"، يشرفنا التقدم لسيادتكم المحترمة بمجموعة من الأسئلة، والتي نهدف من ورائها إلى استقصاء وجمع المعلومات والملاحظات حول أهداف الحاضنة والتحديات التي تواجهها، وكذا جمع المعلومات حول المؤسسات الناشئة التي تم وسيتم احتضانها ونذكر حضرتكم بأن كافة المعلومات التي ستقدمونها تكون موضع السرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض الدراسة العلمية لا غير ، ونحن نقدر تعاونكم الصادق معنا ومساهمتكم البناءة في خدمة العلم والمعرفة .

في الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير ...وشكرا

من إعداد الطلبة:

بوشوشة كوثر

بولنوار ريان

تحت إشراف الأستاذة :

د. عمروسي حنان

الأسئلة :

المحور الأول : حاضنة جامعة الشاذلي بن جديد والمؤسسات الناشئة

- ما هو تاريخ تأسيس الحاضنة ؟ وما هي أهدافها الأساسية ؟
- كم عدد المؤسسات الناشئة التي احتضنتها الحاضنة منذ تأسيسها ؟ وما هو نوع نشاط هذه المؤسسات ؟
- ما هو متوسط مدة الاحتضان ؟
- ما هي المراحل التي يمر بها المشروع داخل الحاضنة ؟
- ما نوع الدعم المقدم (مالي، تقني، قانوني،....) ؟
- كيف يتم تقييم احتياجات كل مؤسسة ناشئة داخل الحاضنة ؟
- كم عدد المؤسسات الناشئة التي تخرجت من الحاضنة ونجحت في السوق ؟

المحور الثاني : دور اقتصاد المعرفة في خلق المؤسسات الناشئة

- ما مدى وعي الحاضنة بمفهوم اقتصاد المعرفة ؟
- كيف تساهم الحاضنة في تعزيز استخدام المعرفة والتكنولوجيا لدى المؤسسة المحتضنة ؟
- هل تقدم الحاضنة برامج تدريبية وإرشادية تركز على مهارات اقتصاد المعرفة مثل : الابتكار التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي .....؟
- ما مدى توظيف نتائج البحث العلمي في الجامعة ضمن برامج الحاضنة ؟
- هل تساهم الحاضنة في تسجيل الملكية الفكرية أو دعم براءات الاختراع للمشاريع المحتضنة ؟
- هل تقدم الحاضنة برامج تدريبية وإرشادية تركز على مهارات اقتصاد المعرفة مثل : الابتكار التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي.....؟
- ما مدى توظيف نتائج البحث العلمي في الجامعة ضمن برامج الحاضنة ؟
- هل تساهم الحاضنة في تسجيل الملكية الفكرية أو دعم براءات الاختراع للمشاريع المحتضنة ؟ ما هي أبرز النجاحات التي تحققت بفضل تبني اقتصاد المعرفة داخل الحاضنة ؟
- ما هي التحديات التي تواجه الحاضنة في تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة ؟
- ما هي رؤيتكم المستقبلية لتعزيز دور الحاضنة في اقتصاد المعرفة ؟

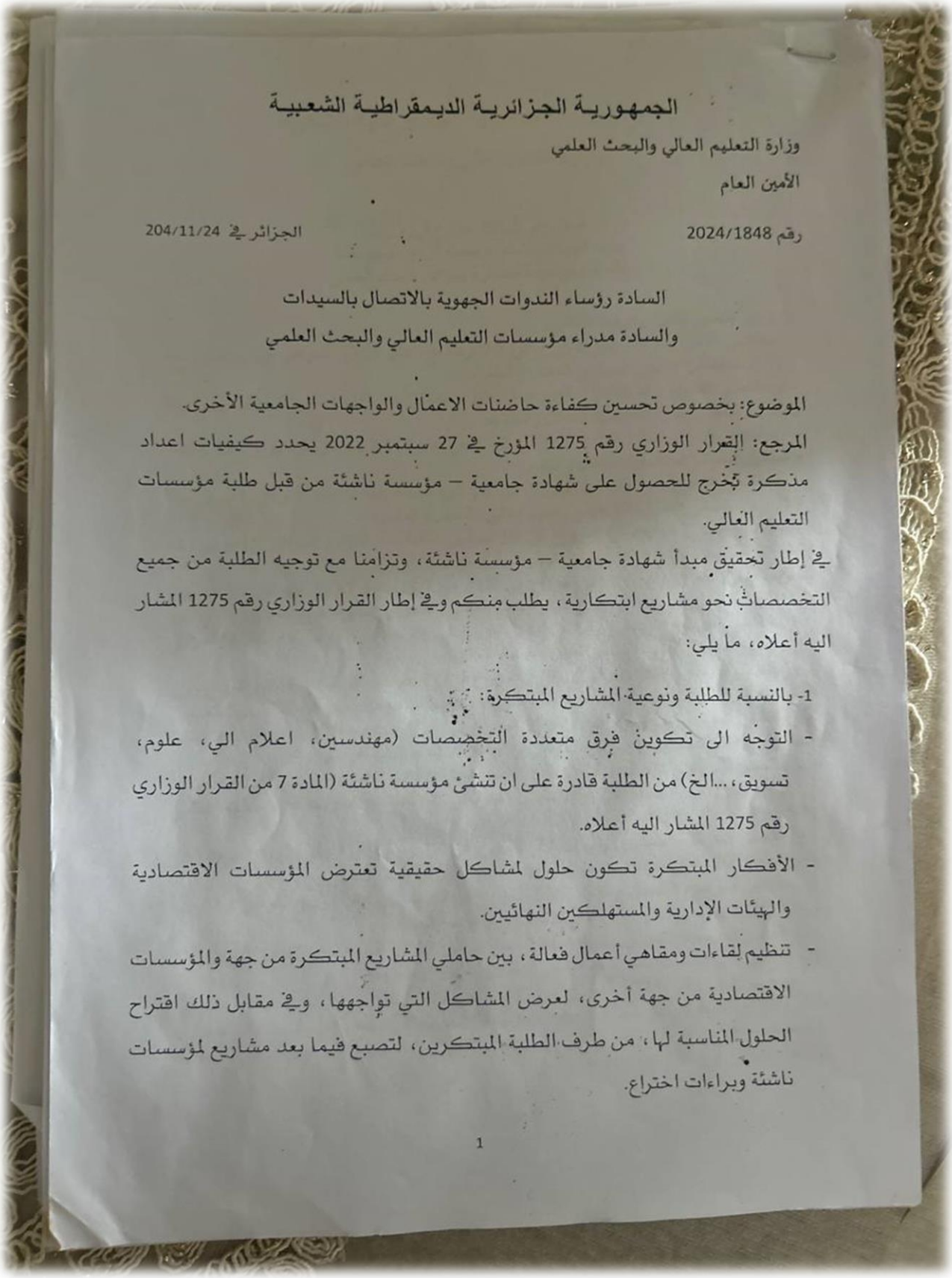

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الأمين العام

رقم 2024/1848 الجزائر في 204/11/24

السادة رؤساء الندوات الجهوية بالاتصال بالسيدات
والسادة مدراء مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي

الموضوع: بخصوص تحسين كفاءة حاضنات الاعمال والواجهات الجامعية الأخرى.

المرجع: القرار الوزاري رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 يحدد كيفيات اعداد مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي.

في إطار تحقيق مبدأ شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة، وتزامنا مع توجيه الطلبة من جميع التخصصات نحو مشاريع ابتكارية، يطلب منكم وفي إطار القرار الوزاري رقم 1275 المشار اليه أعلاه، ما يلي:

1- بالنسبة للطلبة ونوعية المشاريع المبتكرة:

- التوجه الى تكوين فرق متعددة التخصصات (مهندسين، اعلام الي، علوم، تسويق، ...الخ) من الطلبة قادرة على ان تنشئ مؤسسة ناشئة (المادة 7 من القرار الوزاري رقم 1275 المشار اليه أعلاه.
- الأفكار المبتكرة تكون حلول لمشاكل حقيقية تعترض المؤسسات الاقتصادية والهيئات الإدارية والمستهلكين النهائيين.
- تنظيم لقاءات ومقاهي أعمال فعالة، بين حاملي المشاريع المبتكرة من جهة والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى، لعرض المشاكل التي تواجهها، وفي مقابل ذلك اقتراح الحلول المناسبة لها، من طرف الطلبة المبتكرين، لتصبع فيما بعد مشاريع لمؤسسات ناشئة وبراءات اختراع.

1

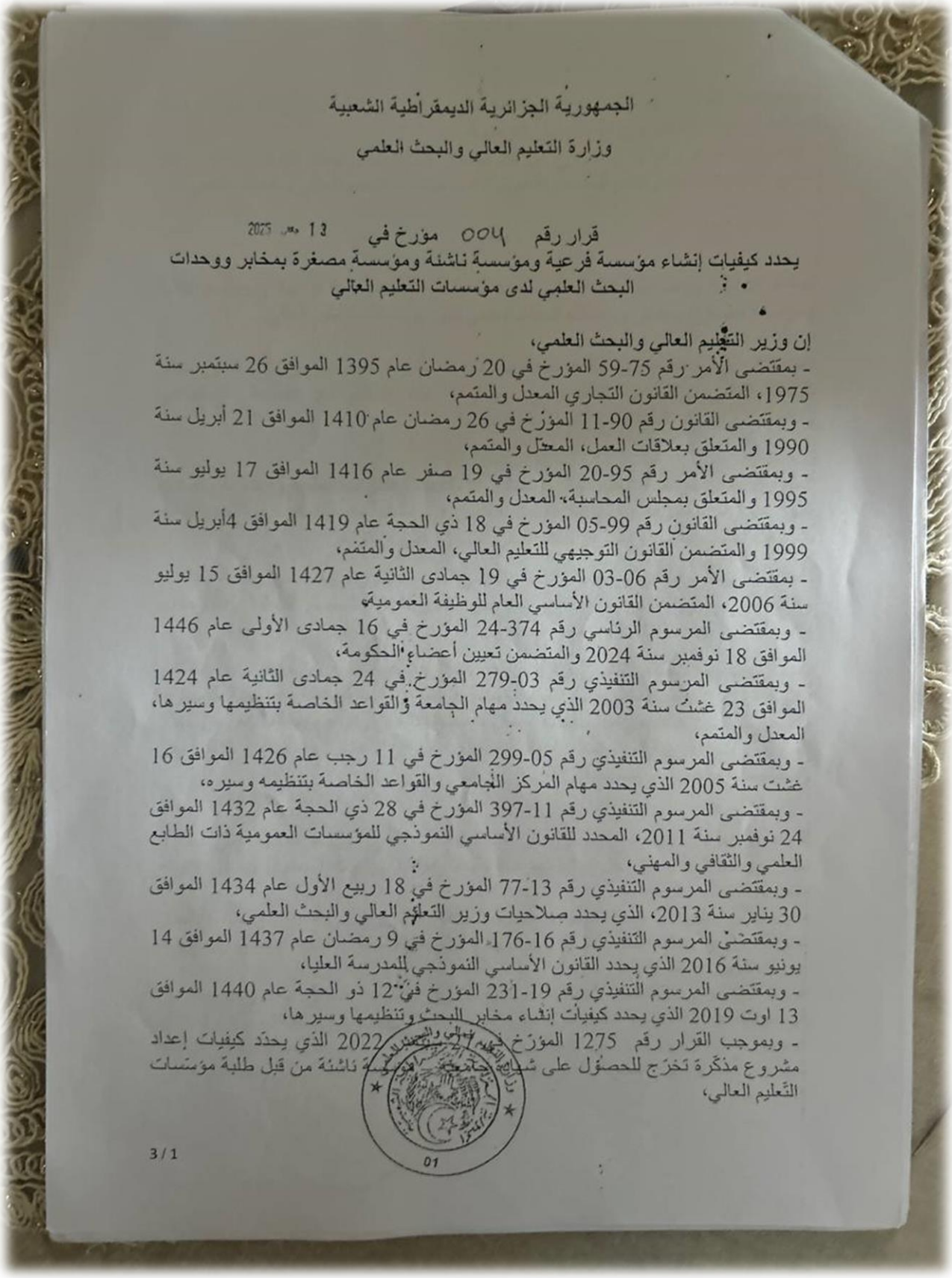

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار رقم 004 مؤرخ في 13 مارس 2025

يحدد كيفيات إنشاء مؤسسة فرعية ومؤسسة ناشئة ومؤسسة مصغرة بمخابر ووحدات البحث العلمي لدى مؤسسات التعليم العالي

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- بمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 90-11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 19 صفر عام 1416 الموافق 17 يوليو سنة 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم،
- بمقتضى الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 374-24 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 18 نوفمبر سنة 2024 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-299 المؤرخ في 11 رجب عام 1426 الموافق 16 غشت سنة 2005 الذي يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-397 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق 24 نوفمبر سنة 2011، المحدد للقانون الأساسي النموذجي للمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013، الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 16-176 المؤرخ في 9 رمضان عام 1437 الموافق 14 يونيو سنة 2016 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة العليا،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 19-231 المؤرخ في 12 ذو الحجة عام 1440 الموافق 13 اوت 2019 الذي يحدد كيفيات إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها،
- وبموجب القرار رقم 1275 المؤرخ في [illegible] 2022 الذي يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية [illegible] مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي،

3 / 1

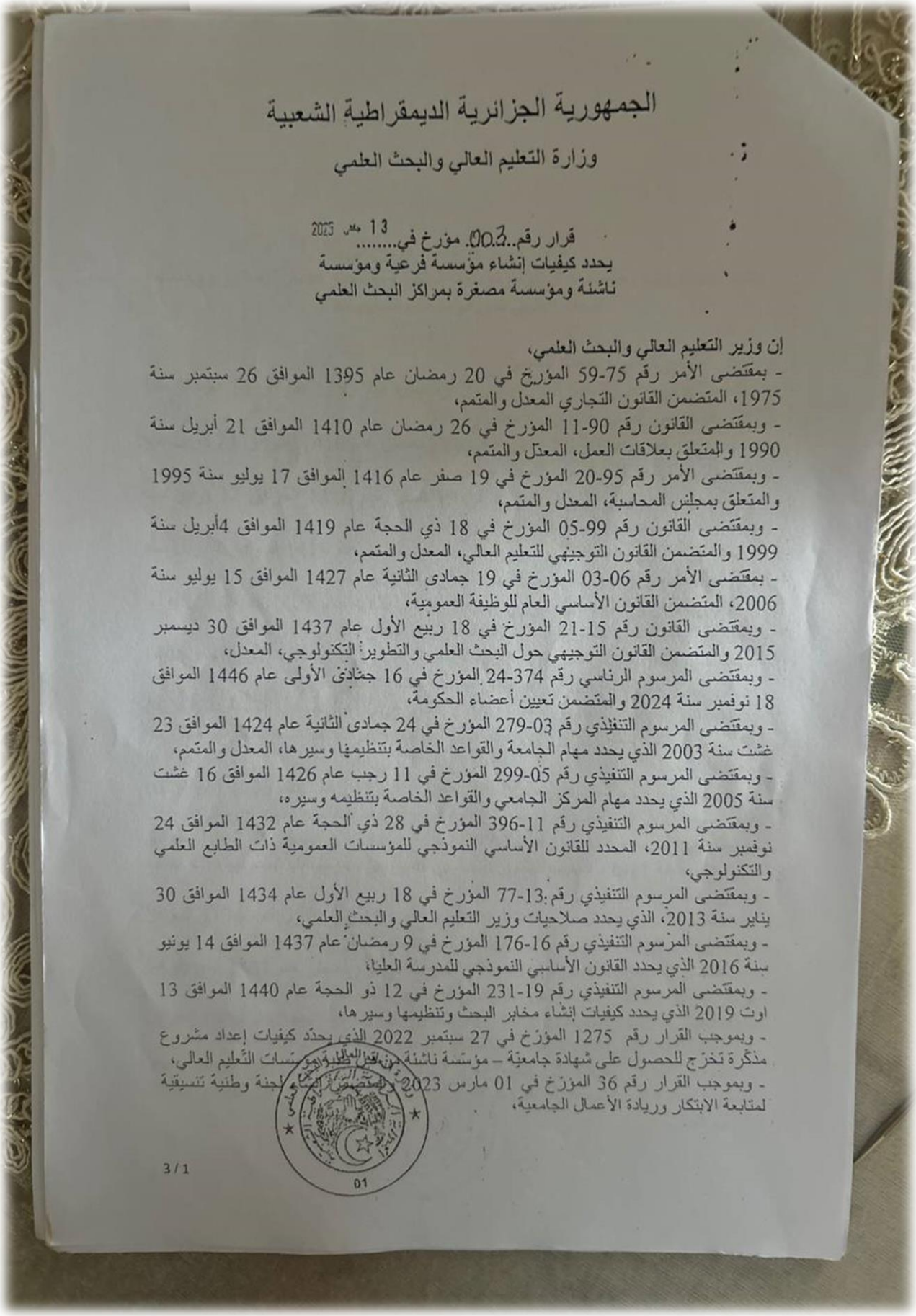

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار رقم..003.. مؤرخ في..13 مارس 2023..

يحدد كيفيات إنشاء مؤسسة فرعية ومؤسسة ناشئة ومؤسسة مصغرة بمراكز البحث العلمي

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- بمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 19 صفر عام 1416 الموافق 17 يوليو سنة 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم،

- بمقتضى الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،

- وبمقتضى القانون رقم 15-21 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015 والمتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 24-374 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 18 نوفمبر سنة 2024 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-299 المؤرخ في 11 رجب عام 1426 الموافق 16 غشت سنة 2005 الذي يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-396 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق 24 نوفمبر سنة 2011، المحدد للقانون الأساسي النموذجي للمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013، الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 16-176 المؤرخ في 9 رمضان عام 1437 الموافق 14 يونيو سنة 2016 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة العليا،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 19-231 المؤرخ في 12 ذو الحجة عام 1440 الموافق 13 اوت 2019 الذي يحدد كيفيات إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها،

- وبموجب القرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 الذي يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي،

- وبموجب القرار رقم 36 المؤرخ في 01 مارس 2023 المتضمن انشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية،

3 / 1

- وبموجب القرار رقم 36 المؤرّخ في 01 مارس 2023 والمتضمّن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية،
- وبموجب القرار رقم 215 المؤرّخ في 24 ديسمبر 2023 الذي يحدّد كيفيات إنشاء واجهة تسمّى "مكتب الاستشارات والبحث والتطوير" لدى مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي،

يقـــرر

المادة الأولى: يهدف هذا القرار إلى تحديد كيفيات إنشاء مؤسسة فرعية ومؤسسة ناشئة ومؤسسة مصغرة بمخابر ووحدات البحث العلمي لدى مؤسسات التعليم العالي.

المادة 2: يرمي إنشاء مؤسسة فرعية ومؤسسة ناشئة ومؤسسة مصغرة إلى تثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومشاركة هذه النتائج مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي وسائر المؤسسات العمومية والخاصة.

المادة 3: يمكن مؤسسة التعليم العالي استغلال الإمكانات والقدرات العلمية والبشرية والمادية التي تحوزها مخابرها ووحداتها للبحث العلمي في إنشاء مؤسسة فرعية لتثمين نتائج نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المنجزة على مستواها.

المادة 4: تشجّع مخابر ووحدات البحث العلمي طلبة الدكتوراه والماستر وطلبة الهندسة والهندسة المعماريّة الذين تم إلحاقهم بها على تثمين نتائج أنشطتهم البحثية ومخرجاتها وتحويلها إلى مؤسسة ناشئة ومؤسسة مصغرة.

المادة 5: تطبيقًا لأحكام المادتين 3 و4 من هذا القرار، يمكن مخابر ووحدات البحث العلمي اعتماد مشروع بحث يفضي إلى إنشاء مؤسسة فرعية ومؤسسة ناشئة ومؤسسة مصغرة، وتحظى في سبيل ذلك بمرافقة حاضنة أعمال مؤسسة الإلحاق والواجهات المختلفة من خلال تلقّي دورات تدريبية وورشات ميدانية حول نموذج الأعمال والتسويق الالكتروني والمناجمنت والتمويل والمحاسبة... الخ.

المادة 6: يعرض المشروع المذكور في المادة 5 أعلاه على الهيئات المعنيّة على مستوى مخبر ووحدة البحث من أجل إبداء الموافقة عليه، وفقا للإجراءات المعمول بها في اقتراح مشاريع البحث.
يحيل مدير مخبر أو وحدة البحث، حسب الحالة، المشروع إلى مدير مؤسّسة الإلحاق للموافقة، والذي يحيله، بعد ذلك، إلى الواجهات المعنية، لاسيما حاضنة الأعمال الجامعية، ومركز تطوير المقاولاتية.
المادة 7: تتولّى حاضنة الأعمال الجامعية ومركز تطوير المقاولاتية، وغيرهما من الواجهات، مرافقة المشروع للحصول على "الوسم" من قبل اللجنة الوطنية لمنح "الوسم" أو الحصول على التمويل من قبل الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة أو الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أو غيرها من الآليات المخصصة لهذا النوع من المؤسسات.

3 / 2

المادة 8: يمكن أن يتوّج مشروع البحث المذكور في المادة 5 أعلاه بإنشاء مؤسسة فرعية أو مؤسسة ناشئة أو مؤسسة مصغرة، وفقا لإحدى الصيغتين التاليتين:

- باسم مؤسسة الإلحاق،
- باسم الطلبة المعنيين بالمشروع، وفي هذه الحالة يمكن مؤسسة الإلحاق أن تشارك فيها بالحصول على أسهم.

يُعرض المشروع على مجلس إدارة مؤسسة الإلحاق للتداول بشأنه في حالة ما إذا كانت مؤسسة الإلحاق طرفا فيه.

المادة 9: تراعى عملية إنشاء مؤسسة فرعية أو مؤسسة ناشئة أو مؤسسة مصغرة وفقا لأحكام هذا القرار ضمن معايير توزيع الاعتمادات المالية السنوية على مخابر ووحدات البحث العلمي.

المادة 10: تنظم مسابقة وطنية، بصفة دورية، لتقييم أحسن المشاريع المتوّجة بإنشاء مؤسسة فرعية أو مؤسسة ناشئة أو مؤسسة مصغرة، تقدّم إثرها تحفيزات مالية ومادية لمخابر ووحدات البحث العلمي المسهمة فيها، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 11: يكلف الأمين العام ومديرو مؤسسات التعليم العالي، كل فيما يخصه، بتطبيق هذا القرار الذي سينشر في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

حرر بالجزائر، في: 13 مس 2025
وزير التعليم العالي والبحث العلمي
الأستاذ كمال بداري

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

كمال بداري

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
01

3 / 3

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الأمين العام

2- بالنسبة للأساتذة المرافقين والمكونين:

- تكوين فرق من الأساتذة والمكونين متعددة التخصصات (تسويق، مناجمنت، محاسبة ومالية، اعلام واتصال، ...الخ)، لمرافقة الطلبة المبتكرين في اعداد مخطط الأعمال، نموذج مخطط الاعمال، وملئ استمارات طلب التمويل (البطاقة التقنية والاقتصادية التي يطلبها الصندوق الجزائري للشركات الناشئة ASF)، وتسويق مشاريعهم لدى المؤسسات الاقتصادية والسوق.

3- بالنسبة لتثمين عمل الأساتذة المكونين والمرافقين:

- يعتبر الحجم الساعي الذي يقوم به الأساتذة المكونين، على مستوى حاضنات الاعمال، ومراكز تطوير المقاولاتية ومختلف الواجهات الجامعية الأخرى، حجما ساعيا قانونيا، ضمن المهام الأساسية للأستاذ، فاذا استوفى الأساتذة المكونين الحجم الساعي القانوني، فكل عمل إضافي في الواجهات، يعتبر حجما ساعيا إضافيا يحتسب كساعات إضافية.

لذلك اطلب منكم، إعطاء أهمية بالغة لهذا المسعى، وتشجيع الأساتذة المكونين في أداء مهامهم بحاضنات الاعمال ومراكز تطوير المقاولاتية، وباقي الواجهات الجامعية الأخرى.

تحياتي

Digitally signed by Abdelhakim BENTELLIS
Date: 2024.11.24 20:21:09 +01'00'

- نسخة الى السيد المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (على سبيل المتابعة).
- نسخة الى السيد المدير العام للتعليم والتكوين (على سبيل المتابعة).
- نسخة الى السيد رئيس اللجنة الوطنية لمتابعة الابتكار وريادة الاعمال الجامعية (على سبيل المتابعة).

2

- وبموجب القرار رقم 215 المؤرخ في 24 ديسمبر 2023 الذي يحدد كيفيات إنشاء واجهة تسمى "مكتب الاستشارات والبحث والتطوير" لدى مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي،

يقـــرر

المادة الأولى: يهدف هذا القرار إلى تحديد كيفيات إنشاء مؤسسة فرعية ومؤسسة ناشئة ومؤسسة مصغرة بمراكز البحث العلمي.

المادة 2: يرمي إنشاء مؤسسة فرعية ومؤسسة ناشئة ومؤسسة مصغرة إلى تثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومشاركة هذه النتائج مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي وسائر المؤسسات العمومية والخاصة.

المادة 3: يمكن مراكز البحث العلمي استغلال الإمكانات والقدرات العلمية والبشرية والمادية التي تحوزها مخابرها ووحداتها للبحث العلمي في إنشاء مؤسسة فرعية لتثمين نتائج نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المنجزة على مستواها.

المادة 4: تسهم مراكز البحث العلمي في تشجيع طلبة الدكتوراه والماستر وطلبة الهندسة والهندسة المعماريّة الذين يلحقون بهياكلها البحثيّة على تثمين نتائج أنشطتهم البحثية ومخرجاتها وتحويلها إلى مؤسسة ناشئة ومؤسسة مصغرة.

المادة 5: تطبيقًا لأحكام المادتين 3 و4 من هذا القرار، يمكن مراكز البحث العلمي اعتماد مشروع بحث يفضي إلى إنشاء مؤسسة فرعية ومؤسسة ناشئة ومؤسسة مصغرة، وتحظى في سبيل ذلك بمرافقة حاضنة أعمال مؤسسة الإلحاق والواجهات المختلفة، سواء تلك الموطّنة لديها أو لدى مؤسّسات التّعليم العالي، من خلال تلقّي دورات تدريبية وورشات ميدانية حول نموذج الأعمال والتسويق الالكتروني والمناجمنت والتمويل والمحاسبة...الخ.

المادة 6: يعرض المشروع المذكور في المادة 5 أعلاه على الهيئات المعنيّة على مستوى مركز البحث من أجل إبداء الموافقة عليه، وفقا للإجراءات المعمول بها في اقتراح مشاريع البحث.
يحيل مدير مركز البحث المشروع، بعد الموافقة عليه، إلى الواجهات المعنية، لاسيما حاضنة الأعمال، ومركز تطوير المقاولاتية.

المادة 7: تتولى حاضنة الأعمال ومركز تطوير المقاولاتية، وغيرهما من الواجهات، مرافقة المشروع للحصول على "الوسم" من قبل اللجنة الوطنية لمنح "الوسم" أو الحصول على التمويل من قبل الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة أو الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أو غيرها من الآليات المخول لها تمويل هذا النوع من المؤسسات.

المادة 8: يمكن أن يتوج مشروع البحث المذكور في المادة 5 أعلاه بإنشاء إحداث مؤسسة فرعية أو مؤسسة ناشئة أو مؤسسة مصغرة، وفقا لإحدى الصّيغتين التاليتين:

- باسم مركز البحث العلمي،
- باسم الطّلبة المعنيّين بالمشروع، وفي هذه الحالة يمكن مركز البحث العلمي أن يشارك فيها بالحصول على أسهم.

يُعرض المشروع على مجلس إدارة مركز البحث العلمي للفصل في حالة ما إذا كان طرفا فيه.

3 / 2

المادة 9: تُراعى عملية إنشاء مؤسسة فرعية أو مؤسسة ناشئة أو مؤسسة مصغرة وفقا لأحكام هذا القرار ضمن معايير توزيع الاعتمادات المالية السنوية على مراكز البحث العلمي.

المادة 10: تنظم مسابقة وطنية، بصفة دورية، لتقييم أحسن المشاريع المتوجة بإنشاء مؤسسة فرعية أو مؤسسة ناشئة أو مؤسسة مصغرة، تقدم إثرها تحفيزات مالية ومادية لمراكز البحث العلمي المسيمة فيها، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 11: يكلف المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ومدير المالية، ومديرو مراكز البحث العلمي، كل فيما يخصه، بتطبيق هذا القرار الذي سينشر في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

حرر بالجزائر، في: 13 مارس 2025

وزير التعليم العالي والبحث العلمي
الأستاذ كمال بداري

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

كمال بداري

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
01

3 / 3

بروتوكول إنشاء مؤسسة فرعية

مرحلة تحضير الوثائق من أجل إعداد العقد:

1. الحصول على التسمية من المركز الوطني للسجل التجاري (كل الفروع المحلية للمركز مختصة).
2. عقد اجتماع الجمعية العامة التأسيسية من طرف الهيئة (الجامعة) (راجع نموذج محضر الاجتماع).
3. إرسال محضر الجمعية العامة التأسيسية للموثق مع رموز الأنشطة (رموز الأنشطة متوفرة على موقع CNRC، ويتم اختيارها حسب مهام المؤسسة الفرعية) ومعلوماتٌ أخرى يطلبها منك الموثق.
4. تسليم الموثق نسخ من بطاقات التعريف الوطنية / شهادات الميلاد / شهادات السوابق العدلية لأعضاء مجلس الإدارة، و المدير (في حالة تعيين المدير).
5. تسليم الموثق إيصالات الدفع أو الشيكات لكل مساهم التي تمثل حصتهم في رأس المال الاجتماعي بالمبلغ المستحق لرأس المال الاجتماعي ليتم إيداعه في حساب الموثق لدى خزينة الولاية.

مرحلة ابرام العقد التوثيقي:

6. إعداد محضر مجلس الإدارة من طرف الموثق (يمكنه إضافة معلومات أخرى)، ويتم توقيعه من قبل أعضاء/مجلس الإدارة المؤسسة الفرعية.
7. إعداد الموثق (المختص بإنشاء مؤسسات فرعية بالجامعات)للقانون الأساسي الخاص بالمؤسسة الفرعية .
8. توقيع القانون الأساسي النموذجي من قبل الأعضاء / المساهمين المؤسسة الفرعية.
9. إعداد عقد اجتماع مجلس الإدارة من الموثق (المختص بإنشاء مؤسسات فرعية بالجامعات) (راجع نموذج محضر الاجتماع)،مع الإشارة الى ضرورة معرفة أعضاء مجلس الإدارة مسبقا).
10. تسليم القانون الأساسي للأعضاء/المساهمين للمؤسسة(للأرشيف)، و كذا عقد مجلس الإدارة و كذا نسخة من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية، BOAL (الذي يعدها الموثق) و تقديم 5 نسخ لمسير المؤسسة و 5 نسخ إضافية من عقد الإيجار.

مرحلة الايداع بالسجل التجاري و المصالح الادارية الأخرى:

11. إيداع الملف لدى مكتب CNRC المختص اقليميا (وفقًا لعنوان مقر المؤسسة).
    - ارفاق نسخة من القانون الأساسي للمؤسسة و عقد مجلس الإدارة و عقد ايجار محل.
    - تسديد ضريبة 4000دج لدى مصالح الضرائب، مع إرفاق الوصل بالملف.
    - دفع حوالي 15000دج رسوم السجل التجاري ودفعها في حساب CNRC مع إرفاق وصلدفع الرسوم بملف السجل التجاري.
    - ملئ استمارة السجل التجاري التي تسلم من CNRC.
    - استلام السجل التجاري بعد 48 ساعة.
12. إعداد الأختام الرسمية(المستديرة) للمؤسسة الفرعية باللغتين العربية والفرنسية، وأختام المسيرو رئيس مجلس الإدارة إذا كانت المؤسسة شركةSPA.
13. تسليم نسخ من السجل التجاري للموثق.

14. يسلم الموثق شيكًا إجماليًا برأس المال الاجتماعي (المودع) باسم المؤسسة الفرعية للمسير.
15. طلب الوقم التعريفي الضريبي NIFعبر الإنترنت.
16. طباعة وصل طلب الوقم التعريفي الضريبي NIF المستلم عبر البريد الإلكتروني.
17. إيداع الملف للحصول على الرقم التعريفي الضريبي وشهادة الوجود و الوعاء الضريبي (نسخة من القانون الأساسي، نسخة من عقد الإيجار، وصل طلب NIF، و وثائق الحالة المدنية لأعضاء مجلس الإدارة، مع الختم الرسمي للمؤسسة الفرعية).
18. الحصول على الرقم التعريفي الضريبي وشهادة الوجود بعد 72 ساعة.
19. تقديم طلب الحصول على الوقم التعريفي الإحصائيNIS.

- ارفاق نسخ من: القانون الأساسي، عقد الإيجار، نسخة من الرقم التعريفي الضريبي NIF ، والختم الرسمي للمؤسسة (يتم الحصول على رقم NIS خلال ساعتين إذا تم الإيداع قبل الساعة 9 صباحًا).

20. فتح حساب بنكي للمؤسسة الفرعية مع إيداع شيك برأس المال الاجتماعي المسلم من الموثق (ارفاق نسخ من: القانون الأساسي، عقد الإيجار، NIF، NIS، وغيرها).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة الشادلي بن جديد- الطارف
Université chadli BenDjedid-El tarf
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
Faculté de Sciences Economiques et Commerciales et Sciences de Gestion
قسم علوم التسيير

المرجع :...29../ق ع ت/ك ع ا ت ع ت/ج ش ب ج ط/.....

الطارف في: 2025/04/05

إلى السيد (ة) مدير: جامعة شادلي بن جديد جامعة الطارف

الموضوع : تصريح بإجراء تربص

في إطـار إعداد مذكرة التخرج لطلبـة الماستر والاستفـادة من الرصيد الوثـائقي والخبرات الموجودة على مستوى هيئتكم
نطلب من سيادتكم السماح للطلبة الآتية أسمائهم من إعداد تربص قصير الأجل .

- الطالب (ة) :.....
- الطالب (ة) :.....

نلتمس منكم اخذ هذا الطلب بعين الاعتبار وذلك لتأكيد التحصيل العلمي والميداني للطلبة .

تقبلوا منـا فائـق الاحترام والتقديـر

إمضاء وختم الهيئة المستقبلة

رئيس القسم

جامعة الشادلي بن جديد - الطارف
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
مكلف بقسم علوم التسيير
الدكتورة
فريدة كافي